لباب
للدراسات الاستراتيجية For Strategic Studies
السنة السادسة - العدد 24 Issue 24 - Sixth year
LUBAB
"دورية محكمة تصدر عن مركز الجزيرة للدراسات" A Quarterly Peer- Reviewed Journal Published by Aljazeera Centre for Studies

أبعاد الصراع في السودان

نوفمبر/تشرين الثاني 2024
November 2024
ISSN 2617- 8753
مركز الجزيرة للدراسات
ALJAZEERA CENTRE FOR STUDIES

بذور الفكر الإستراتيجي وجذوره في الحضارة الصينية

السلفية وثقافتها السياسية الامتثالية

الأحزاب السياسية والاحتجاج

رأسمالية المحسوبية: كيف تلاعبت النخب بالسلطة السياسية

لباب
LUBAB

للدراسات الاستراتيجية

دورية محكمة تصدر عن مركز الجزيرة للدراسات

السنة السادسة - العدد 24 - نوفمبر/تشرين الثاني 2024

رئيس التحرير

د. محمد المختار الخليل

نائب رئيس التحرير

أ.د. لقاء مكي

مدير التحرير

د. الحاج محمد الناسك

هيئة التحرير

د. عز الدين عبد المولى

العنود أحمد آل ثاني

د. فاطمة الصمادي

د. محمد الراجي

د. سيدي أحمد ولد الأمير

د. شفيق شقير

د. عبدالله العمادي

الحواس تقية

محمد عبد العاطي

يارا النجار

المراجع اللغوي

إسلام عبد التواب

مركز الجزيرة للدراسات
ALJAZEERA CENTRE FOR STUDIES

بسم الله الرحمن الرحيم

آراء الباحثين والكتّاب لا تعبر بالضرورة عن اتجاهات تتبناها المجلة أو مركز الجزيرة للدراسات

ترتيب الدراسات يخضع لاعتبارات فنية فقط

جميع الحقوق محفوظة

مركز الجزيرة للدراسات
ALJAZEERA CENTRE FOR STUDIES

الدوحة – قطر
هاتف: 40158384 (974+)
فاكس: 44831346 (974+) – البريد الإلكتروني: E-mail: lubab@aljazeera.net

ISSN 2617-8753

تصميم الغلاف: **قطاع الإبداع الفني بشبكة الجزيرة الإعلامية**

الطباعة : مطابع قطر الوطنية - الدوحة - قطر - هاتف : 8452 4444 974+

المحتويات Contents

دراسات وأبحاث

Studies and Research

محمد المختار الشنقيطي
بذور الفكر الإستراتيجي وجذوره في الحضارة الصينية العتيقة 9

عبد الحكيم أبو اللوز
السلفية وثقافتها السياسية الامتثالية 71

الخير عمر أحمد سليمان
أبعاد الصراع في السودان 95

سفيان جرضان
الانخراط داخل الحزب السياسي بالمغرب: بناء العضوية بين المسار والتداعيات 125

عادل النجار
الأحزاب السياسية والاحتجاج: من "الاتصال" إلى "الانفصال" 157

Mohamed El- Moctar El-Shinqiti
The Seeds and Roots of Strategic Thought in Ancient Chinese Civilization 9

Abdelhakim Aboullouz
Salafi Compliance Political Culture 71

ElKhair Omar Ahmed Suleiman
Dimensions of the conflict in Sudan 95

Soufiane Jardan
Engaging in the Moroccan Political Party: Building Membership between Pathways and Implications 125

Adel Anejjar
The Political Parties and Protest in Morocco: From Connection to Disconnection 157

قراءة في كتاب

Book Review

عبد الرفيع زعنون
رأسمالية المحسوبية: كيف تلاعبت النخب بالسلطة السياسية 189

Abderrafie Zaanoun
Capitalismo de amiguetes: Cómo las élites han manipulado el poder político 189

افتتاحية العدد

عدد جديد ودراسات منوعة

يحاول هذا العدد من (لباب) أن يسلط الضوء على واقع الصراع الراهن في السودان، وحالة الحرب المتواصلة بين الجيش وقوات الدعم السريع، منذ أبريل/ نيسان 2023. وفي الدراسة الموسومة "الأبعاد الإقليمية والدولية للصراع في السودان"، سعى الباحث إلى معالجة محددات هذا الصراع وتقديم تفسير علمي للأسباب الرئيسية التي قادت إلى الحرب.

وتطرح الدراسة مجموعة من العناصر التي تسببت بهذا الواقع، ومن بينها ظاهرة تعدد الجيوش الموازية، وغياب الحوار السياسي البنَّاء الذي يُفضي لتوافق سياسي، وغياب المشروع الوطني المتفق عليه، وضعف دور الأحزاب في المساهمة في إنتاج ذلك المشروع، وعجزها عن إنتاج سياسات كلية لإدارة التنوع الذي يعد أحد أبرز المعضلات التي يواجهها السودان، كما تناقش الدراسة أهم الأبعاد الإقليمية والدولية التي أسهمت في استمرار الحرب.

وفي العدد دراسة مطولة بعنوان "بذور الفكر الإستراتيجي وجذوره في الحضارة الصينية العتيقة"، وهي دراسة تحليلية لنصين تأسيسيين من النصوص الإستراتيجية التي أثمرتها الحضارة الصينية العتيقة، وهما: كتاب صن تزو "فن الحرب"، الذي كُتب قبل الميلاد ببضعة قرون، و"الإستراتيجيات السِّت والثلاثون"، وهو نص مجهول المؤلف، يرجع تاريخه إلى القرن السادس الميلادي.

وضعت الدراسة النصين في سياق الزمان، وتتبعت أثرهما في الصين وخارج الصين ماضيًا وحاضرًا، وقدمت مضامينهما في خلاصات مكثفة ومبادئ آمرة. كما بيَّنت الدراسة ضرورة مدارسة هذين النصين لفهم العقل الإستراتيجي الموجِّه للصين اليوم، وهي القوة العظمى التي تطرق أبواب المنطقة العربية والعالم الإسلامي، في صعودها إلى قمة العالم بصبر وصمت، مستلهمةً حكمتها العتيقة، وحضارتها العريقة.

وفي العدد أيضًا دراسة بعنوان "السلفية وثقافتها السياسية الامتثالية" وتتتبع السلوك السياسي للحركة السلفية المغربية، وتتلمس ثقافة سياسية من خلال تأويل السلفية

خطابات وممارسات وتفسيرهما في أفق اكتشاف تفاعلات اجتماعية جديدة دالَّة وسرديات ذات مغزى. وتخلص الدراسة إلى أنه في حالة المغرب تتسع دائرة الدنيوي في طبيعة السلفية؛ ما يجعلها حركة سياسية صريحة وإن تلبست بلبوس الوعظ الديني.

وفي دراسة تتعلق بعلاقة الأحزاب السياسية بظاهرة الاحتجاج، يقوم الباحث بتطبيقها على حالة المغرب من خلال تتبع زمني بين نمطين، هما: نمط "الاتصال"، ويمتد زمنيًّا من عام 1934 إلى بدايات التسعينات، ثم نمط "الانفصال"، بدءًا من أواخر التسعينات إلى 2022.

وفي العدد دراسة حول مفهوم الانخراط في الأحزاب السياسية وعلاقة ذلك بسلوك هذه الأحزاب، تحالفاتها ومواقفها السياسية وعلاقتها بالأزمات واهتمامها بتأطير المواطنين، وقد سعت الدراسة إلى البحث في كيفية وجود الفرد في الحزب؛ أي دراسة بنية الحزب من الداخل عبر نظام العضوية، والتجربة الفردية للمواطنين داخل الحزب السياسي، وتركز بالأساس على دوافع انخراط الأفراد في الأحزاب السياسية وآثاره.

وفي زاوية (قراءة في كتاب) نقدم في هذا العدد قراءة لكتاب جديد صدر مؤخرًا باللغة الإسبانية بعنوان "رأسمالية المحسوبية: كيف تلاعبت النخب بالسلطة السياسية؟"، وفيه يعمد مؤلفه، كارلوس سانشيز، إلى استقصاء الأسباب الجوهرية للتخلف التاريخي لإسبانيا، والتي يُرجعها بالأساس إلى الأدوار السلبية للنخب السياسية والاقتصادية، في ظل تحالفات موضوعية بين شبكات المصالح المصرفية والصناعية وجماعات الضغط التي رعتها الأوليغارشيات الإقليمية في منطقتي الباسك وكتالونيا، التي انساقت وراء حلم الحكم الذاتي للإقليمين لتثبيت السياسة الحمائية التي اتخذتها في الواقع غطاء للسيطرة على الأسواق مع تغليف مساعيها بمسوح قومية لتحصين امتيازاتها.

دراسات وأبحاث

بذور الفكر الإستراتيجي وجذوره في الحضارة الصينية العتيقة

The Seeds and Roots of Strategic Thought in Ancient Chinese Civilization

*Mohamed El-Moctar El-Shinqiti – محمد المختار الشنقيطي

ملخص

هذه دراسة تحليلية لنصين تأسيسيين من النصوص الإستراتيجية التي أثمرتها الحضارة الصينية العتيقة، وهما: كتاب صن تزو **"فن الحرب"**، الذي كُتب قبل الميلاد ببضعة قرون، و"الإستراتيجيات السِّت والثلاثون"، وهو نص مجهول المؤلف، يرجع تاريخه إلى القرن السادس الميلادي. وقد وضعت الدراسة النصين في سياق الزمان، وتتبعت أثرهما في الصين وخارج الصين ماضيًا وحاضرًا، وقدمت مضامينهما في خلاصات مكثفة ومبادئ آمرة. كما بيَّنت الدراسة ضرورة مدارسة هذين النصين لفهم العقل الإستراتيجي الموجِّه للصين اليوم، وهي القوة العظمى التي تطرق أبواب المنطقة العربية والعالم الإسلامي، في صعودها إلى قمة العالم بصبر وصمت، مستلهمةً حكمتها العتيقة، وحضارتها العريقة

كلمات مفاتيح: الصين، صن تزو، الفكر الإستراتيجي، فن الحرب، النظام الدولي.

Abstract:

This analytical study examines two foundational texts on strategic thought from ancient Chinese civilization: Sun Tzu's The Art of War, composed a few centuries BCE, and The Thirty-Six Strategies, an anonymous essay penned in the 6th century AD. The study situates both texts in their historical context, traces their past and present influence within China and beyond, and relays their content through concise summaries and commanding principles. Moreover, it emphasizes the necessity of studying these texts in order to understand the strategic mindset guiding China today, as this nation knocks on the gates of the Arab region and the Islamic world, and climbs quietly and patiently to the peak of global power, drawing inspiration from its ancient wisdom and rich civilization.

Keywords: China, Sun Tzu, strategic thought, The Art of War, international order.

* د. محمد مختار الشنقيطي، أستاذ الشؤون الدولية المشارك، قسم الشؤون الدولية، جامعة قطر.

Dr.Mohamed El-Moctar El-Shinqiti, Associate Professor of International Affairs, Department of International Affairs, Qatar University.

مقدمة

أثمرت الحضارة الصينية العتيقة فكرًا إستراتيجيًّا اتسم بالسبق والأصالة والعمق، لأنه تخلَّق من رحم المعاناة، ونضج في لهيب الحروب الدامية في تاريخ الإمبراطوريات الصينية المتعاقبة. وهو فكر يستحق الاطلاع والمدارسة من كل مهتم بالفكر الإستراتيجي اهتمامًا نظريًّا، ومن كل ساع إلى شحذ حاسته الإستراتيجية شحذًا عمليًّا. ويمكن القول: إن الفكر الإستراتيجي في الحضارة الصينية العتيقة يحمل بين جنبيه بذور كل الأفكار الإستراتيجية اللاحقة وجذورها. فجرْد أمهات الفكر الإستراتيجي يدل على أن أغلب الأفكار الكبرى التي تضمنتها هذه الكتب لها جذور أو بذور -على الأقل- في الفكر الصيني القديم.

ولأن هذا التراث الإستراتيجي العتيق لا يزال ملهمًا للنخبة السياسية والعسكرية الصينية، فإن هذه الدراسة تطمح إلى الإسهام في الكشف عن جوانب من العقل الإستراتيجي الموجه للصين اليوم في صعودها الهادئ إلى قمة العالم، من خلال عرض تحليلي لنصين من أهم النصوص الإستراتيجية الكلاسيكية التي أنتجتها الحضارة الصينية العتيقة، وهما: كتاب **فن الحرب** لصن تزو الذي يعتقد أنه عاش في القرن السادس قبل الميلاد، ووثيقة "الإستراتيجيات الست والثلاثون" لمؤلف مجهول، يترجح أنه كتبها في القرن السادس الميلادي، وتدل مضامينها على أن مؤلفها تربطه قرابة عقلية وثيقة بصن تزو.

تتركز إشكالية البحث على سؤالين محوريين، هما: ما العلاقة بين التراث الإستراتيجي الصيني الضارب الجذور في التاريخ وصعود جمهورية الصين الشعبية المعاصرة؟ ثم ما مدى صلاحية هذا الفكر الإستراتيجي الصيني العتيق للاستلهام في سياق الثقافة العربية والإسلامية اليوم؟ وقد وجدنا دلائل استلهام النخب الصينية المعاصرة لذلك التراث العتيق ابتداء من حروب التحرير الصينية ضد الاستعمار الياباني مطالع القرن العشرين، وهو أمر تكثف مع الزمن، خصوصًا مع مطامح الصين إلى الريادة العالمية في العقود الأخيرة. كما توصلنا إلى إمكانية استلهام التراث الإستراتيجي الصيني في السياق العربي والإسلامي، بعد نقله إلى البيئة الثقافية الخاصة بالمنطقة العربية والعالم

الإسلامي، كما استلهمته النخب العسكرية والسياسية الغربية، بعد تطويعه لمزاجها الثقافي الخاص.

وتنقسم الدراسة إلى قسمين، لكل منهما منهجه ومنطقه. فالثلث الأول من الدراسة مقدمات عامة، تسلك المنهج التاريخي، فتبين أهمية الصين وتراثها الإستراتيجي، وضرورة أخذهما بجد، وتضع النصين المدروسين ضمن سياقهما التاريخي، وترصد انتقالهما من المحلية إلى العالمية عبر ترجمات عديدة إلى لغات شتى، كما تبين أثر هذين النصين في ثقافة الصين المعاصرة، وفي الثقافة الإستراتيجية الغربية. أما القسم الثاني من الدراسة الذي يقارب ثلثيها، فيعتمد المنهج التحليلي، وهو يركز على تقديم لباب النصين للقارئ، فيستخلص المبادئ الإستراتيجية الكبرى من النصين، ويصوغها صياغة مكثفة في أربع وعشرين مقولة آمرةً أو ناهيةً، سهلة الحفظ والاستيعاب، مستدلًّا عليها بحشد من الاقتباسات النصية، وشارحًا لها أحيانًا بأمثلة تاريخية تقربها من سياق الثقافة العربية والإسلامية. والغاية من تناول النصين بهذه الطريقة هي منح هذه الدراسة صبغة تعليمية وعملية، بعيدًا عن التجريد الأكاديمي البارد.

وليس هذان النصان هما كل ما ورَّثتنا إياه الحضارة الصينية العتيقة من كنوز الفكر الإستراتيجي، بل يوجد عدد لا بأس به من هذه الكنوز، أهمها النصوص الكلاسيكية السبعة التي اعتادت الإمبراطوريات الصينية المتعاقبة اعتمادها برنامجًا لقادة الدولة السياسيين والعسكريين، ومنها كتاب صن تزو(1). لكن اختيارنا وقع على هذين النصين، لما امتازا به من عمق المضمون، وحبكة الصياغة، وأثر في التاريخ العسكري.

وربما يكون أشبه كتب التراث العسكري الإسلامي بهذين النصين هو كتاب **مختصر سياسة الحروب**، لمفكر عسكري من العصر العباسي، هو أبو سعيد الهرثمي، الذي عاش في القرن الثالث الهجري. فهو يقاربهما في عمق الحاسة الإستراتيجية، وكثافة الأسلوب، وحسن السبك. وسنجري مقارنات خفيفة بينه وبين صن تزو في ثنايا الدراسة. ورغم صدور عشر ترجمات عربية لكتاب صن تزو، فقد أعيانا الحصول على أي دراسة تحليلية جادة لكتاب صن تزو باللغة العربية، وهذا من محفزات إقدامنا على كتابة هذه الدراسة التي نأمل أن تسد هذه الثغرة.

الإعصار وتغير المناخ

يتركز اهتمام الرحالة المسلمين الأقدمين إلى الصين على براعتها الصناعية، وغرابة ثقافتها عن ثقافتهم، ووضع المسلمين فيها، على نحو ما نجد في رحلة السيرافي في القرن الثالث الهجري، ورحلة ابن بطوطة (703–779هـ/ 1304–1377م) في القرن الثامن(2). لكن هذه الاهتمامات لم تعد كافية، ونحن في مسيس الحاجة اليوم إلى النظر إلى الصين بعيون جديدة، والمدارسة الجدية لفكرها، بما يتجاوز اهتمامات أولئك الرحالة، وعالمهم الثقافي، وخيالهم الجغرافي. فلا مناص اليوم من بذل الجهد لفهم هذه الحضارة العتيقة، المتاخمة لحدود العالم الإسلامي، والمتفاعلة مع المنطقة العربية على أكثر من صعيد سياسي واقتصادي وإستراتيجي. ومن هنا، تعيَّن استئناف القول في استكشاف الفكر الإستراتيجي الذي نبت من أرض هذه الحضارة، ضاربًا بجذوره في التاريخ السياسي والعسكري البشري.

ومما يجعل الاهتمام بالصين وفكرها الإستراتيجي متعينًا أنها أصبحت اليوم قوة دولية صاعدة تتمدد بهدوء وصمت، وتتقدم إلى الريادة العالمية بصبر وجلد؛ إذ تنقسم الكتل الدولية الكبرى اليوم إلى ثمان: أربع فاعلة وأربع منفعلة. أما الكتل الفاعلة فهي: الولايات المتحدة، والصين، وأوروبا، وروسيا. وأما الكتل المنفعلة فهي: الهند، والعالم الإسلامي، وإفريقيا، وأميركا اللاتينية. ولا يختلف الباحثون الإستراتيجيون في أن الصين اليوم هي القوة الصاعدة التي يجب أن تحسب لها الكتل الدولية –الفاعلة والمنفعلة– ألف حساب، فهي أوْلى من غيرها بالفهم والدراسة، نظرًا لما يترتب على صعودها من انزياحات في مراكز ثقل القوى الفاعلة، ومن تأثير على القوى المنفعلة.

وقد عبَّر روبْ جويس (Rob Joyce) مدير الأمن السيبراني في وكالة الأمن القومي الأميركية، تعبيرًا بليغًا عن صعود الصين الهادئ إلى الريادة العالمية، مقارنًا بينها وبين روسيا فقال: "أنا أعتبر روسيا إعصارًا، يأتي عاصفًا وقويًّا، أما الصين فهي تغير المناخ الذي هو طويل الأمد، بطيء الأثر، لا مهرب منه، ولا مردَّ له"(3). وهذا مجاز معبِّر وعميق الدلالة حقًا: فالإستراتيجية الروسية تبدو اليوم عاصفة ومتسرعة، لكن تأثيرها في النظام الدولي تأثير سطحي وموْضعي رغم عنفه وعنفوانه. أما الإستراتيجية الصينية فهي صبورة وهادئة، لكن تأثيرها في النظام الدولي عميق وشامل وبعيد الأثر.

ولا يعارض الصينيون هذا النمط من التوصيف لصعودهم، بل لعله يعجبهم ويخدم ما يرمون إليه من التسليم بريادتهم، ولكنهم يضْفون عليه معنى أخلاقيًّا مستمدًّا من تراث صن تزو. فالمفكر العسكري الصيني المعاصر، ليو مينغْفو -مثلاً-، يجادل بأن الصين ستفوز على الولايات المتحدة فيما يدعوه "مبارزة القرن"(4)، لكن بمنهج مختلف تمامًا عن المنهج الأميركي، وهو يرسم صورة هذا الاختلاف بقوله:

"إن الصين مساهم أساسي في الفكر العسكري في أرجاء العالم، لكنها لم تكن مساهمًا أساسيًّا في حروب العالم. ففن الحرب الصيني فن سلمي، ودفاعي، وإستراتيجي، وخيِّرٌ، ومتحضر. فهو فن حرب يستعمل النعومة للتغلب على الحديد، والتروي للتغلب على القوة. وكتاب فن الحرب لصن تزو تعبير كلاسيكي عن ثقافة الصين العسكرية، وتأمُّل كثيف في شخصية الصين العسكرية، وعمل إبداعي في التعبير العسكري عن خصائص الصين السياسية"(5).

وسوف نرى بتحليلنا لأفكار صن تزو وحكمه الإستراتيجية في ثنايا هذه الدراسة ما إن كان مينغْفو دقيقًا في توصيفه لتلك الأفكار. لكن ما يهمنا هنا هو أن الصين قد خرجت مما يدعوه الصينيون "قرن المهانة" (1840-1949) الذي أذاقهم فيه المستعمرون الغربيون واليابانيون صنوف الإذلال، ثم بدأت خلال العقود الأربعة الماضية صعودًا مدهشًا. وهي تستمد الروح الدافعة لهذا الصعود من أمرين: الإصرار على محو آثار الإذلال المعاصر، والاعتزاز بأمجاد الإمبراطوريات الصينية الغابرة(6). وهذا الخروج الصيني من طوق الهيمنة الغربية على العالم التي دامت قرونًا، وتقدمها إلى مسرح التاريخ العالمي من جديد، يترتب عليه الكثير بالنسبة لمستقبل المنطقة العربية والحضارة الإسلامية.

التنين يطرق الأبواب

ويمكن أن نضيف إلى هذا الصعود الصيني على المستوى الدولي، أن الصين بدأت تتمدد بهدوء وثبات في بيئتنا الإستراتيجية، وتبني لنفسها رؤوس جسور في المنطقة العربية، وفي العالم الإسلامي الذي تجمعها حدود مشتركة مع خمس من دوله، هي: أفغانستان، وكازاخستان، وقرغيزستان، وطاجيكستان، وباكستان. وهذه الأخيرة تربطها بالصين علاقات عسكرية متينة في مواجهة غريمهما المشترك، الهند، وعلاقات

اقتصادية متصاعدة تتضح معالمها في مشاريع الصين في ميناء غوادر الباكستاني على بحر العرب، واستثماراتها الضخمة في البنية التحتية الباكستانية. كما أن الصين على احتكاك مباشر بالدول الإسلامية المطلة على بحر جنوب الصين: إندونيسيا وماليزيا وبروناي، وهي تستثمر استثمارات ضخمة في البنية التحتية في عموم دول آسيا الوسطى الإسلامية، بعد تراخي القبضة الروسية عن تلك الدول. كما ترتبط الصين بمعاهدة شراكة إستراتيجية مع إيران، وقَّعتْها الدولتان عام 2021، وتضمنت التعاون الإستراتيجي بينهما لمدة ربع قرن في كل المجالات، بما فيها المجال العسكري.

وإذا تحدثنا عن باكستان وإيران فنحن نتحدث عن تخوم المنطقة العربية التي تتكثف صلات الصين بها، ويزداد حضورها فيها ومن حولها يومًا بعد يوم، وخصوصًا دول الخليج والشرق الأوسط والقرن الإفريقي. فقد وصل استيراد الصين من النفط الخليجي (العربي والإيراني)، مطلع العام 2022، أكثر من 50٪ من وارداتها، بما يتجاوز ثلاثة أضعاف الواردات النفطية والأوروبية الأميركية من نفط الخليج(7). وقد أقامت الصين منذ عام 2017 أولى قواعدها العسكرية خارج حدودها في دولة عربية، هي جيبوتي، لتقوية حضورها في باب المندب والبحر الأحمر والقرن الإفريقي.

وعلاقة الصين بمنطقة الخليج ليست جديدة على ما يبدو؛ إذ "يقال إنه عندما استولى العرب على ميناء الأُبُلَّه قرب البصرة، في خلافة عمر بن الخطاب، وجد بها المسلمون سفنًا صينية"(8). وقد تنبأ منظِّر العلاقات الدولية الأميركي، جون ميرشايمر (John Mearsheimer)، منذ عام 2010، باتفاقية "الشراكة الإستراتيجية الشاملة،" وأوضح ميرشايمر ما قد يترتب على هذه الاتفاقية لمنطقتي الخليج والشرق الأوسط على المدى البعيد، فقال:

"نظرًا لاعتماد الصين على نفط الخليج، فمن الراجح أنها ستتنافس مع الولايات المتحدة على النفوذ في هذه المنطقة ذات الأهمية الإستراتيجية، بنفس المنحى التي نحاه الاتحاد السوفيتي من قبل. وليس اجتياح الصين للشرق الأوسط بالأمر المرجح، لأنه بعيد عن الصين، ولأن الولايات المتحدة ستسعى لإفشال هذا الهجوم يقينًا. ولكن من الراجح أن الصين ستؤسس لحضور عسكري دائم في المنطقة إذا استعان بها حليف مقرب. على سبيل المثال من الممكن تصور إيران والصين وقد رسَّخا العلاقات بينهما، ثم إذا بإيران تطالب باستقرار قوات صينية على أرضها"(9).

واللافت للنظر أن بعض المنظِّرين الصينيين لا ينكرون غايتهم البعيدة وهي وراثة النفوذ الأميركي في العالم. فبينما نجد منظرًا أميركيًّا يحذر من "إستراتيجيات الإزاحة" التي تنتهجها الصين بصبر وطول نفس، سعيًا إلى وراثة النفوذ الأميركي في العالم دون الدخول في حرب مباشرة مع أميركا(10)، نجد منظِّرا صينيًّا يبشر بعصر "ما بعد أميركا" في النظام الدولي، رغم سعيه لإقناع الأميركيين وغيرهم بأن الصين الممسكة بزمام القيادة العالمية مستقبلاً لن تكون قوة هيمنة، بل قوة تعاون(11). ومهما تكن النيات الطيبات أو الخبيثات التي تستبطنها القوة الصينية الصاعدة، فإنها قوة تطرق أبواب منطقتنا اليوم، وليس من الحكمة أو الحصافة تجاهلها.

المفكر الحاضر الغائب

ويجب ألا ننسى أن الفكر الإستراتيجي الصيني الذي نتناوله هنا حاضر في حياتنا عبر الآخرين، وخصوصًا الأميركيين الذين هم أكثر الشعوب مدارسةً وتطبيقًا لفكر صن تزو اليوم، وهم يطبقونه بالفعل في حروبهم وسياساتهم في المنطقة العربية والعالم الإسلامي. وقد كتب أحد الصحفيين الأميركيين المرافقين للجيش الأميركي في حرب الخليج، عام 1991: "على الرغم من أن الصين لم ترسل إلى الخليج جنديًّا واحدًا، إلا أن هناك صينيًّا لغزًا يشارك في المعركة، وهو يقود عمليات القتال. ذلك الجندي هو سون تسي [صن تزو] الذي عاش ومات قبل 2500 عام"(12).

ويكفي أن نعلم أن واضع خطة الحرب في الخليج، عام 1991، الطيار والمفكر الإستراتيجي الأميركي، جونْ بويدْ (John Boyd)، تلميذ نجيب من تلاميذ فكر صن تزو، وأنه استمد منه الأفكار الأساسية التي اشتهر بها. ففكرة إيقاع الخصم في حالة شلل إدراكي ونفسي التي نظَّر لها بويد هي "أساسًا إعادة تأويل معاصرة لكتاب صن تزو **فن الحرب**"(13)، كما لاحظ باحث عسكري تايلندي، وهي "المنطلق الذي انطلق منه بويْدْ، وقد كان يعتبر صن تزو أبًا مؤسسًا للإستراتيجيات العسكرية"(14)، كما لاحظ باحث عسكري أميركي، وسنتناول مفهوم الشلل الإدراكي فيما بعد.

لقد ظل كتاب صن تزو ملهمًا للقادة السياسيين والعسكريين عبر العصور. ورغم أن هذا الكتيب خفيف الوزن، لا تتجاوز كلمات ترجمته أحيانًا أكثر من عشرة آلاف كلمة، فإنه نص كثيف المادة، وهذا ما جعله منبعًا لا ينضب من الحكمة السياسية والعسكرية، يستمد منه كبار المفكرين الإستراتيجيين والقادة العسكريين والسياسيين،

ورؤساء الشركات والمنظمات. ولا تزال الأكاديميات العسكرية المرموقة تدرِّس هذا الكتاب لطلابها إلى اليوم. وكما لاحظ مارك (Mark McNeily) فإن "الفصول الثلاثة عشر لهذا النص العتيق لا تزال مرجعًا اليوم لجنود لم يعودوا يقاتلون بالسيوف والرماح، بل بالصواريخ والطائرات المسيرة، ولا يتواصلون بالأعلام، بل عبر الأقمار الصناعية، ولا يناورون بناء على معالم الأرض، بل باستخدام نظام التموقع العالمي GPS"(15). فإذا لم نكن قد منحْنا هذا النص العتيق ما يستحقه من عناية، فإنه الحاضر الغائب في حياتنا، لأن الآخرين قد تدارسوه وطبقوا مبادئه الإستراتيجية علينا. فلنلتفت الآن إلى ملامح شخصية صن تزو، وشيء من تاريخ كتابه وبنْيته، وأثره الباقي، عسى أن نعوض شيئًا من تفريطنا السالف.

شخصية صنْ تزو

تدل الدلائل التاريخية المتاحة على أن صن تزو عاش في ظروف صراع مرير بين الدويلات التي كانت تتوزع أرض الصين وتتنازعها، وفي بيئة تقدر الحكمة السياسية والبراعة الحربية. ولكن لا يُعرف الكثير عن حياة صن تزو الشخصية، وإنما توجد شذرات ذات صلة بسيرته السياسية والعسكرية، وليس من الواضح مستوى الثقة التاريخية الذي تستحقه هذه الشذرات المتناثرة. فما صحَّ منها فهو معبِّر عن الوقائع التاريخية، وما لم يصح منها فهو يعكس ما أضفاه اللاحقون من المفكرين والمؤرخين الصينيين على صن تزو من صفات، ليست بالغريبة عليه، أو على مجتمعه وبيئته. ومن هذه الشذرات أن اسمه الأصلي "صن وو"، لكنه اشتهر باسم "صن تزو"، ومعناه: "المعلم صنْ"، تقديرًا لعلمه وخبرته، وأنه كان قائدًا عسكريًّا في بلاط مملكة وو Wu، وهي إحدى الممالك الكثيرة التي زادت على مئة وخمسين دويلة، وكانت تتقاسم الأرض الصينية آنذاك، وأن جده كان واليًا من ولاة الأقاليم(16). ولا يُعرف الكثير عن حياة صن تزو بعد لحاقه بمملكة "وو"، سوى أنه قاد جيشها في عدد من الحروب المظفرة ضد الممالك الصينية المنافسة.

ومن أشهر القصص عن صن تزو قصة لقائه مع ملك "وو"، واختبار الملك لخبرته بتحديه أن يدرب جواري القصر حتى يصبحن محاربات محترفات. فصفَّ صن تزو الجواري صفين، وعين على رأس كل من الصفين إحدى محظيات الملك الأثيرات

إلى قلبه. وحينما أصدر أوامره إليهن ببدء التدريب العسكري تضاحكن في سذاجة واستغراب، فقال صن تزو: "إذا كانت الأوامر غير واضحة ومفهومة فالعتْب في عدم تنفيذها يرجع إلى القائد، وإذا كانت واضحة ومفهومة فالعتْب في عدم تنفيذها يرجع إلى الجندي"، ثم كرر أوامره، فتضاحكت الجواري مرة أخرى، فاستل صن تزو سيفه وقطع رأس الجاريتين، أمام ذهول وصدمة الملك، وسرعان ما أصبحت المتدربات طوع يده، ينفذن أوامره بسرعة وهمة وجد(17).

جدالات الزمن والسياق

وما لا يختلف فيه المؤرخون هو أن صن تزو عاش في الصين، وفيها كتب كتابه **فن الحرب**، قبل الميلاد بفترة من الزمان. لكنهم ينقسمون إلى مدرستين في تحديد الحقبة الزمنية التي فيها عاش المؤلف وظهر الكتاب: مدرسة تتناول الموضوع بمنهج التحليل التاريخي الخارجي، وتعتمد على شهادات مؤرخين صينيين أقدمين، وهي تميل إلى أن صن تزو عاش في الحقبة الزمنية المعروفة في التاريخ الصيني باسم حقبة "الربيع والخريف" التي امتدت ما بين العامين (722-481 ق. م.). ويعتقد هؤلاء المؤرخون -تبعًا لمصادر صينية قديمة- أن صن تزو عاش ما بين (544-496 ق. م.).

أما المدرسة الثانية فهي تحلل كتاب **فن الحرب** تحليلاً نصيًّا داخليًّا، يشمل لغة الكتاب ومصطلحاته، وطبيعة الأحداث العسكرية التي يصفها، وأنماط الأسلحة التي يتحدث عنها، وحجم الجيوش التي يصفها.. وتحاول استخلاص دروس من ذلك في تحديد البيئة التاريخية التي أنتجت النص. وتجادل هذه المدرسة بأن صن تزو وكتابه ينتميان لسياق زمني متأخر، وهو الحقبة المعروفة في تاريخ الصين باسم "حقبة الدول المتحاربة" وهي حقبة امتدت ما بين عامي (403-221 ق. م). وتترجح الكفة في الحوار الأكاديمي الغربي اليوم لصالح هذه المدرسة الأخيرة(18) بناء على أن أحجام الجيوش الضخمة، وتنظيمها المتطور المعقد، على نحو ما يظهر في كتاب صن تزو، لم يكن موجودًا في "حقبة الربيع والخريف" من تاريخ الصين، وأن مضامين الكتاب وأسلوبه يتناسبان أكثر مع أنماط التأليف والأساليب المتبعة في الكتابات الصينية خلال "حقبة الدول المتحاربة"(19).

ويقترح باحثون آخرون توفيقًا بين الأدلة، بالقول: إن صن تزو عاش في الحقبة الأولى، لكن تعاليمه العسكرية لم تُدوَّن في نص واحد متماسك في عصره، بل

ظلت تراثًا شفهيًّا إلى أن دوَّنها وحررها أحد المتحدرين من سلالته، وهو صنْ بينْ الــذي برهنت الأدلــة التاريخية على أنه عاش تقريبًا ما بيــن 380–316 ق.م.(20)، وأن هذا المحرر طعَّم حكمة صن تزو بنكهة جديدة ومعطيات جديدة مســتمدة من عصر متأخر.

"فن الحرب" في التاريخ

لقد عاش صن تزو في بيئة سياســية وعســكرية، فهو ابن بيئته وزمانه، لكنه تجاوز تلــك البيئة وذلك الزمان أشــواطًا بعيدة، بهذا الأثر الفكــري الذي لا يزال يتحدى الزمن. ويكفي من صلابة هذا النص أن عمره يزيد على ثلاثة وعشرين قرنًا في أقل التقديرات، وهو ما زال محافظًا على طراوته الفكرية، وإلهامه للساسة والقادة، حتى اليــوم. والغريــب أن هذا النص الضارب في أعماق الزمن يحيل في نصه إلى كتاب آخر ســابق عليه يســميه: "كتاب الإدارة العسكرية" (فص7، فق17)، مما يدل على عمق التراث العسكري الصيني.

وإذا كان الســجل التاريخــي قد خذلنا فيما يتعلــق بتفاصيل حياة صن تزو، لكنه لم يخذلنــا فيمــا يتعلق بكتابه **فن الحرب** الذي بقي محفوظًا عبر القرون، وظل متداولاً في الصين منذ كتابته إلى اليوم، بل وجعلت إمبراطورية سانغْ الصينية (960–1279م) دراســة هذا الكتاب –ضمن النصوص العســكرية الســبعة– شرطًا لتولي أي منصب عسكري ذي بال في الدولة(21).

صيغ كتاب صن تزو بأســلوب كثيف، جعل نصه أشــبه ما يكون بالأمثال والأقوال الســائرة، لشــدة تركيزه، وعمق أفكاره، وإجمال أسلوبه، وقد وصف هنري كيسنجر أســلوبه بأنه "يقع بين الشــعر والنثر"(22)، واعتبره الجنــرال ديفيد بترايوس "نصًّا ساحرًا" لأنه "مزيج من الروح الشعرية والبراغماتية"(23).

ومن الصين انتقل الكتاب إلى مجتمعات شرق آسيا المجاورة، فتُرجم خلال العصور الوســطى إلى لغات التبتْ واليابان والمانشــو(24)، وكان له أعمق الأثر في التاريخ العسكري الآسيوي. يقول البحاثة الأميركي في النصوص العسكرية الصينية القديمة، رالــفْ ســويرْ (Ralph Sawyer) إن كتــاب صن تزو **فــن الحرب** "ظل أهم نص عسكري في آسيا على مدى ألفي عام... فقد تدارسه المنظِّرون العسكريون والجنود

المحترفون في الصين واليابان وكوريا. وأثَّر كثير من الإستراتيجيات الواردة فيه تأثيرًا بالغًا في التاريخ العسكري الياباني المروي، ابتداء من القرن الثامن الميلادي"(25).

ولعل الأثر الأكبر للكتاب في العصر الوسيط خارج الصين كان في اليابان التي وصلها الكتاب مطلع القرن السادس الميلادي، فترك بصمته على تقاليدها العسكرية لعدة قرون؛ حيث احتفى به رجال البلاط الإمبراطوري الياباني، واتخذته المؤسسة السياسية والعسكرية اليابانية دليلاً عمليًّا لتكوين القادة والجنود(26)، وظل الكتاب منذئذ نصًّا تأسيسيًّا لا يُستغنى عنه في الأكاديميات العسكرية اليابانية.

لكن العسكري الأميركي، العميد صمويل غريفيثْ (Samuel B. Griffith) (1906–1983)، الذي خدم ملحقًا عسكريًّا في سفارة بلاده ببيجين وترجم كتاب صن تزو إلى الإنكليزية، يرى أن اليابانيين لم يفلحوا دائمًا في الامتثال لحكمة صن تزو الإستراتيجية، فهم حين ضربوا الأميركيين ضربتهم المؤلمة في بيرل هاربر، يوم 7 ديسمبر/ كانون الأول 1941، حققوا نصرًا تكتيكيًّا رائعًا، مقابل خسارة إستراتيجية كارثية، فكانت ضربة بيرل هاربر "انتصارًا تكتيكيًّا، لا إستراتيجيًّا" وكان ثمن ذلك الانتصار التكتيكي فادحًا جدًّا، لأنه كان "عملاً متهورًا" غير محسوب العواقب، خلافًا لما ترشد إليه حكمة صن تزو(27). ومع هذا الحضور الكثيف لكتاب صن تزو في التراث الآسيوي، لا عجب أن الزعيم الفيتنامي هو شي منهْ (1890–1969م) قد ترجم الكتاب إلى اللغة الفيتنامية.

ترجمات غربية وعربية

بدأ كتاب صن تزو يخرج من بيئته الآسيوية القديمة إلى العالم المعاصر في ختام القرن الثامن عشر. فقد صدرت ترجمة فرنسية للكتاب، عام 1772، بقلم القسيس اليسوعي، جان آمْيُو (Jean Amiot) (1718–1793)، الذي عمل منصِّرًا في بيجين (28). لكن الكتاب لم يتحول جزءًا من نسيج الثقافة الإستراتيجية الغربية إلا في القرن العشرين. فقد نشر النقيب في الجيش البريطاني، أفرادْ كالثروبْ (Everard Calthrop) (1876–1915)، ترجمة إنكليزية للكتاب، عام 1908، بعنوان: **كتاب الحرب: النص العسكري الكلاسيكي للشرق الأقصى**(29). ولم تكن تلك الترجمة جيدة، وهذا ما حفز الباحث الأسكتلندي المتخصص في الشؤون الصينية، ليونيلْ

جايلــسْ (Lionel Giles) (1875-1958)، إلــى إنتاج ترجمة إنكليزية رصينة للكتاب عــام 1910، لا تزال تتداولها أيدي القراء إلى اليوم. ثم توالت الترجمات الإنكليزية بعد ذلك. وقد أحصيت ســبعًا وأربعين ترجمة إنكليزية للكتاب صادرة ما بين عام 1904 و2020، واطلعت على نصوص عشرة منها على الأقل.

وصدرت نحو عشــر ترجمات عربية للكتاب، اطلعت على أربع منها، هي ترجمات رؤوف شبايك، وربيع مفتاح، وكامل يوسف حسين، وطبعة دار الكتاب العربي التي لا تحمل اســم مترجمها!(30) وهذه الترجمات منقولة عن الإنكليزية، وهي ضعيفة الصياغة، تظهر أخطاء اللغة وارتباكات الأســلوب من صفحاتها الأولى، ويتبين عدم الدقــة والإهمال من مقارنتها مع الترجمات الإنكليزية التي نقلتْ عنها. وبالنظر إلى ضعف هاته الترجمات العربية، وكونها منقولة عن لغة أخرى وسيطة، لا عن الأصل الصيني، فقد تحاشيناها في هذه الدراسة، وآثرنا الاعتماد على ترجمة إنكليزية نقلها العميد صمويل غريفيثْ عن اللغة الصينية مباشرة.

والســبب فــي اعتمادنا ترجمة غريفيثْ من بين الترجمــات الإنكليزية الوافرة العدد هــو كــون مؤلفها ضليعًا فــي الفكر والتاريخ الصيني، وهــذه الترجمة هي موضوع رســالته للدكتوراه في التاريخ العســكري الصيني بجامعة أوكسفورد، بما يعنيه ذلك مــن الخضــوع لمعايير العمل الأكاديمي الرصين. كما أن هذه الترجمة زكَّتها منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم (اليونسكو)، واعتمدتْها ضمن سلسلة النصوص الكلاسيكية الصينية التي نشرتْها.

ثم إن غريفيث أضاف لترجمته تعليقات عدد من الشراح الصينيين القدامى على كتاب صن تزو، فزاد النص سعةً وثراءً. وهو إلى ذلك لم يكتف بترجمة الكتاب، بل أشبعه دراسة وتحليلاً. كما ترجم غريفيث كتيب ماو تسي تونغ **عن حرب العصابات**، وقدم له بمقدمة تحليلية ثمينة، وألَّف دراســة ضافية عن **جيش التحرير الشــعبي الصيني**، وســنعود إلى هذين العملين لاحقًا، لنرى من خلالهما فضل صن تزو على الصين المعاصرة(31). ومن الواضح أن تمرس المترجم بالســياق الثقافي الذي أنتج النص من أهم الأمور المساعدة على دقة الترجمة. فكل ما اقتبسناه من نص صن تزو في هذه الدراسة فهو من ترجمتنا المباشرة عن نص غريفيث الإنكليزي.

الأثر الباقي في الصين

ومن حيث الأثر الباقي في الصين ذاتها، فقد استمد مؤسس الصين المعاصرة، ماو تسي تونغ (1893–1976)، ورفاقه الشيوعيون إستراتيجياتهم العسكرية من صن تزو، فماو نفسه "كان تلميذًا لكتاب **فن الحرب** طيلة حياته"(32)، و"الشيوعيون كانوا تلاميذ لصن تزو"(33)، وكان كتابه "إنجيلهم في عملياتهم"(34)، ولا يزال، ملهمًا للقادة السياسيين والعسكريين الصينيين في الزمن الحاضر، وهم يرونه "صالحًا للتطبيق اليوم كما كان يوم كتبه مؤلِّفه"(35)؛ فلا عجب أن كان الكتاب مقررًا لازمًا في جميع الكليات العسكرية في الصين المعاصرة(36).

ويدرك خصوم الصين الذين يراقبون صعودها بريبة وقلق قوة الاستلهام من تراث صن تزو في تفكير قادتها اليوم. فقد أفرد هنري كيسنجر فقرة من عدة صفحات في كتابه **عن الصين** بعنوان: "الواقعية السياسية الصينية وكتاب صن تزو **فن الحرب**" لخص فيها أفكار صن تزو الإستراتيجية، ومظاهر استلهامها من طرف النخب الصينية المعاصرة (37). وأكد الجنرال الهندي المتخصص في الشأن الصيني، راجيف نارايانان (Rajiv Narayanan)، على ضرورة الانتباه إلى الاستمرارية التاريخية في إستراتيجيات الصين المعاصرة، مشيرًا إلى أن جميع القادة الصينيين المعاصرين –بمن فيهم قادة تايوان– يستلهمون نصوص الإستراتيجيات الست والثلاثين وكتاب صن تزو، وغيرها من النصوص العسكرية التي أنتجتها الحضارة الصينية العتيقة(38).

أما أدميرال البحرية الياباني، فوميو أوتا (Fumio Ota)، فقد أدرك استلهام القادة الصينيين اليوم لنص صن تزو خلال زيارات ميدانية له للمؤسسات العسكرية الصينية؛ إذ وجد أن كتاب صن تزو هو أساس برامجها التكوينية. وكان من أطرف ما لاحظه أنه كلما ذكر جملة من نص صن تزو أمام أحد القادة العسكريين الصينيين أكمل له القائد الصيني تلك الجملة ارتجالاً، فهم يحفظون نص الكتاب عن ظهر قلب(39). وقد توصل أوتا إلى أن "إستراتيجية الصين الحالية متأثرة تأثرًا عظيمًا بأفكار صن تزو"(40)، ونصح اليابان بمحاربة الصين من خلال استخدام أفكار صن تزو قائلاً: "يجب أن نستخدم صن تزو ضد الصين"(41)؛ إذ هو –في نظره– سلاح ذو حدين.

الأثر الباقي في الغرب

ورد في بعض المصادر أن الامبراطور الفرنسي، نابليون بونابرت (1769–1821)، اطلع على طبعة من ترجمة القسيس اليسوعي، جان آميوتْ، لكتاب صن تزو إلى اللغة الفرنسية، واستمد منها عددًا من مناوراته الحربية غير المألوفة التي أذهلت معاصريه. ويرجح غريفيثْ هذا الاستنتاج بناء على أن نابليون اشتهر بأنه قارئ نهم حين كان ضابطًا شابًّا، وأن من المستبعد أن يفوته نص بهذه الأهمية كان متاحًا لقراء اللغة الفرنسية في عصره(42). ولا يستبعد رالف سويرْ أيضًا اطلاع نابليون على كتاب صن تزو(43) لكن مترجمًا آخر لصن تزو، وهو فيكتور ماير (Victor H. Mair)، يشكِّك في اطلاع نابليون على الكتاب، ويعتبر الأمر "قصة رومانسية صيغتْ لتحريك الخيال، لكنها مجرد تلفيق"(44)، رغم أنه لا يقدم أدلة نافية مقنعة. ولا يزال الجدل الأكاديمي في هذا الموضوع محتدمًا.

ومع ذلك، فإن الكتاب لم ينتشر في الغرب ويشتهر إلا بعد الحرب العالمية الأولى وما حدث فيها من فظائع، حيث بدأ الغربيون يبحثون عن منظور إستراتيجي أقل عناءً وأكثر غناءً من أنماط الحروب التي قادتهم إليها نظرياتهم العسكرية المتوارثة منذ القرن التاسع عشر، وأهمها نظريات المفكر العسكري البروسي، كارل كلاوس فيتز ((Clausewitz) (1780–1831)، التي تنحو منحى المصادمة والتدمير، ولا تهتم كثيرًا بالمناورة والالتفاف، والاقتصاد في الدماء والدمار.

لقد وجد الغربيون ضالتهم في كتاب صن تزو فن الحرب، ويرجع الفضل الأكبر في ذلك للمفكر العسكري البريطاني، ليدل هارت (Liddell Hart) (1895–1970)، الذي سوَّق الكتاب لدى الأوساط الإستراتيجية الغربية، وتبنَّى عددًا من مقولاته الأساسية. وبإلهام من صن تزو صاغ هارتْ فكرة "المقاربة غير المباشرة"، وهي من أهم إسهاماته في الفكر الإستراتيجي. وخلاصة هذه الإستراتيجية هي أنه "ينبغي على المرء –كقاعدة عامة– أن يضرب ضد أكثر نقاط العدو ضعفًا، وليس ضد أقوى حصونه"(45). وهذه فكرة مستمدة من صن تزو، على نحو ما سنبينه فيما بعد تحت عنوان: "اضرب الخواصر الرخوة".

وفي تقديمه لترجمة غريفيث الإنكليزية، وصف ليدل هارت كتاب صن تزو بأنه من أقدم الكتب في فن الحرب، وبأنه لم يوجد نص استطاع تجاوزه في العمق والشمول.

كما ذهب هارتْ إلى أن النص الذي ربما يداني صن تزو في هذا المضمار هو كتاب كلاوس فيتز بالعنوان ذاته: **فن الحرب**، لكن كتاب صن تزو يفوقه، رغم أنه مكتوب قبلــه بأكثر من ألفي عام؛ إذ "يمتــاز صن تزو برؤية أوضح، ونظرة أعمق، وبطراوة أبدية"(46).

ولا يزال المفكرون الإستراتيجيون والقادة العسكريون في الغرب يتبارون في تمجيد هذا الكتيب الصيني العتيق. فالمفكر الإستراتيجي الأميركي، روبرت غرين (Robert Greene)، يقول: "إن أعظم مفكر إستراتيجي في كل العصور هو صن تزو من دون ريــب"(47)، والجنرال الأميركي ديفيد بترايــوس (David Petraeus)، قائد القوات الأميركية في العراق وأفغانستان والمدير السابق لوكالة الاستخبارات الأميركية CIA، يصفه بأنه "سابق لزمانه، وفكره لا يزال صحيحًا حتى اليوم،" ويذهب إلى أن كتابه "لا يزال محافظًا على أهميته كما كان وقت كتابته"(48).

ست وثلاثون إستراتيجية

كل مــا قدمنــاه مــن مقدمات حتــى الآن يتركز على كتاب **فن الحــرب** لصن تزو، وهو النص الأساســي المســتهدف بالتحليل في هذه الدراســة، بيد أن النص الثاني: "الإســتراتيجيات الست والثلاثون" نص مهم أيضًا، وهو نص مجهول المؤلف كما أســلفنا. وقد ذهب المؤرخون مذاهب شــتى في التخمين بشــأن مؤلفه، فمنهم من نسبه إلى صن تزو نفسه، ومنهم من نسبه للقائد العسكري الصيني، تانْ داوْجي (ت 436م)، دون إثبات تاريخي في الحالتين.

وقد ورد أول ذكر للإستراتيجيات الست والثلاثين في نص صيني يرجع تاريخه للقرن الســادس الميلادي، ثم أصبحت هذه الإســتراتيجيات متداولة بين النخب السياسية والعســكرية خلال إمبراطورية شــينغْ (1644–1911)، أخرى الإمبراطوريات الصينية الكبرى التي انهارت تحت وطأة الاستعمار البريطاني أواسط القرن التاسع عشر، ثم الياباني مطالع القرن العشرين. وكان النص معروفًا آنذاك باسم: **الفن السري للحرب: الإستراتيجيات الست والثلاثون**.

تعتمد الطبعات والترجمات المعاصرة لهذا النص على مخطوط مكتشف عام 1941. أما من حيث البنية والمضامين، فإن الإســتراتيجيات الســت والثلاثين هي مجموعة

مقولات تشبه الأمثال والأقوال السائرة، صيغت بأسلوب كثيف، بحيث لا تتجاوز أي منها جملة أو جملتين، وترشد كل منها إلى مكيدة من المكائد العسكرية والسياسية الفعالة. وقد قسمها مؤلفها -أو محررها- إلى ستة أقسام يشمل كل قسم منها ست إستراتيجيات، تختلف عن غيرها باختلاف السياق المناسب لتطبيقها، وهي:

- الإستراتيجيات المناسبة عند رجحان ميزان القوة لصالحك.
- الإستراتيجيات المناسبة لمصادمة العدو مصادمة مباشرة.
- الإستراتيجيات المناسبة لمهاجمة العدو بمبادرة وقرار منك.
- الإستراتيجيات المناسبة لظروف الاضطراب والالتباس.
- الإستراتيجيات المناسبة لانتزاع مواقع جديدة من العدو.
- الإستراتيجيات المناسبة لحالات الاختلال الميؤوس منها.

وتوجد اليوم عدة ترجمات إنكليزية لنص الإستراتيجيات الست والثلاثين، من أحسنها صياغة ترجمة الأكاديمي الكندي ستيفان فرسْتابنْ (Stefan H. Verstappen)، وهي مشفوعة بشروح من المترجم، ونماذج تاريخية تطبيقية انتقاها من التاريخ الصيني والياباني، وهي الترجمة التي نعتمدها في هذه الدراسة(49). وتوجد ترجمات إنكليزية أخرى، منها ترجمة بيتر تايلور (Peter Taylor) (50) وترجمة ويليام ويلسون (William Wilson)، وهي منقولة عن ترجمة وشرح ياباني، بقلم هيروشو موريا (Hiroshi Moriya) (51). وعن ترجمة ويلسون صدرت ترجمة فرنسية بقلم الباحثة، جوزيت غروليي (Josette Nickels-Grolier) (52). أما اللغة العربية فلم نجد من ترجم الإستراتيجيات الست والثلاثين إليها، سوى رؤوف شبايك الذي ألحقها بترجمته لكتاب صن تزو، لكن ترجمته للنصين ضعيفة الصياغة، تظهر الأخطاء اللغوية من صفحتها الأولى، صفحة الإهداء! لذلك آثرنا اعتماد ترجمة فرسْتابنْ الإنكليزية. وتتضمن الإستراتيجيات الست والثلاثون "بعض أشد المكائد الحربية وأخفاها على الإطلاق"(53)، كما لاحظ فرسْتابنْ الذي يرى أن العديد من الحيل الحربية المعاصرة لها جذور في هذه المكائد الصينية.

لباب النصين ورسالتهما

يوجد تداخل بين مضامين الفصول الثلاثة عشر التي يتألف منها كتاب صن تزو، كما يوجد تداخل بين المعاني المعبَّر عنها في الإستراتيجيات الست والثلاثين، فضلاً عن أوجه الشبه بين مضامين النصين. ولا عجب في ذلك، فهما ثمرة من ثمار تشكل ثقافي واحد، هو الحضارة الصينية وتقاليدها السياسية والعسكرية. ويعين هذا التداخل على ضم أفكار بعضها لبعض في شكل خطوط عريضة بارزة. ولذلك عمدنا هنا إلى استخلاص لباب النصين بالتركيز على مضامينهما الكبرى بدلاً من استعراض أفكارهما استعراضًا خيطيًّا. وقد تجاهلنا ما ورد في كتاب صن تزو من التفصيلات الفنية ذات الصلة بأعداد الجيوش، وأنماط الأسلحة التي كانت مستخدمة في الصين القديمة، لأنها أمور تنتمي لعصر مضى وانقضى.

لقد استنبطنا من النصين ما اعتبرناه مبادئ إستراتيجية عامة، صغنا جلها بلغتنا الخاصة، لأن أغلبها لم يرد في النصين بلفظه، لكن معانيها مبثوثة -صراحة أو ضمنًا- في ثناياهما. وقد دلَّلنا على كل من هذه المبادئ باقتباسات من النصين، وأبرزنا شيئا من دلالاتها بما يقرِّبها أكثر إلى ذهن القارئ المعاصر، وعضدنا أحيانًا ما ذكره صن تزو بكلام بعض شراحه الصينيين الأقدمين، أو بنصوص من الإستراتيجيات الست والثلاثين، إذا حصل تشابه في المعنى بين هذه النصوص. وقد نفتتح التأصيل للمبدأ الإستراتيجي بنص من الإستراتيجيات الست والثلاثين ابتداءً، إذا كان معناه فيها أوضح وأبرز، ثم نعضده بما ذكره صن تزو وشراحه عن ذلك المبدأ.

ولابد من التأكيد هنا على أن أهمية هذه المبادئ لا تقتصر على الشؤون العسكرية، بل هي مبادئ إستراتيجية عامة، يمكن تطبيقها في الحرب، كما يمكن تطبيقها في السلم، خصوصًا في عالم الأعمال، والسياسة، والإعلام، والثقافة، بل وسائر أنماط الحياة البشرية المبنية على المدافعة والصراع. ولعل أحد مترجمي كتاب صن تزو إلى الإنكليزية استصحب هذا المعنى، فآثر ترجمته بعنوان **فن الإستراتيجية**(54) بدلاً من عنوانه الأصلي: **فن الحرب**. ومثله شارح الإستراتيجيات الست والثلاثين، الياباني هيروشي موريا، الذي وضع له عنوانًا فرعيًّا هو: "دليل النصوص الكلاسيكية الصينية إلى النجاح في **الحرب والأعمال والحياة**"(55).

ونظرًا لكثافة الاقتباسات من نص تزو فيما يلي من هذه الدراسة، وأن أشهر طبعات كتابه –ومنها ترجمة غريفيث التي نرجع إليها هنا– مرقمة الفقرات، فسنكتفي بالإشارة عند نهاية كل اقتباس من كتاب صن تزو بإحالة مختصرة داخل متن الدراسة على رقم الفصل (فص) والفقرة (فق) من الكتاب، تجنبًا لتشتيت ذهن القارئ بكثرة الرجوع للهوامش. ومثل ذلك فعلناه في الاقتباس من نص الإستراتيجيات الست والثلاثين، فقد اكتفينا بذكر رقم الإستراتيجية، إعفاء للقارئ من الرجوع المتكرر إلى الهوامش. فكل طبعات هذا النص مرقمة الفقرات، بما فيها ترجمة ستيفان فرسْتابنْ التي نقتبس منها هذه النصوص.

وبعد هذا التطواف الطويل في السياق التاريخي، نتجه الآن إلى استكشاف لباب هذين النصين، وما اكتنزاه من بذور الفكر الإستراتيجي وجذوره في الحضارة الصينية العتيقة.

1. انْتق حروبك بعناية

إن أول المبادئ الإستراتيجية التي يوصي بها صن تزو هو أخذ قرار الحرب بما يستحقه من جد وروية وتأمل في العواقب، ففي أولى الجمل الافتتاحية لكتابه يقول صن تزو: "إن الحرب قضية ذات أهمية حيوية للدولة. فهي طريق إلى البقاء أو الفناء، الازدهار أو الاندثار، ولذلك تتعين دراستها بعمق" (فص1، فق1). ذلك أن دخول الحرب أمر سهل، لكن كسبها ليس كذلك، ولا شيء أكبر ضررًا وأعظم خطرًا على الدول والمجتمعات من استسهال أمر الحرب، والتهور في الاندفاع إليها، دون إدراك كاف لعواقبها المدمرة، وتفكير عميق في ثمارها المريرة. ولذلك يوصي صن تزو بأن "لا تتصرف إلا لتحقيق مصلحة الدولة" (فص12، فق17)، وبناءً على رؤية موضوعية لحقيقة الخطر الداهم، مع التأكد من الظفر على العدو: "إذا لم تكن قادرًا على الظفر فلا تستخدم قواتك، وإذا لم تكن في خطر فلا تقاتل" (فص12، فق17).

وتزداد قيمة هذا المبدأ في حالة الدول الصاعدة التي يتربص أعداؤها بها، ويسعون لتهشيمها في عنق الزجاجة، قبل أن تستكمل بناء قوتها، وتحقق كامل منْعتها. وهذا أمر استوعبته الصين المعاصرة استيعابًا كاملاً، وغاب عن بعض الدول العربية. ففي العلاقة المعقدة بين القوة الصاعدة والقوة السائدة، يحتاج قادة القوة الصاعدة إلى

قدر كبير من الحكمة السياسية، والصبر الإستراتيجي، وطول النَّفَس، والسكوت على ما لا يسر، والتنازل عن المكاسب الصغيرة، وتجنب الصدام السابق لأوانه.. من أجل استكمال أسباب الصعود، وحرمان الأعداء من أي ذريعة لوأد المسيرة: "ولذلك فإن الحاكم المتبصر متأن، والقائد الجيد حذرٌ من التسرع، وبذلك تظل الدولة آمنةً، ويظل جيشها مصونًا" (فص12، فق19).

وحاصل هذا المبدأ أن أخطر ما في الحرب هو قرار الحرب، ومن هنا يلح صن تزو على أن "من يعرف متى يستطيع القتال، ومتى لا يستطيع القتال، سينتصر" (فص3، فق25). أما من يخوض الحرب دون حساب دقيق واستشراف عميق لمآلات الحرب فهو يقفز في الظلام، ويسبح في دماء شعبه باستهتار، وهو لا يستحق موقع الصدارة والقيادة في أي جماعة بشرية راشدة. فانْتق حروبك بحكمة، ورتب العداوات والصداقات بدقة، واحذر من الانجرار إلى حروب الوكالة، والحروب السابقة لأوانها، والمتأخرة عنه.

2. الأذهان قبل الميدان

من أهم ما يميز الفكر الإستراتيجي لدى صن تزو هو إدراكه أن الحرب تخاض في الأذهان قبل أن تخاض في الميدان، وأن هزيمة العدو في المعركة الذهنية هي المفتاح للانتصار عليه في المعركة الميدانية. فالهَمُّ الأهم لصن تزو هو وجود صفة الفطنة والذكاء في القائد، بحيث لا يحكم على الأمور بالظواهر والبدائه التي يدركها غيره، وهو في ذلك يقول: "توقع النصر حين يكون عامة الناس قادرين على توقعه ليس دليلاً على قمة البراعة... وتمييز الشمس من القمر ليس علامة على حدة النظر، وسماع صوت الرعد ليس دليلاً على حدة السمع" (فص4، فق8-9). وإنما يتميز القائد على غيره بسبر أغوار الظواهر، والغوص على خبايا الأمور، واستنباط ما وراء ذلك.

فليس كل الناس مؤهلين للفهم الدقيق والاستنباط العميق، والأصل أن يكون القادة أهلاً لذلك. أما إذا لم يكن القادة أهلاً لموقع القيادة، فقد تنتج عن ذلك أصناف من الجهالات المهلكة للجيوش والدول، تحدث صن تزو عن ثلاثة منها، فقال:

"توجد ثلاث طرائق يمكن للقائد أن يجلب بها الدمار لجيشه، وهي: حين يجهل أن على الجيش ألا يتقدم ثم يأمره بالتقدم، وحين يجهل أن على الجيش ألا ينسحب ثم يأمره بالانسحاب، وهذا يسمى إصابة الجيش بالعرج. وحين يشارك في إدارة الشؤون العسكرية وهو جاهل بها، فهذا يوقع ضباط الجيش في الحيرة. وحين يجهل معضلات القيادة، ثم يشارك في تحمل هذه المسؤولية، فهذا أمر يثير الريبة في أذهان ضباط الجيش" (فص3، فق19-22).

وقد ذهب صن تزو إلى أن "القادة العسكريين المتمرسين الذين لا يتدخل الملك في قراراتهم ينتصرون" (فص3، فق29)، بل ذهب إلى حدِّ القول: "إن بعض أوامر الملك يجب ألا تطاع" (فص8، فق8) إذا كانت تدخلاً من القيادة السياسية فيما لا تحسنه من أمر الحرب. وعلق على ذلك أحد شراح صن تزو، وهو شيا لينْ قائلاً: "إن إقدام الجيش وإحجامه [في ساحة الحرب] يخضع لإرادة القائد العسكري، طبقا للظروف السائدة، وأسوأ الشرور في هذا السياق هي صدور الأوامر من بلاط رأس الدولة" (فص3، فق19).

ويذكِّرنا هذا الأمر بالجدل بين القادة السياسيين والعسكريين حول قرارات الرئيس المصري، محمد أنور السادات (1918-1981)، المتضاربة بشأن تقدم الجيش المصري من الضفة الشرقية للقناة إلى المضايق في صحراء سيناء أثناء حرب رمضان 1973، وتردده المهلك بين رفض التقدم حين كانت الظروف مواتية، والإصرار على التقدم بعد أن ضاعت فرصته، وقد تم تبرير عدم التقدم في البداية بالحاجة لإبقاء القوات المصرية تحت حماية حائط الصواريخ، من الطيران المعادي، ثم جرى تبرير التقدم في وقت لاحق، حينما حشدت إسرائيل قواتها في سيناء، بالحاجة إلى تخفيف الضغط عن الجبهة السورية، ومع ذلك، فقد فسر بعض نقاد السادات الأمر بجهله بشؤون الحرب، لأنه "لم يخدم في القوات المسلحة سوى ثلاث سنوات، وهو برتبة الملازم والنقيب في الأربعينيات"(56). وهنا تظهر مساوئ الجهل بمعادلة الإحجام والإقدام الذي حذر منها صن تزو، كما تظهر مخاطر الجانب الذهني من الحرب الذي منحه رجحانًا على غيره.

ويرتــب صن تزو مســتويات المعرفة التي تتحكم في مصائــر الصراع، فيضعها في مراتــب ثلاث: معرفــة النفس والعــدو كليهما، ومعرفة النفــس دون معرفة العدو، ومعرفــة العــدو دون معرفة النفس، ثــم يرتب على ذلك نتائجــه المنطقية، فيقول: "اعرفْ العدو، واعرف نفســك، تتجنب المهالك، حتى ولو خضت مئة معركة. إذا كنت جاهلاً بالعدو، عارفًا بنفسك، فإن حظوظك في الفوز والخسارة متساوية. أما إذا كنت جاهلاً بالعدو وبنفسك، فإنك ستخسر كل المعارك يقينًا" (فص3، فق31-33). ويعلق شــارحه لي شــوانْ على هذا الصنف الأخير الجاهل بنفسه وبالعدو، فيقول: "هؤلاء عصابات من الحمقى، فما الذي يتوقعونه غير الهزيمة؟!" (فص3، فق33).

وأعلى مراتب التفوق المعرفي هي التي تقود إلى الانتصار دون قتال، وتلك هي قمة البراعة الإستراتيجية. يقول صن تزو: "إن الفوز بمئة انتصار في مئة معركة ليس قمة البراعــة. إنمــا قمة البراعة هي إخضاع العدو دون قتال" (فص3، فق3). وقد أشــار الفارس الأمير، أسامة بن منقذ (488-584ه/ 1095-1188م)، إلى هذا المعنى بقوله: "أحزمُ الملوك من لم يلتمس الأمر بالقتال، وهو يجد إلى غير القتال سبيلاً"(57). ولا يتحقق هذا النمط من الظفر السلمي إلا بمعرفة عميقة بالخصم، كما يقول صن تزو: "المعرفة الســابقة بالعدو هي السر في أن الأمير المتبصر والقائد العسكري الحكيم يهزمان العدو حيثما حلاَّ، وأن إنجازهما يفوق إنجاز غيرهما" (فص13، فق3).

ولأن صراع الأذهان أهم من صراع الميدان وأسبق، فإن المتوفق في معرفة عدوه وفي التحــوط من معرفة عــدوه به، هو الذي ينتصر في الحرب عادة. وهنا تتقاطع أفكار صن تزو مع أفكار الهرثمي؛ إذ يقول: "أول العمل في الحرب، ورأس التدبير فيها، ألا يظهر عدوك على عوراتك، ولا تسْتتر عنك عوراته" (58)، بل إن المتفوق ذهنيًّا ليضمن الانتصار في الحرب قبل خوضها، كما يقول صن تزو: "الجيش المحكوم له بالنصر ينتصر قبل خوض المعركة، أما الجيش المحكوم عليه بالهزيمة فيقاتل أولاً، ثــم يأمل الظفر بعد ذلك" (فص4، فــق14). وإلى هذه الحكمة التي تؤكد رجحان حرب الأذهان على حرب الميدان أشار أسامة بن منقذ بقوله: "أضعف حيل الحرب اللقاء"(59).

3. لا تكن أحمق شجاعًا

فإذا كان استسهال أمر الحرب خطرًا عظيمًا، فيستلزم ذلك التفكير في شأنها بدم بارد، بعيدًا عن التهور. فقرار الحرب ليس مما يصلح فيه الارتجال، ولا أن يتولاه الهواة، أو يُتخذ على عجل. بل يجب أن يصاغ بناء على تأمل وتدبر ونظر في العواقب، لأن كل تعجل فيه على غير هدى فهو مهلكة للدول والأمم والأوطان. ويكفي من مركزية هذه الفكرة لدى صن تزو أنه ضمنها الجملة الافتتاحية من كتابه التي أوردناها من قبل: "إن الحرب قضية ذات أهمية حيوية للدولة؛ فهي طريق إلى البقاء أو الفناء، الازدهار أو الاندثار" (فص1، فق1). ولا يفتأ صن تزو يحذر من التهور في خوض الحرب، وهذا أمر يتفق معه فيه المنظِّرون العسكريون المسلمون؛ فالهرثمي -مثلاً- يقول: "اطلب الأناة ما استقامت لك، واقبل العافية ما وُهبتْ لك. ولا تعجل إلى اللقاء ما وجدت إلى الحيلة سبيلاً. لا تسأمن مطاولة عدوك، فإن في الأناة انتظار إمكان فرصة، وظفرًا من عدو بعورة"(60).

كما يؤكد شراح صن تزو الصينيون القدماء على هذا المعنى، فشارحه تو مو يعلق على تحذيرات صن تزو من التهور بالقول إن "القائد الأحمق الشجاع مصيبة" (فص8، فق18). ثم يبين تو مو العواقب الوخيمة المترتبة على هذا النمط من القيادة غير المتزنة، لأنها تتسم بالانفعال، ويتحكم فيها الارتجال، وتورد شعوبها المهالك، فيقول: "فما الفرق بين هذا التصرف وسوْق الناس الأبرياء إلى الماء الذي يغلي أو إلى النار؟ ألا يشبه هذا بالضبط جلْب البقر والغنم لإطعام الذئاب والنمور"؟ (فص 4، فق14).

وتذكِّرنا الحكمة الصينية في هذا المضمار بقول الخليفة عمر بن الخطاب لسليط بن عمرو الأنصاري: "لولا عجلة فيك لَوَلَّيْتُك، ولكن الحرب زبونٌ لا يصْلح لها إلا الرجل المكيث"(61)، و"رجل مكيث: أي رزين،" "وحرب زبون: تزبن الناس، أي تصْدمهم وتدْفعهم"(62). كما تذكِّرنا بقول المهلب بن أبي صفرة: "عليكم في الحرب بالأناة والمكيدة، فإنها أنفع من الشجاعة"(63)، وبقول الشاعر أبي الطيب المتنبي:

الرأي قبل شجاعة الشجعان هو أولٌ وهْي المحل الثاني
ولربما طعن الفتى أقرانـــه بالرأي قبل تطاعن الأقران

ومعنى البيت الأول أن "الشجاعة إذا لم تصْدر عن عقل أتتْ على صاحبها فأهلكته"(64)، أما البيت الثاني فمعناه أن الفتى "قد طعن أقرانه بالمكيدة، ولطْف التدبير، ودقة الرأي"(65).

4. خذ الوقائع ودع الرغائب

يدعو صن تزو إلى بناء الخطط الإستراتيجية على المعطيات الصلبة التي بيدك، لا على الأماني حول أمور يرجع قرارها للخصم، فيقول: "من مبادئ الحرب ألا تفترض عدم قدوم العدو، بل أن تعتمد على استعدادك للقائه حين يأتي. وألا تفترض أن العدو لن يهاجم، بل أن تجعل نفسك حصينًا أمام هجومه" (فص8، فق16). فما يعوِّل عليه القائد ذو الحاسة الإستراتيجية ليس ما قد يفعله العدو تخمينًا، بل ما يفعله هو يقينًا. وكما يقول صن تزو: "حصانتك الدفاعية ترجع إليك، أما وجود ثغرات في صف العدو فهو أمر يرجع إلى العدو" (فص4، فق5).

وهنا يكون صن تزو قد بذر البذور الأولى لمبدأ إستراتيجي معاصر، هو مبدأ "التقييم الصافي" Net Assessment وهو مصطلح جديد نسبيًّا، بدأ استخدامه في سبعينات القرن العشرين لدى باحثين أميركيين. والمقصود بمصطلح التقييم الصافي هو التقييم الموضوعي المتجرد من الرغائب والأماني لعناصر القوة والضعف لديك ولدى الخصم. لكن المفهوم الذي يعبِّر عنه هذا المصطلح ليس بالجديد، فقد ورد معناه في صدارة كتاب صن تزو الذي خصص الفصل الأول منه لعملية التقييم الأولي للوضع، وحساب عناصر القوة والضعف، قبل خوض أي صراع. وقد اعترف الباحثون الأميركيون -ممن أشبعوا مفهوم "التقييم الصافي" بحثًا- لصن تزو بفضل السبق إليه، خصوصًا في الفصل الأول من كتابه(66). فالفكرة الرئيسية لذلك الفصل هي ضرورة التقييم الدقيق لعوامل القوة والضعف، والتفكير في مسارات الأمور ومآلاتها، وعدم الانسياق وراء أي خيار إلا إذا تبينت سبل الظفر فيه راجحة واضحة.

ويدخل مبدأ التقييم الصافي ضمن إلحاح صن تزو على ضرورة الجمع بين معرفة النفس ومعرفة العدو. لكنه يتجاوز هنا ذلك الإجمال إلى شيء من التفصيل، فيذهب إلى وجود نوعين من العوامل لكل منهما أثره الخاص، وهي العوامل التي في صالحك، وتلك التي ليست في صالحك، ويلحُّ على وجوب أخذ كل من الصنفين في الاعتبار، فيقول: إن القائد "يستطيع جعْل خططه قابلة للتنفيذ إذا أخذ العوامل التي في صالحه بالاعتبار. ويستطيع تجاوز العوائق إذا أخذ العوامل التي في غير صالحه بالاعتبار" (فص8، فق13). ولعل أكثر ما شاب الحروب العربية المعاصرة هو عدم الدقة في التقييم الصافي عند بدء تلك الحروب؛ حيث ترجع أسباب الخسارة إلى ترجيح الرغائب على الوقائع في قرار الحرب وفي إدارتها، وعدم صياغة الخطط على أساس من المعطيات الصلبة والتقييم الصافي.

5. اكسبْ دون أن تغلب

لم يكن صن تزو متعطشًا إلى سفك الدماء وهدم الممتلكات، ولا كانت هزيمة الخصم غاية في ذاتها بالنسبة له، بل كان يميل إلى أن كسب العدو أفضل من كسْره. وهو يرى أنك يمكن أن تكسب دون أن تغلب، فليست الغاية إذلال العدو، بل تحقيق الأهداف. كما أن كسْب المنهزم إلى صف المنتصر يزيد من قوة المنتصر، ويمحو ما تزرعه الحرب في النفوس من الأحقاد المترسبة، وبذلك يكون النصر مثمرًا، وذا أثر باق، لا مجرد جولة ظرفية من حرب أبدية. وربما يفسر هذا النمط من التعامل الحكيم مع المنهزمين عمق الأثر الإيجابي الباقي للفتوحات الإسلامية الأولى، بخلاف الغزوات المغولية العاصفة التي اجتاحت العالم، لكنها لم تترك أثرًا باقيًا يُذكر.

يقول صن تزو: "يجب أن تكون غايتك هي السيطرة على كل ما تحت السماء كما هو، وبذلك تتجنب استنزاف قواتك، وتكون مكاسبك كاملة. هذا هو فن الإستراتيجية الهجومية" (فص3، فق11). وهو ينصح باستخدام الوسائل السياسية والدبلوماسية والنفسية، لإخضاع العدو وكسب الخصم، دون حاجة إلى مواجهة دموية معه، ما كان ذلك ممكنًا: "فإن المتمرسين بالحرب يُخضعون عدوهم دون قتال، ويستولون على مدنه دون هجوم عليها، ويُسقطون دولته دون عمليات استنزاف متطاولة" (فص3، فق10). فإذا تعينت الحرب فلتكن سريعة خاطفة، خفيفة الثمن، قصيرة الزمن.

وقــد بالغ باحثــون صينيون، فاعتبروا صن تزو داعيــة سلام، بناء على هذا الطرح. وقــد أوردنــا من قبل قول ليــو مينغْفو: "فن الحرب الصيني فن ســلمي، ودفاعي، وإستراتيجي، وخيِّرٌ، ومتحضرٌ"! محيلاً على فكر صن تزو في هذا المضمار. ولسنا ندَّعي تجرد صن تزو من القيم الأخلاقية والإنســانية، لكن ما تدل عليه هذه الحكم -ضمن سياق تفكيره الإستراتيجي- هو أنه كان يؤمن بالاقتصاد في الجهد، وبتحقيق الغايات المبتغاة بأرخص ثمن وأخصر طريق، وأنه كان يسعى لتحقيق الثمار السياسية والحضاريــة للحــرب، حتى لا تتحول جهدًا دمويًّــا عبثيًّا، لكنه لم يكن داعية سلام بطبيعة الحال، فهو منظِّر للحرب وممارسٌ لها.

وربمــا يكون الدافــع إلى إلحاح صن تزو على دقة التســديد في الحروب، ولطف المعاملــة مــع المنهزمين، هو أن الحروب التي نظَّر لهــا وخاضها كانت حروبًا بين أشــقاء ينتمون إلى الحضارة الصينية الواحدة، رغم خلافاتهم السياســية ومطامحهم الشــخصية، وكانت الغاية من تلك الحروب هي توحيد الشــعب الصيني تحت تاج ملــك واحد. ولذلك لم يكن الإيغال فــي الدماء من مصلحة الملك المنتصر الذي يريد أن يضم شــعوب الدويلات الصينية الأخرى إلى دولته، دون أن يزرع الأحقاد وروح الثأر الدائم، فينقض ما بناه. وفي كل الأحوال يستحق صن تزو الاحترام هنا، سواء كان هذا الشق من تنظيره نابعًا من دوافع أخلاقية مبدئية، أو من حكمة مصلحية عمليــة، فالتقليل من أثمــان الحرب وما يترتب عليها من فواجع يظل أمرًا محمودًا، بغض النظر عن النيات والدوافع.

6. تحكمْ في بيئة الصراع

يمكن إدراج العديد من أفكار صن تزو ضمن مبدأ التحكم في بيئة الصراع. ويبدأ ذلك بحســن استخدام طبوغرافية الأرض؛ إذ إن "طبوغرافية الأرض هي أعظم معين في المعارك" (فص10، فق17). وفي هذا الســياق يقول صن تزو: "يقتضي فن تحريك القوات أن العدو إذا ســيطر على أعالي الأرض فلا تهاجمه، وإذا كان يســند ظهره إلى الجبال فلا تواجهه" (فص7، فق26)، وهو يلح على أنْ "يتخذ القائد المتمرس موقعًا لا يمكن أن ينهزم فيه" (فص4، فق13). وقد لخص أحد شــراحه الأقدمين، وهو شــيا لينْ، المعنى العام لبيئة الصراع بقوله: "يجب على القائد أن يعتمد على قدرته على التحكم في الوضع لصالحه، بحسب ما تقتضيه الفرص السانحة" (فص8،

فق9). ويتفق الهرثمي مع هذه الحكمة العسكرية، فيقول: "احرص على أن تسند ظهور أصحابك في مصاف اللقاء إلى الموضع الذي تأمن أخذ العدو منه"(67).

وتشمل بيئة الصراع عوامل معنوية ونفسية وجسدية، يسعى القائد المتمرس إلى الإمساك بها، سعيًا للتحكم في بيئة الصراع. وقد فصَّل ذلك صن تزو بقوله: "لا يهاجم المتمرسون بالحرب العدو وهو متحفز، وإنما حين يكون مرْتخيًا وجنوده في حنين لبلادهم، فهذا هو التحكم في **العوامل المعنوية**. وهم ينتظرون العدو المشوش في انضباط، والعدو المضطرب في هدوء، وهذا هو التحكم في **العوامل النفسية**. كما ينتظرون العدو القادم من بعيد وهم قريبون من أرض المعركة، والعدو المرهق وهم في حالة استجمام، والعدو الجائع وبطونهم ملأى، وهذا هو التحكم في **العوامل الجسدية**" (فص7، فق 22-24).

وبالتحكم في بيئة الصراع يكون للسابق ميزة على غيره، لذلك يقول صن تزو: "من يحتل ميدان المعركة أولاً، ثم ينتظر عدوه هناك، فسيكون مطمئنًّا مستعدًّا. أما من يصل متأخرًا، ويخوض القتال على عجل، فسيكون مرهقًا مستنزفًا" (فص6، فق1). ويتقاطع هذا النص مع القاعدة الرابعة من الإستراتيجيات الست والثلاثين: "انتظرْ العدو المرهق وأنت مرتاح"، والمقصود بها أن عليك أن تختار الزمان والمكان والسياق الذي يمنحك ميزة على الخصم قبل مواجهته، وألا تبادر إلى المواجهة قبل اكتساب ميزة مؤكدة ترجح انتصارك: "فالحَذِر الفطن الذي يكمن منتظرًا خصمه المتجرد من الحذر والفطنة هو الذي ينتصر في الحرب" (فص3، فق28).

ولعل هذه الوصايا تذكِّر المطلعين على الحياة الحربية في صدر الإسلام بسبْق المسلمين جيش قريش إلى أرض المعركة في غزوة بدر، ونزولهم في موقع صلب يصْلح مجالاً للحركة والمناورة، وسيطرتهم على مصادر الماء، وهذا مكسب إستراتيجي في لفيح الصحراء، وحرمانهم عدوهم من الماء بتغوير الآبار الأخرى. وبعد كل هذه الاستعدادات التي رسمت خريطة المعركة وضمنت ميزة إستراتيجية للمسلمين، وجعلتهم متحكمين في بيئة الصراع، "أخذوا قسطهم من الراحة بقية الليل، ليكونوا أقوياء في الصراع الوشيك"(68).

إن مبدأ التحكم في بيئة الصراع يصدق أيضًا في عالم السياسة والأعمال والإعلام والثقافة، وفي جميع مجالات الحياة الحيوية. فأحد العوائق الكبرى أمام الثورات

وحـركات التحريـر والتغييـر الديمقراطي في العالـم العربي اليوم هـو أن القوى الاستبدادية تتحكم في بيئة الصراع مسبقًا، بحكم تحصنها في شعاب الدولة العميقة، وامتلاكها أدوات القوة والسـلطة العامة، بينما يهاجم الساعون إلى التغيير من خارج ميـدان المعركة؛ فهم بحاجة إلى تضحيات أكبر، وخيال إسـتراتيجي أخْصب، لكي ينتزعوا من المستبدين هذه الميزة الإستراتيجية، أو يعطلوا أثرها على الأقل.

ومن أوجه التحكم في بيئة الصراع خارج النطاق العسكري امتلاك سلطة المنبر في الإعلام من خلال تملك وسـائل الإعلام، وامتلاك رأس المال ووسـائل الإنتاج في المنافسـة التجارية، والاسـتحواذ على إدارة المؤسسات العلمية والتعليمية والثقافية، من أجل رسْم هويتها ورسالتها، وتوجيه خطابها وسرديتها. فالمتحكم في بيئة الصراع في كل هذه الحالات يضمن لنفسه توجيه الأمور الوجهة التي يريد، مع ترك هوامش للآخرين يتحركون فيها، وهم يحسـبون أنهـم أهل دور وأثر، لكنهم لا يؤثرون في مآلات الأمور.

7. لا تنتحرْ خوف الموت

إن مفهوم بيئة الصراع أوسـع من مجرد شـكل الأرض التي تخاض عليها المعركة بالمعنى العسـكري الضيق، أو العوامل المعنوية والنفسـية والجسـدية المؤثرة في المتحاربين. فهي تشمل كل ما يلابس الصراع من عوامل وظروف محفزة أو مثبطة، فضلاً عمَّا يُدْعى اليوم "البيئة الإستراتيجية" التي تشمل الظروف الإقليمية والدولية، سـواء كانت معينة أو معيقة. ولأن بيئة الصراع بهذا المعنى ليسـت طوع يدك، فقد يتعين عليك الانتظار حتى تتحسـن البيئة الإسـتراتيجية، تفاديًا لصراع مهلك في بيئة غيـر مواتية. وقد حذَّر صن تزو من تسـرع القـادة إلى الهجوم قبل نضج الظروف، فقال: "إذا عجز القائد عن السـيطرة على تعجله، وأمر جنوده باجتياح الأسـوار مثل النمل، فسيُقتل ثلث جنوده دون فتح المدينة. هكذا تكون المصيبة المترتبة على هذه الهجمات" (فص3، فق9).

ويُنسـب إلى السياسي البروسي أوتو بيسـمارك (Otto Bismarck) (1815–1898) أنـه كان يقول: "الحرب الاسـتباقية انتحار خوف الموت"(69). وهو لا يقصد كل حـرب اسـتباقية طبعـا، بل تلك التي تخاض في بيئة إسـتراتيجية غير مواتية؛ إذ لا

يوجد صراع سياسي أو عسكري في فراغ، وكل الصراعات مرتبطة بسياقاتها وبيئاتها التي قد تكون مواتية لأحد الخصوم وغير مواتية لغيره. ومن الأخطاء الإستراتيجية المهلكة المسارعة إلى الحرب، تحت وطأة ظروف صعبة، أو انجرارًا وراء استفزاز من العدو، أو انتصارًا للكرامة الجريحة، أو انتقامًا لهزائم سابقة.. دون أخذ البيئة الإستراتيجية في الاعتبار.

وقد كان من ذكاء الثوار الجزائريين أنهم فجروا ثورتهم عام 1954 في أوج انشطار النظام الدولي، جرَّاء الحرب الباردة بين الشرق الشيوعي والغرب الرأسمالي، مدركين أنهم سيكسبون الكثير من ذلك الانشطار. ولم يفزع المنظِّرون الإستراتيجيون الإسرائيليون من شيء فزعهم من ثورات الربيع العربي، بسبب ما كان سيترتب على نجاحها من تغير عميق في بيئة الصراع في غير صالحهم (70). ولذلك اعتبروا تحرر الشعوب العربية من الاستبداد خطرًا وجوديًّا على الدولة اليهودية. ويمكن اعتبار نقطة الضعف الأساسية في عملية "طوفان الأقصى" البارعة هي تفجُّرها في بيئة استراتيجية غير مواتية

8. قايض الزمن بالثمن

يمكن اعتبار صن تزو من أبرز المفكرين في اقتصاد القوة، ومن أهم الأفكار التي ألح عليها فكرة الاستثمار في الزمن لتقليل الثمن، فهو يرى أن "السرعة هي جوهر الحرب" (فص11، فق29)، وقد اتبعه في ذلك شارحه شانغ يو فقال: "أقبلْ مثل العاصفة، وانسحبْ مثل البرق" (فص6، فق10). وكان صن تزو سبَّاقًا إلى التحذير من الحرب الطويلة، فهو يرى ذلك النمط من الحروب خسارة للمنهزم والمنتصر كليهما. وقد تردد هذا المعنى في أكثر من موضع من كتابه، ومنه قوله: "النصر هو غاية الحرب، فإذا طالت الحرب تثلمت الأسلحة، وانهارت المعنويات" (فص2، فق3). وقوله: "إذا تورط الجيش في حملات حربية طويلة فإن موارد الدولة لن تكفي لذلك" (فص2، فق4). بل إنه عمَّم الحكم في هذا المضمار، فذهب إلى أنه "لم يكسب بلد قط من حرب طويلة" (فص2، فق7).

على أن مبدأ التحذير من الحرب الطويلة ليس على إطلاقه، فهو إذا كان قد يصدق في الحرب بين الدول، فإنه لا يصدق على حروب التحرير بين الشعوب الثائرة

ومســتعمريها ذوي الجيوش النظامية، ففي هذه الحالة لا تكون الحرب الطويلة في صالــح القوى النظامية للدولة الاســتعمارية طبعًا، لكنها فــي صالح قوى التحرير. وقد أدرك ذلك الزعيم الصيني، ماو تســي تونغ، وهو تلميذ نجيب لفكر صن تزو. فإذا كانت الحرب الطويلة لا تخدم الدول -كما لاحظ صن تزو بحق- فهي تخدم حركات التحرر والثورات الشعبية، كما أدرك ماو.

ولذلك، نظَّر ماو لمنهج الحرب المتحركة الطويلة في اســتنزاف الاســتعمار الياباني للصين مطلع القرن العشــرين، وخصص قسمًا من كتاباته العسكرية لهذا الموضوع، فدعا إلى "حرب دفاعية طويلة الأجل"(71) ضد المســتعمرين، وتســاءل ماوْ: "هل تستطيع الصين أن تنتصر سريعًا؟ الجواب: كلا. لن تستطيع ذلك، وحرب المقاومة ســوف تكون حربًا طويلة"(72). وقد تركزت إستراتيجية ماو على "النضال الطويل الذي يتخذ من الريف قواعد إمداد"(73).

وحاصل مبدأ مقايضة الزمن بالثمن أن الزمن ليس أمرًا ثانويًّا، فإذا تعجل المحارب قطف الثمار قبل إبانها فقد يخسر كل شيء، وإذا تأخر عن اقتناص الفرصة في وقتها فقد تتفلت من يديه إلى الأبد. وقد عبَّر عن ذلك أحد شراح صن تزو، وهو هو ينْ هســي بقوله: "حين يجلجل الرعد، فلا وقت لتغطية الآذان" (فص1، فق26). وفي التراث العربي أشــار أســامة بن منقذ إلى قول الحكماء: "العجْز عجْزان: عجزٌ عن طلب الأمر وقد أمكن، والجد في طلبه وقد فات"(74). وحاصل هذا المبدأ وجوب الحذر من الحرب الطويلة بالنسبة للدول، أما الثورات وحركات التحرر فالزمن في صالحها عادة، وطول الحرب يعينها على اســتنزاف العدو، في ظل اختلال موازين القوة لصالحه.

9. تدفقْ كالماء المنساب

يركز صن تزو في تنظيره الإستراتيجي على أهمية المرونة في التكيف مع السياقات المختلفة. وهو يستعمل استعارة بليغة في وصف الظروف المتبدلة في الحرب، فيشبه الحرب بالماء: "كما أن الماء ليس له شــكل ثابتٌ، فكذلك الحرب لا تســتقر على حال واحد" (فص6، فق28). كما يشــبه الجيش ذا القيادة الرصينة بالماء المتدفق. فإذا كان الماء في انسيابه واندفاعه يغير مساره وشكله طبقًا لشكل الأرض التي يسيل

عليها، فكذلك يجب أن يكون الجيش مرنًا متكيفًا مع تبدل الظروف وتفاعل الأعداء. يقول صن تزو: "يمكن تشبيه الجيش بالماء، فكما أن السيل يتجنب الأعالي، ويسارع إلى المنخفضات، فكذلك الجيش يتجنب مواطن قوة العدو، ويهاجم مواطن ضعفه. وكما يغير الماء انسيابه طبقًا لشكل الأرض، فكذلك الجيش يحقق نصره طبقًا لحالة العدو" (فص6، فق27-28).

فمرونة الماء المنساب تظهر في أنه لا يصادم المصاعب التي تعترض طريقه بفجاجة وعناد، بل يلتف حولها، كأنما لديه إحساس دائم بوجود ثغرة في الطريق المسدود. وهذه الثغرة الكامنة هي التي قصدها صن تزو بقوله: "إذا أحسن العدو إعداد مقدمة جيشه، فإن مؤخرة جيشه ستكون ضعيفة. وإذا أحسن إعداد مؤخرة جيشه فإن مقدمة جيشه ستكون هشة. وإذا أحسن إعداد ميْسرته فإن ميْمنته ستكون ضعيفة. وإذا أحسن إعداد ميمنته فسيكون عدد جنود ميسرته قليلاً. وإذا حاول حسْن الإعداد في كل موضع فسيكون ضعيفًا في جميع المواضع" (فص6، فق15).

ومن مرونة الماء المنساب أنه إذا انسدت في وجهه السبل ركد وتجمع، مستجمعًا قوته، ومكتنزًا طاقته، في انتظار اللحظة المناسبة حين يتراكم منه ما يكفي لمقاومة العائق الذي أوقف انسيابه. ففي أحوال الانسداد هذه يصبح اكتناز القوة، وانتظار تغير نوعي في البيئة الإستراتيجية، هو الخيار السليم. ولا تخدم هذه الصيغة الانسيابية الهجوم والمناورة العملية فحسب، بل هي إستراتيجية دفاعية وتنظيمية ناجعة كذلك. فالانسيابية تحْرم العدو من قراءة القوالب التنظيمية التي تضع فيها قواتك، وفهم أنماط النشاط التي تنتهجها في تحركاتك. وفي ذلك يقول صن تزو: "أفضل طريقة لتشكيل قواتك هي ألا يكون لها شكل محدد يمكن فهمه. وبذلك يعجز أمهر الجواسيس عن استيعاب وضْعك، ويعجز أحكم القادة عن التخطيط ضدك" (فص6، فق24). وهذا درس تنظيمي ودفاعي ثمين للقوى السياسية التي تتحرك تحت وطأة الاستبداد، ولحركات المقاومة والتحرير الذي تطاردها قوى الاستعمار.

إن مجاز انسياب الماء في نصِّ صن تزو يشير إلى نمط من المرونة التي لا تهدر الجهد في مغالبة العوائق بتسرع وعناد، بل تعْمد إلى استجماع القوة لمعركة المستقبل بصبر وروية. وحاصل هذه المرونة أنك إذا خسرت جولة من الصراع فلا تجمدْ على وسائل عتيقة، وخطط فاشلة. بل اعترِفْ بالواقع، وتراجعْ بحثًا عن فرص

متجددة. فظهور مصاعب في الطريق لا يعني خسارة الحرب، وإنما يعني الحاجة إلى استكشـاف دروب غير مطروقة، ومسالك جديدة للعمل، وشيء من مراجعة الذات، وشحذ الإستراتيجيات، وتحوير التحالفات.

ولا تنتهي أهمية هذه المرونة الانسـيابية عند الشـكل المرن، المتكيف مع السياقات والظروف وتطورات الصراع، بل تتجاوز ذلك إلى التكتيكات العملية؛ حيث يوصي صن تزو بتجنب تكرار المسـالك السـابقة، حتى وإن أثبتـت جدواها، لأن التكرار يقضـي علـى روح المفاجأة، ويجـرد المبادرة من عنفوانهـا، ويجعل تنبؤ الخصم بسـلوكك أمرًا سـهلاً. وفي هذا المعنى، يقول صن تزو: "إذا انتصرتُ في معركة، فإني لا أكرر التكتيكات [التي بفضلها كسبت تلك المعركة]، بل أستجيب للظروف بأنماط وأشكال لا حصر لها" (فص6، فق26).

10. اضْرب الخواصر الرخوة

يتفرع من مبادئ التكيف والمرونة الانسـيابية والسـيولة الدائمة التي يوصي بها صن تزو مبدأ عملي مهم، هو تجنب مواطن قوة العدو، واسـتهداف مواطن ضعفه، مثل الماء تمامًا حين يتجنب أعالي الأرض، وينساب في منحدراتها. فهذا هو الذي ينسجم مع فلسـفة الاقتصاد في القوة، والسـعي إلى تحقيق الغايات بأرخص ثمن وأخصر طريق؛ ذلك أن "المتوغل في مواطن ضعْف العدو يكون اندفاعه مطردًا دون عوائق" (فص6، فق10). وقد بنى صن تزو هذا التصور على إدراكه وجود ثغرات في صفوف الخصـم دائمًا، مهما تكـن تحصيناته، وأن البحث عن هذه الثغرات، والدخول منها بيسر إلى قلب العدو -على نحو ما ينساب الماء إلى منخفضات الأرض- هو الطريق الأسلم لتحقيق النصر.

وقد اسـتمد عدد من الإسـتراتيجيين المعاصرين من صن تـزو هذا المعنى، ولعل أبرزهم البريطاني ليدلْ هارتْ. فبينما اندفعت الجيوش الأوروبية إلى مذبحة الحرب العالمية الثانية أدرك ليدل هارت أن فكرة الحرب الشـاملة عبر المصادمة المباشـرة فكرة مدمرة، فاعترض على خوض الحرب بهذا النمط من الإسـتراتيجيات، ورفض أن يكون شريكًا فيما اعتبره جريمة التضحية العدمية بشباب الأمة البريطانية، وتدمير الحضارة البريطانية(75).

وأكـد هارتْ في تقديمـه ترجمة غريفيثْ لكتاب صن تزو على أن الحضارة الغربية لو كانت اسـتمدت من فكر هذا الحكيم الصيني لكانت وفرت على نفسـها بحارًا من الدماء التي سـالت في الحربين العالميتين خلال القرن العشـرين، مشيدًا بما في نـص صـن تزو من حس "الواقعية والاعتدال"(76) والاقتصاد في الدماء والأموال. ولم يخرج هارت في كتاباته الإستراتيجية والعسكرية الوافرة عما دعا إليه صن تزو؛ فقـد ألح على تجنب الحروب غير المثمرة، وتفادي المجابهات التصادمية المدمرة، واستهداف مواطن ضعف العدو، واستثمار أخطائه.

11. امزجْ الدفاع بالهجوم

ليس فكر صن تزو جامدًا على مسار الهجوم المحض أو مسار الدفاع المحض، بل هو فكر ديناميكي، يضع كلًّا من المسـارين في سـياقه، ويرجحه ضمن المعادلات العملية النسْبية. فهو يؤكد أولاً على أن "الحصانة تكمن في الدفاع، أما فرص النصر فتكمن في الهجوم" (فص4، فق5). فلكل من الهجوم والدفاع وظيفة، ولا يسد أي منهما مسد الآخر. فحين تكون الأولوية هي تحصين الذات والمحافظة على رصيد القوة المتحصل، فالمنحى الطبيعي هو الدفاع. وحين تلوح فرصة الظفر على العدو فلا مناص من الهجوم. يقول صن تزو ناقلاً عن أسلافه من حكماء الصين الأقدمين: "فيما سـلف كان المتمرسـون بالحرب يحصنون أنفسـهم أولاً، ثم ينتظرون لحظة ظهور ثغرة في دفاعات العدو ليهاجموا" (فص4، فق1). وهذا منسجم مع ما ذهب إليه بعض المنظّرين العسـكريين في التاريخ الإسلامي، ومنهم الهرثمي الذي يقول: "أول مـا يحتـاج إليه صاحب الجيش هو أن يكون في حال الأمن -وقبل أن يفجأه عدوه- قد حصن نفسه"(77).

كما يضع صن تزو قضية الهجوم والدفاع في سياق موازين القوة. فالوضع الطبيعي للطرف الأضعف أن يميل إلى الدفاع، وللطرف القوي أن يميل إلى الهجوم: "فعلى المـرء أن يقتصـر على الدفاع حين تكون قوته دون قـوة خصمه، وأن يهاجم حين يملك فائض قوة" (فص4، فق6). وقد لا تكون هذه المعادلة دقيقة في كل الظروف، خصوصًا في حروب الثورات وحركات التحرر، التي تعتمد منهج الاستنزاف البطيء، وتسجيل النقاط المتراكمة، من خلال الهجمات الصغيرة المتكررة، المرهقة للجيوش النظامية.. لكنها تظل صحيحة كقاعدة عامة في الصراع بين الدول.

علــى أن صن تــزو لا يفصل بين الهجوم والدفاع فصلاً حديًّــا، وإنما يجعل الأمر أشبه بالكيمياء المعقدة التي تستلزم خبرة ومهارة، لمزج العناصر الدفاعية والهجومية. فضمْن تطبيقه لفلســفة اقتصاد القوة التي يتقنها، ينصح صن تزو بالتظاهر بالضعف، مع اقتناص كل فرصة تسنح، والولوج من أي باب يفتح. وبهذه الخلطة المركبة من الدفاع والهجوم يتحقق النصر لكن هذه المزاوجة بين الهجوم والدفاع لا تتحقق إلا بالبراعة في مخادعة العدو واستغفاله، بزرع انطباع خاطئ في نفسه عن مواطن قوتك وضعفــك، وعن نياتك وتحركاتك. وكما يقول صن تزو: "فأمام براعة المتمرســين في الهجوم لا يعرف العدو أين يهاجم، وأمام براعة المتمرسين في الدفاع لا يعرف العدو أين يدافع" (فص6، فق8).

11. وسِّعْ خزان خياراتك

ومن أهم جوانب فكر صن تزو الإســتراتيجي مبدأ التركيب بين القوة العادية والقوة الاستثنائية، وهو تركيب لا حصر لأشكاله وأنماطه، لأنه ينتج أنماطًا لا تُحصى من المناورات التي يمكن الانتقاء منها والتركيب بينها، حســب ظروف الزمان والمكان والإمكان. يقول صن تزو: "في ساحة الحرب توجد قوتان فقط: القوة العادية والقوة الاســتثنائية لكن صور التركيب بينهما لا حصر لها" (فص5، فق11). وهو يســتعمل مجازات من الموســيقى والألوان والأذواق لشــرح هذه الفكرة فيقول: "المقامات الموسيقية خمسة فقط، لكن مزجها يُنتج أعدادًا من الألحان لا يستطيع إنسانٌ سماعها كلها لكثرتها. والألوان الأولية خمســة فقط، لكن مزجها ينتج أعدادًا من الألوان لا يســتطيع إنســان رؤيتها كلها لوفرتها. والطعوم خمسة فقط في عددها، لكن خلطها ينتج أعدادًا من النكهات لا يستطيع إنسان تذوقها كلها لتنوعها" (فص5، فق8–10). وهكذا يتوقف أثر كل مناورة على مناســبتها للسياق والبيئة الإستراتيجية. والتركيب بينها ينتج أعدادًا لا حصر لها من فرص التحرك ضد الخصوم. وتبدو الإستراتيجيات الســت والثلاثــون منســجمة تمامًا مع رؤية صن تزو في هــذا المضمار؛ إذ جاءت القاعدة الخامســة والثلاثون منها بعنوان: "إستراتيجية التكتيكات المركبة"، وهو ما عبَّر عنه صن تزو بمجازات الموسيقى والألوان والأذواق آنفة الذكر. فالإستراتيجيات والتكتيكيات البســيطة ذات البعد الواحد يســهل فهمها وإفشالها، لكنها حين تكون مركبة من عناصر شــتى، ومفتوحة على أكثر من مســار، فسيعْسر على الخصم تتبعها

وإبطالهـا. ولذلك ينظِّر بعض الإسـتراتيجيين المعاصرين لمفهوم "خزان الخيارات الإستراتيجية"(78) pool of strategic options في التعاطي مع التحديات، بدلاً من اعتماد إستراتيجية واحدة، ذات بعد واحد.

وليس المقصود هنا بخزان الخيارات الإستراتيجية مجرد وجود خطط بديلة، والقدرة على الانتقال من الخطة (أ) إلى الخطة (ب) في مسـار مسـتقيم، بل المقصود السير فـي مسـارات متوازية وملتويـة، والتركيب المبدع بين أكثر من إسـتراتيجية وخطة وتكتيك. لقد آمن صن تزو بأنه "لا يوجد شـيء مطرد في الحرب، باسـتثناء التغير المطرد"(79). فلكي تظل تحركاتك فعالة ومربكة للخصم، تحتاج إلى توسـيع آفاق مناوراتك، وتجديدها وتعقيدها باستمرار، من خلال تركيب الإستراتيجيات والخطط والتكتيكات، وتجنب الجمود على أنماط يسهل التنبؤ بها والتصدي لها.

13. تمرسْ بفنون الخداع

ورد فـي الحديث النبـوي: "الحرب خدعة"(80)، كما ورد فيه: "لم يكن رسـول الله صلَّى الله عليه وسـلَّم يريد غـزوة إلا ورَّى بغيرها"(81). وقد توصل صن تزو لحكمـة مشـابهة، فكتـب في الفصل الأول مـن كتابه: "كل الحـروب مبنية على الخديعـة" (فص1، فق17)، ثم فصَّل هـذا المعنى تفصيلاً إجرائيًّا في ثنايا الكتاب، متخذًا لكل حالة ما يناسبها من أنماط الخديعة فكتب: "استغل غفلة عدوك، وسافرْ عبـر الدروب غير المطروقة، ثم هاجمْه من حيث يأمنك" (فص11، فق29). وقال: "حين تكون قريبًا تظاهرْ بالبعد، وحين تكون بعيدًا تظاهرْ بالقرب" (فص1، فق19). وزاد شـارحه مينغْ الأمـر تفصيلاً، فعلَّق قائلاً: "اعتمـدْ أنماطًا عديدة من الخداع: تراءَ لعدوك في الغرب، وهاجمه في الشـرق. أغْرِه بالقتال في الشـمال، واضربه في الجنوب" (فص11، فق 26).

ولا يكتفـي القائـد البصير بخداع عدوه، بل هو مضطـر إلى خداع ضباطه وجنوده كذلك، حرصًا على صيانة الخطط من الانكشـاف للعدو، وضمانًا لتحقيق الغايات المبتغـاة دون معوقـات، فالقائد "ينبغي أن يكون قادرًا على كتم خططه عن ضباطه وجنوده" (فص11، فق43)، كما يقول صن تزو. وإلى ذلك أضاف شـارحه "تسـاوْ تسـاوْ" معلقًا: "يستطيع جنوده مشاركته في الاحتفال بالنصر، لا مشاركته في وضع الخطط" (فص11، فق43).

وقد وردت فكرة الخداع الحربي في عدد من الإستراتيجيات الست والثلاثين، ومنها القاعدة السادسة: "املأ الشرق صخبًا، وهاجمْ في الغرب"، وهي مستمدة من نص صن تزو كما هو واضح، وفحواها زرع توقعات زائفة في ذهن العدو، وتحييد جزء من قوته باستثارته في مواطن يتوقع منك ضربها، وبذلك تتمكن من مهاجمته من مأمنه. وأكثر تلك القواعد فجاجة في هذا المضمار هي القاعدة العاشرة: "أخْف خنجرك خلف ابتسامتك" التي تنصح بالتظاهر للعدو بالمودة، وعدم إظهار أي شيء أمامه غير النيات الحسان إلى حين الاقتدار على منازلته بجدارة، ثم مباغتته في الخفاء بضربة لا تقوم له بعدها قائمة.

بل إن القاعدة الأولى من الإستراتيجيات الست والثلاثين تتضمن حثًّا على الخداع، لكن بطريقة مركبة: "خادع السماء من أجل عبور البحر". والمقصود بذلك أن المخادعة بوسائل التستر والكتمان المعتادة لا تفيد، بل تزيد الشك، وتزرع الريبة، وأن المخادعة الفعالة للعدو تكون بإخفاء النيات المستترة في بحر من العمل العلني الصاخب. فإذا أردت النجاح في خديعة العدو، فاجعله يتخلى عن حذره، باستثارته استثارة علنية متكررة تفقده الإحساس. وحينما يتخدر إحساسه، ويتخلى عن يقظته، فتلك هي اللحظة المناسبة للهجوم.

ولعل أبلغ تجسيد لهذه الإستراتيجية هو ما فعلته مصر بإسرائيل تمهيدًا لحرب رمضان عام 1973. فقد انبنت "خطة بدر" لعبور قناة السويس، وتحرير ضفتها الشرقية من الاحتلال الإسرائيلي، على خطة خداع إستراتيجي أساسها تكرار المناورات العسكرية على الضفة الغربية لقناة السويس تحت سمع وبصر الإسرائيليين، وفيْض التصريحات والتهديدات من الجانب المصري عن قرب الحسم؛ مما خدر حاسة الإسرائيليين، فلم يعودوا يأخذون المناورات والتصريحات المصرية على محمل الجد، حتى فاجأهم الجيش المصري بهجومه الساحق في وضح النهار(82). ومثل ذلك فعلته حركة المقاومة الإسلامية (حماس) في الإعداد لعملية "طوفان الأقصى"، فقد استنزفت الإسرائيليين بكثرة المناورات، حتى خدرت حاستهم الأمنية، ثم صبحتهم بهجومها الصاعق على حين غرة فجر يوم 7 أكتوبر/ تشرين الأول 2023.

14. استفْزِزْ الخصم لتفْهمه

وينصح صن تزو بأنك إذا لم تفلح في فهم خطط عدوك، فهاجمْه هجومًا استفزازيًّا، ثم تمعن في ردَّات فعله، فسيكشف لك ذلك أنماط تفكيره وخططه وحركته: "استفززْه وتأمل أنماط حركاته... أَثِرْ حفيظته لتفهم مواطن فائض قوته، ومواطن نقْصها" (فص6، فق21). وكنا ذكرنا من قبل أن فكر صن تزو يختلف عن الفكر الإستراتيجي الغربي الذي ينحو منحى المصادمة المباشرة، ويؤدي إلى دفع الأثمان الباهظة من طرفي الصراع، وأن صن تزو يميل إلى تبني الإستراتيجيات المركبة ذات المرونة العالية. فهو يقسم الهجوم إلى نمطين: مباشر، وغير مباشر. والهجوم غير المباشر أهم عنده من المباشر. فالهجوم المباشر مجرد عمل تكتيكي لاستفزاز العدو، وقياس حجم قوته، وكشف نياته وتحركاته، أما الهجوم غير المباشر فهو الهجوم الإستراتيجي الذي يؤمِّل تحقيق النصر من خلاله. يقول صن تزو: "من يتقن فن الهجوم المباشر والهجوم غير المباشر سينتصر. ذلك هو فن المناورة" (فص 7، فق6).

ويوصي صن تزو بتوزيع القوة إلى مسارين يكمل بعضهما بعضًا، وذلك بوضع القوة العادية في مواجهة العدو لمشاغلته، أما القوة الاستثنائية فتكون أداة المناورة والالتفاف لتحقيق النصر: "كقاعدة عامة في ساحة المعركة، استخدم القوة العادية للاشتباك مع العدو، واستخدم القوة الاستثنائية للانتصار عليه" (فص5، فق5). فالهجوم المباشر في نظر صن تزو مجرد استثارة للعدو لكشف خباياه، وفهم نياته وتحركاته. أما الحرب الحقيقية فهي تلك التي تأتي في صيغة هجوم التفافي غير مباشر. وقد وردت في أربع من الإستراتيجيات الست والثلاثين أربعة مجازات تعبِّر عن هذا المعنى بصيغ مختلفة، وهي كلها تدعو إلى استفزاز العدو للوقوف على حقيقة نياته، وفهم مسار تحركاته. هذه القواعد هي القاعدة الثالثة عشرة: "اضرب العشب لإخراج الثعبان من جحره"، والخامسة عشرة: "أغْر النمر بالنزول من الجبل"، والعشرون: "خضْخض الماء تمسك السمك"، والثامنة والعشرون: "اسْحب السلم بعد إغراء عدوك بصعود السقف".

وحاصل هذه القواعد الأربع أنك إذا التبستْ عليك خطط العدو، فعليك افتعال أمر غريب يلفت انتباهه، أو تقديم فرصة زائفة بين يديه يغويه بريقها، أو شحْذ نرجسيته وإثارة حميته بعمل استفزازي لا يملك إلا أن يستجيب له. وبذلك يغدو منكشفًا

تمامًـــا، ويصبح تخطيطك لمواجهته أمرًا ميســـورًا. وغالبًا ما تنجح هذه المكيدة مع القادة الأغرار والمغرورين، فتنكشف خططهم ومواطن ضعفهم. أما القادة المتمرسون فلا تنطلي عليهم عادة، بحكم حصانة الخبرة، وتراكم التجربة. وقد برع ماو تسي تونغ في اســـتعمال هذه المكيدة في حرب التحرير الصينية ضد الاســـتعمار الياباني، وكان يدعوها إستراتيجية "الإغراء العميق"(83).

15. اسْحب العدو لساحتك

يقول صن تزو: "إن المتمرســـين بالحرب يجلبون عدوهم إلى ســـاحة المعركة، ولا يجلبهـــم إليها" (فص6، فق2)، وهـــم "يتحكمون في حركة العدو من خلال افتعال ظـــروف يضطرونـــه للخضوع لها" (فص 5، فق20). فهو ينصحك بالإمســـاك بزمام المبادرة، وســـحب الخصم إلى الســـاحة التي تُحسن منازلته فيها، وفرض المواجهة عليه ضمن الشـــروط التي تضمن لك الظفر، بعد أن تبعده عن منابع قوته ومصادر إمـــداده، وعن الظروف والســـياقات المعينة له عليـــك. ولذلك رتَّب صن تزو أنماط المواجهـــات مع العدو مـــن حيث المواتاة، فجعل أســـوأها مهاجمة المدن والقلاع الحصينة، قائلاً: "إن أســـوأ السياســـات هي مهاجمة المدن. لا تهاجم المدن إلا إذا لم يكن لديك خيار آخر" (فص3، فق7)، وحذَّر من أن "الجنود إذا هاجموا المدن فستُستنزف طاقتهم" (فص2، فق3).

لكن صن تزو نبَّه إلى أن "من يســـتطيع ســـحب العدو إلى ســـاحته يفعل ذلك بمنح عدوه مكسبًا" (فص6، فق3). فلن يتحقق لك سحب العدو إلى ساحتك إلا بإغرائه بمكســـب لا يســـتطيع مقاومته، أو الســـكوت له عن أمر يرضي غروره، لكي يطمئن لوضعه وهو ســـادرٌ في غفلته، وســـائرٌ في طريق الخسارة الإســـتراتيجية. وقد تردد هذا المعنى في أكثر من موضع من نص الإســـتراتيجيات الســـت والثلاثين، فالقاعدة الثانيـــة منها تقول: "حاصرْ (ويْ) من أجل إنقاذ (زاوْ)"، وهي حكمة مســـتمدة من صراع الدويلات الصينية القديمة. وحاصلها أنه إذا تعذرت المصادمة المباشـــرة مع عدو متحصن في حصن منيع، فهاجمْ شـــيئًا عزيزًا عليه خارج ذلك الســـياق، لسحبه إلى الأرضية التي تُحســـن مواجهته عليها. وحينما يستنفر العدو تحت وطأة إغرائك له، ويسير إلى أرضية المواجهة المواتية لك، فبادرْ إلى اغتنام الفرصة، وهاجمه في السياق المواتي لك.

ولعل أبلغ مثال على هذه المكيدة الإستراتيجية خطة السلطان صلاح الدين الأيوبي (532-589ه/ 1137-1193م) في سحب جيش مملكة بيت المقدس الصليبية إلى معركة حطين عام 1187م، في فضاء مفتوح، بعيدًا عن القلاع والحصون التي يتعسر على المسلمين اقتحامها. فبعد أن قرر صلاح الدين أن هضبة حطين قرب بحيرة طبرية هي الموقع الأنسب لمواجهة العدو الصليبي، استخدم وسيلة إغراء فعالة لسحب العدو إلى ذلك الموقع، وهي مهاجمة بلدة طبرية التي تحكمها أميرة الجليل الصليبية، أشيفا (ت1187م) زوجة ريموند الثالث (1140-1187م)، أمير طرابلس، وأحد قادة الصليبيين. وكان العرف لدى الفرنجة أن يهب ملكهم بجيشه لنجدة أي بلدة يملكها أحد قادته، وزاد من إغرائهم للنجدة وحميتهم للقتال وجود الأميرة الصليبية داخل القلعة المحاصرة.

وقد أدرك قاضي جيش صلاح الدين، بهاء الدين ابن شداد (539-632ه/ 1145-1234م)، عمق المكيدة التي أوقع فيها السلطان أعداءه الصليبيين باستثارة حميتهم، فكتب عن ذلك يقول: "ولما بلغ العدو ما جرى على طبرية، **لم يأخذهم الصبر دون إجابة الحمية**، فرحلوا من وقتهم وساعتهم، وقصدوا طبرية للدفع عنها"(84). وذاك ما قصد إليه صلاح الدين وخطط له. وهكذا نجح صلاح الدين في سحْب الصليبيين إلى ساحة المعركة التي تناسبه، وإيقاعهم في الشرك الذي نصبه. وحين خرجوا إلى طبرية اعترض جيشهم ودمر قوتهم العسكرية والسياسية على ضفاف بحيرة طبرية، بعد أن حرمهم الوصول إلى مائها (مطبِّقًا بذلك قاعدة التحكم في بيئة الصراع). وكانت معركة حطين الفاصلة هي التي قصمت ظهر القوة الصليبية، فانفتحت بعدها مباشرة الأبواب لتحرير القدس، ونهاية المشروع الصليبي.

16. أوقع العدو في شلل إدراكي

لقد رأينا أن الحرب من منظور صن تزو عمل ذهني ونفسي قبل أن تكون جهدًا ماديًّا وقتاليًّا، وأن المعارك تُحسم في الأذهان قبل أن تحسم في الميدان. ولذلك عدَّ باحثون عسكريون معاصرون صن تزو ممن بذروا بذور علم النفس العسكري(85). ويتضح هذا من تنظيره للتلاعب الذهني والنفسي بالخصم، من أجل وضعه في حالة شلل إدراكي، تفقده روح الاتزان وحاسة التفكير السليم. يقول صن تزو: "استثرْ

غضب قائد العدو، وشَوِّش تفكيره... أبْقه تحت الضغط، واستنزف طاقته" (فص1، فق22،24). ويضيف شارحه مينغْ: "أثرْ حفيظته، وشوشْ تفكيره، لكي يشتت قوته في حيرة" (فص11، فق 26).

فإذا كان قائد العدو مغرورًا، سريع الغضب، سطحي التفكير، ضعيف النظر في العواقب، فتلك حالة مثالية للتشويش الإدراكي. وفي ذلك يقول أحد شراح صن تزو، وهو شانغْ يو، مفصِّلاً فكرة أستاذه: "إذا كان قائد جيش العدو متعجرفًا سريع الغضب، فاشتمْه واستثرْ غضبه، وبذلك ستثور ثائرته، ويتشوش تفكيره، ويهاجمك بتهور دون خطة" (فص1، فق22). كما يقول في موضع آخر مؤصلاً لهذا الأمر تأصيلاً نفسيًّا: "إن القلب هو منبع قوة القائد. فالانضباط والتشوش، والشجاعة والجبن، صفات يتحكم فيها القلب. لذلك فإن المتمرس في السيطرة على عدوه يثير حفيظته ثم يهاجمه. فهو يستثير غضبه ليشوش تفكيره، ويستفزه ليرعبه. وبذلك يجرد عدوه من قلبه، ومن قدرته على التخطيط" (فص7، فق20).

وقد يستلزم إيقاع العدو في الشلل الإدراكي اختراقًا لصفه، لا بالمعنى الأمني والاستخباري الذي يعني الحصول على معلومات من داخل صف العدو، فذلك أمر شائع وسهل نسبيًّا. وإنما بمعنى الاختراق الإستراتيجي الذي يجعلك تشارك في صناعة قراراته، وحسْم خياراته. وبهذا توصي القاعدة الثلاثون من الإستراتيجيات الست والثلاثين: "انتقلْ من موقع الضيف إلى موقع المضيف". والمقصود بها السعي إلى اختراق صناعة قرار العدو، وفكره ونفسيته، ورؤيته لأعدائه وأصدقائه، ثم توجيه تصوراته وخططه من الداخل، بما يخدم تحكمك فيه، وسيطرتك عليه.

ومما يدل على أصالة صن تزو وسبقه زمانه أن إيقاع العدو في شرك الشلل الإدراكي، باختراق منظومة رؤيته وتصوراته، مفهوم جديد نسبيًّا في الفكر الإستراتيجي، وهو المفهوم الذي اشتهر به المفكر العسكري الأميركي، جون بويْدْ (1927–1997)، مصمم طائرات إف 15 وإف 16 المقاتلة، وأحد أبرز المنظرين الإستراتيجيين في عصرنا، حتى إنه وُصِف بأنه "الطيار المقاتل الذي غيَّر فن الحرب"(86)، وبأنه "عقل الحرب"(87). ويعتبر مفهوم الشلل الإدراكي أهم إسهامات جون بويدْ في الفكر الإستراتيجي.

والواقع أن جون بويد استمد فكرة الشلل الإدراكي من صن تزو، كما يقر بذلك كاتب سيرته، روبرت كورام (Robert Coram)، الذي كتب: "يقول بويد مستمدًّا من صن تزو: إن القائد الأمثل هو الذي يحقق النصر دون قتال، لأن غايته هي تشتيت الخصم، **وشل تفكيره**، وهدْم قوته، من خلال زرع الفوضى والذعر والاختلال في صفوفه"(88).

17. كنْ من عقلاء المجانين

وفي مقابل سعيك إلى إيقاع عدوك في الشلل الإدراكي والتشوش العقلي، يوصيك صن تزو بالتظاهر أمام العدو وكأنك أنت المشوش الذي لا يدرك ما يفعل: "تظاهرْ بالتشوش" (فص1، فق20). وفي هذه الحالة الخداعة سيكون "التظاهر بالتشوش ثمرة من ثمار النظام المحكم، والتظاهر بالجبن ثمرة من ثمار الشجاعة، والتظاهر بالضعف ثمرة من ثمار القوة" (فص5، فق18). وانسجامًا مع هذه الفكرة، توصي القاعدة السابعة والعشرون من الإستراتيجيات الست والثلاثين بوصية غريبة، وهي: "تظاهرْ بالجنون لكن حافظْ على اتزانك".

ويمكن تفسير هذه القاعدة على وجهين: أحدهما افتعال الغضب والانفعال أمام الخصم لابتزازه وتخويفه، وتشجيعه على قراءة نفسيتك ووضعيتك بطريقة خاطئة مبالغ فيها. والثاني: التظاهر بالضعف الإدراكي وبعدم فهم بواطن الأمور، لكي يستصغر العدو قوتك الإدراكية، ويستهزئ بنمط تفكيرك. فيكون المقصود هنا هو التمسْكن من أجل التمكن، على نحو ما نظَّر له صن تزو في قوله: "حين تكون قويًّا تظاهرْ بالضعف، وحين تكون نشطًا تظاهرْ بالخمول" (فص1، فق18)، وقوله: "كن خجولاً مترددًا مثل الفتاة العذراء، وحين يمنحك العدو فرصة كن جريئًا وسريعًا مثل الأرانب البرية، وبذلك لن يستطيع الصمود في وجهك" (فص11، فق61).

وفي كلا التفسيرين تشير قاعدة التظاهر بالجنون إلى أهمية إيقاع العدو في سوء تقدير قوتك الإدراكية والتخطيطية، إلى أن يقع في حبائلك. فمقتضى هذه القاعدة هو التنازل عن المواهب الإدراكية في الظاهر، مع الاحتفاظ بكامل اليقظة العقلية في الباطن. وهي تذكِّرنا بكتاب **عقلاء المجانين** لابن حبيب النيسابوري (ت406 ه/ 1016م). فقد ضمَّن ابن حبيب كتابه الطريف فصولاً معبِّرة عن هذا المنحى منها:

فصـــل "مـــن تجانَّ وتحامق وهو صحيح العقل،" وفصـــل "من تحامق ليرخي وقتًا ويطيـــب عيشًـــا"، وفصل "من تحامق لينال غنًى"، وفصـــل "من تحامق لينجو من بلاء وآفة!"(89).

ومن الطرائف ذات الصلة بسياق هذه الدراسة أن أحد عقلاء المجانين الذين ذكرهم ابن حبيب في كتابه كان يستعيد عقله في أوقات الحرب، ثم يعود لجنونه في أوقات السلم! وهو رجل من أهل بلدة طرسوس الموجودة بولاية مرسين التركية اليوم؛ حيث "كان بطرسوس مجنون اسمه رزام، وكان إذا خرج المعسكر خرج مع الناس، وأخذ ســيفًا ودرقــةً، ولا يزال يلْقى أعداء الدين. فــإذا حصل في الحرب زال عنه جنونه، فإذا انقضى القتال، فعاد إلى البلد، رجع إلى جنونه"(90). فما أحوجنا إلى "عقلاء المجانين" الذين يستعيدون عقولهم وقت الحرب، وما أغنانا عن "مجانين العقلاء" الذين يفقدون عقولهم وقت الحرب، فيوردون شعوبهم المهالك.

18. تقبل الخسائر المحسوبة

لــكل أمــر ثمين ثمنه، ويســتلزم الظفر بالعدو ثمنًا، وهــو التضحية له أحيانًا ببعض المكاســب غير الجوهرية، ضمانًا لســحبه إلى الشرك الإستراتيجي الذي سيودي به. ولن يتحقق ذلك إلا إذا قبلت ببعض الخسائر التكتيكية ثمنًا لما ستجنيه من مكاسب إستراتيجية. توصي الحكمة الإستراتيجية الصينية العتيقة بألا تحرص على الكسب في كل حال، فذلك غير ممكن، وهو ســعي يخل بالأولويات، ويؤدي لضعف خطوط الدفــاع، وتراخي خطوط الهجوم؛ ذلك أن "الحرص على كســب كل شــيء يقود لخســارة كل شــيء"(91). فلا مناص من ترتيب المكاسب والخسائر ترتيبًا سليمًا، وقبول ما ليس منه بدٌّ من خسائر محسوبة، لا تؤثر على مآلات الصراع.

وإلى هذا المعنى أشار صن تزو في قوله: "قدم للعدو طُعمًا يغريه... ثم اضربه بقوة" (فص1، فق20). وقوله: "سِــرْ عبر طريق غير مباشــر، وشــوِّش تفكير العدو بمنحه طعمًا... فمن يفعل ذلك فقد اســتوعب إســتراتيجية الهجوم المباشر وغير المباشر" (فص7، فق3). كما تردد هذا المعنى في عدد من الإســتراتيجيات الســت والثلاثين، ومنها القاعدة الحادية عشرة: "ضَحِّ بشجرة البرقوق تكسبْ شجرة الخوخ"، والسابعة عشــرة: "تخلصْ من الطوب تحصلْ على حجر اليشــم"، واليشم نوع من الأحجار

الكريمة التي تُستعمل في الزينة. ومقتضى هاتين القاعدتين هو أن الحرص الشديد على الاستحواذ على كل شيء كثيرًا ما يقود إلى خسارة كل شيء، وأن التضحية المؤلمة ببعض المكاسب هي الطريق الوحيد أحيانًا للفوز في النهاية. فلا تترددْ في التضحية بالخسائر الصغيرة مقابل المكاسب الكبيرة. فهذا النوع من التضحية يمنح العدو إحساسًا زائفًا بالنصر، فيوقعه في الغفلة عما هو آت، ويجعله لقمة سائغة لك.

ومن أعظم الأمثلة على قبول الخسائر المحسوبة قبول الحلفاء بخسائر جدية في الحرب العالمية الثانية بسبب هجمات ألمانية عديدة، سكتوا عليها رغم علمهم السابق بها، وقدرتهم على وأدها، تجنبًا لانكشاف أعظم مكسب استخباري لهم، وهو تمكنهم من اختراق نظام الشيفرة الألمانية "أنيغْما". ولم يكن في وسع الحلفاء التفريط في هذا الاختراق الذي لا يقدر بثمن، مهما تكن التضحيات، لأنه هو الذي سيمكنهم في النهاية من النجاح في القضاء على ألمانيا النازية في معركة النورماندي الشهيرة على السواحل الفرنسية عام 1944. وكان اختراق أنيغما "أعظم سر في الحرب العالمية الثانية بعد القنبلة النووية"(92). ولذلك تقبل الحلفاء خسائر عديدة على أيدي الألمان، تجنبًا لهدْر هذا الكنز الإستراتيجي.

19. قاتلْ بسيف مستعار

إن الاستظهار بقوة الغير أمر ضروري في غالب الأحيان، تعضيدًا لقوتك، واقتصادًا في تبديدها. وهذه هي غاية الأحلاف السياسية والعسكرية عمومًا، فهي نوع من التلاقي في المناطق الرمادية مع قوى أخرى، لتحقيق غايات مشتركة للمتحالفين. وقد حرص صن تزو على هذا المبدأ حتى في تعامله مع أسرى العدو. فهو يوصي بمعاملة الأسرى معاملة كريمة من أجل كسب قلوبهم وضمهم إلى صفك. يقول صن تزو: "تعامل مع الأسرى بلطف وعاملهم بإحسان، فهذا يسمى الانتصار في المعركة وزيادة القوة في الوقت ذاته" (فص2، فق19-20). ويعلق على ذلك شارحه شانْغْ يو قائلاً: "يجب الاعتناء بجميع الجنود [من أسرى العدو] بكل كرم وتعاطف، لكي نستطيع استخدامهم" (فص2، فق19).

وربما يرجع الحض على حسن معاملة الأسرى في هذه النصوص الصينية الكلاسيكية إلى ما أشرنا إليه من قبل من كون المتحاربين كانوا أبناء الحضارة الصينية الواحدة،

وغاية الكثير من تلك الحروب هي توحيد الصين تحت راية امبراطورية واحدة. فهذا التماهي بين المتحاربين، وهذا النزوع الوحدوي يستلزمان شيئًا من لطف المعاملة وكسب القلوب. ولم يكن صن تزو مجرد مفكر عسكري، بل كان مفكرًا سياسيًّا، يراعي الجوانب السياسية والاجتماعية والنفسية للحرب، وقد أدرك أن الحرب يجب أن تكون خادمة للسياسة، قبل ألفي عام من إطلاق كلاوس فيتز عبارته المتداولة على الألسنة اليوم: "إن الحرب ببساطة هي امتداد للسياسة بوسائل أخرى"(93).

لكن العنوان الذي استخدمناه لهذا المبدأ هنا تحويرٌ لصيغة أكثر فجاجة وردت في القاعدة الثالثة من الإستراتيجيات الست والثلاثين، ونصها: "اقتلْ بسيف مستعار". وترمي هذه القاعدة إلى معنى أكثر انتهازية مما قصدناه هنا، وحاصله أنه يوجد دائمًا حمقى مفيدون useful idiots بالتعبير الأميركي، يمكنك استغفالهم واستغلالهم ليتحملوا عنك بعض الأعباء والأوزار وهم لا يشعرون، وما عليك إلا أن تتملك أهدافهم وتصادرها، وتجعلها خادمة لأهدافك. فهنا تكون الاستعانة بقوة غيرك أكثر انتهازية، حتى في العلاقة بالحلفاء.

وتبعًا لهذا المنطق الانتهازي فإنك تستطيع أن تستخدم قوة الآخرين ومواردهم في محاربة عدوك، وأن تتخذ من حلفائك المغفلين -ومن أعدائك الحمقى- واجهةً ودرعًا في حروبك. وطبقًا لهذه القاعدة فإن عليك أن تقتصد في قوتك ومواردك، ولا تبددها فيما ليس ضروريًّا، وأن تتخفف من الأثمان المادية والمعنوية لحروبك وتحمِّلها للآخرين، وأن تضرب من تحت الخاصرة خفْيةً، وتوجه سهام الانتقام إلى غيرك.

وقد برعت القوى الكبرى المعاصرة في استعمال الدول الصغيرة ذات القيادات المتهورة أو البلهاء هذا الاستعمال الانتهازي في حروب الوكالة بينها؛ إذ لم تشهد أربعون عامًا من المنافسة الشرسة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي على النفوذ الدولي مواجهةً مباشرةً بين الجنود الأميركيين والسوفييت، بل كانت كل الحروب التي خاضها الطرفان في فترة الحرب الباردة حروبًا بالوكالة. وإن خاضها أحدهما بجنوده قاتله الثاني بجنود غيره، تطبيقًا لقاعدة القتال بالسيف المستعار.

ومن الأفكار المهمة التي استلهمها الجنرال الأميركي، ديفيد بترايوس، من صن تزو، وطبقها خلال الحروب الأميركية التي قادها في المنطقة العربية والعالم الإسلامي

-خصوصًا في العراق وأفغانستان- فكرة القتال بسيف مستعار، أي القتال بأيدي الآخرين ودمائهم. وقد كتب بترايوس في تقديمه لكتاب صن تزو: "في الأعوام الأخيرة **أصبحنا نقاتل من خلال الآخرين**. فنحن نقدم المشورة لقوات الدول التي تستضيف قواتنا، ونمكّنها من القتال، بدلاً من الانخراط في القتال بأنفسنا"(94). وبذلك نفهم أن للحكمة الصينية الداعية إلى القتال بسيف مستعار وجهها الآخر المهم، وهو التحذير من أن تكون سيفًا مستعارًا بأيدي الآخرين يخوضون حروبهم بدمائك. وما أحوجنا اليوم في المنطقة العربية والعالم الإسلامي إلى هذا الوجه من الحكمة الصينية!

20. جفِّفْ منابع القوة

من الإستراتيجيات الصينية العتيقة استهداف مصادر قوة الخصم بهدوء، وتجفيف منابعها دون إثارته، بدل استهدافه استهدافًا مباشرًا بطريقة تصادمية. فهذه الإستراتيجية تضمن لك نضوب قوة الخصم، وتلاشي طاقته تدريجيًّا، فتصبح هزيمته على يديك أمرًا محسومًا. ويدخل ضمن هذه الإستراتيجية كل ما يتعلق بالأحلاف السياسية والعسكرية وغيرها. وقد اهتم صن تزو بقضية الأحلاف، وألحَّ على ضرورة عزل العدو عن مصادر قوته وروافد مدده، بتفكيك أحلافه العسكرية والسياسية، حتى إنه عَدَّ "أهم شيء في الحرب هو ضرب إستراتيجية العدو، ثم يلي ذلك في الأهمية تفكيك أحلافه" (فص3، فق4).

وقد ورد هذا المعنى أيضًا في القاعدة التاسعة عشرة من الإستراتيجيات الست والثلاثين: "اختلس الحطب من تحت المرجل". فاختلاس الحطب من تحت المرجل يجعل النار تذبل بهدوء. وخلاصة ما ترمي إليه هذه المقولة هي أن أمثل طريقة لمواجهة العدو أحيانًا تكون باستنزاف مصادر قوته بهدوء، حتى تذوي قوته وتتلاشى بالتدريج. وقد تكون مصادر قوة العدو هي وفرة المال، أو كثرة الرجال، أو سعة الأرض، أو قوة الأحلاف.. ويكون استهداف مصادر القوة بحسبها، فإذا كانت وفرة مال فبَدِّدْها وخربها، وإذا كانت وفرة عدد فازْرع الشقاق في صفه..

وقد وردت تطبيقات لهذا المبدأ الإستراتيجي في العصر النبوي، خصوصًا خلال حصار غزوة الخندق؛ حيث سعى النبي صلَّى الله عليه وسلَّم إلى تفكيك حلف الأحزاب، بإغراء قبيلة غطفان بصلح منفرد مع المسلمين، وأوصى الصحابي نعيم بن مسعود -الذي كان يكتم إسلامه يومذاك- أن يخذِّل الأعداء عن المسلمين، بزرع

الشـقاق في صفوفهم. وقد نجح نعيمٌ نجاحًا باهرًا في الإيقاع بينهم(95). وعَدَّ عمر بـن إبراهيم الأنصاري مكيدة نعيم من أبلـغ الأمثلة على المكائد الحربية، واعتبرها "من أحسن ذلك موقعًا، وألطفه مأخذًا"(96).

وليـس بعيـدًا عن ذلك مدلـول القاعدة الثانية والعشـرين: "أغلِق البابَ تُمسـكْ بالسارق"، بمعنى أنك إذا أردت الإمساك بعدوك فإن أسهل الطرق إِلَى ذلك، وأخفها كلفـة عليك، هي قطع المدد عنه، وتفكيك تحالفاته، وعزله عن بيئته الإسـتراتيجية المواتيـة. فهذه كلهـا من المصادر الذي تغذِّي قوته، كما يغذي الحطب لهيب النار تحـت المرجل. وبقطع هذه الأمداد، وعزل الخصـم عن مصادر قوته يتحول لقمة سائغة، وثمرة يانعة، بين يديك.

وقـد يكون منبع قوة الخصم ومصدرها الأساسـي هـو قوته المعنوية، ونوعية قادته وكفاءتهم، وهنا يكون السـعي إلى نشـر الرداءة في صفوف الخصم، وتغيير القيادة الملتزمة في صفه هو السبيل إلى إهلاكه. وقد درجت القوى الاستعمارية المعاصرة على نشر الفساد، والاستثمار في القيادات الرديئة، وفرْضها على الشعوب التي تريد التحكم فيها. وفي هذا السياق ترد القاعدة الخامسة والعشرون: "ضعْ جذوعًا خاوية محل عوارض السقف"، ومعناها أن عليك أن تستهدف العدو في ركائز قوته البنيوية، وأن تخترق صفوفه، بطريقة تهدم بنيانه، وتهد أركانه. ويكون ذلك بتهشيم بنْية قوته من خلال إدخال عنصر غريب يقضي على انسجامها وتماسكها الداخلي، أو اختراق صفه القيادي، والعبث بقراره الإستراتيجي، وبنوعية أدائه من خلال ذلك.

21. راقب الحريق من وراء النهر

ورد هـذا المعنى في القاعدة التاسـعة من الإسـتراتيجيات السـت والثلاثين بلفظ مشـابه، وهو: "راقب الحريق من ضفة النهـر الأخرى"، وقد اختزلناها في العنوان هنا. ومقصود هذه القاعدة أن المتحاربين إذا كانوا كلهم أعداء لك، أو لم تكن لك مصلحة في الانحياز لأحدهم، فابتعد عن صراعهم، وضعْ بينك وبينه حاجزًا منيعًا، كحاجـز نهـر بينك وبين حريق، ثم اكتنز قوتك، وانتظر حتى يسـتنزف الصراع كل الأطراف فتخور قواهم، وبذلك تنفتح أمامك أبواب السـيطرة على الوضع بأرخص ثمن وأخصر طريق. وحتى لو كان أحد المتحاربين صديقًا لك أو حليفًا، لكن ظروف الصراع لا تسمح لك بترجيح كفته بشكل يرضيك، أو كان التدخل لصالحه يكلفك

أثمانًــا باهظــة لا تملك القدرة أو الإرادة لدفعها، فــإن الانتظار حتى تنضج ظروف التدخل في الصراع ستكون أفضل لك.

إن إستراتيجية مراقبة الحريق من ضفة النهر الأخرى تمكِّنك من وراثة قوة المتحاربين مــن الطرفين. ولعل مــا ورد في القرآن الكريم من حديث عن الهزائم المتعاقبة بين الروم والفرس في السنوات الأولى من ظهور الإسلام إشارة إلى هذا: ﴿غُلِبَتِ الرومُ في أَدْنى الأَرْضِ وهُمْ مِن بعْد غَلَبِهِمْ سيغْلبون في بضْعِ سنين لله الأَمْر من قبْل ومن بعْد ويوْمئذ يفْرَحُ الْمؤْمنون﴾(97). ورغم التفسير الشائع لهذه الآية الكريمة، وربطها بفرح مشــركي مكة بانتصار الفرس، وفرح المســلمين بانتصار الروم، فإننا نجد فيها معنى أعمق وأكبر من ذلك بكثير.

فقــد كانت هاتان الإمبراطوريتان تتوزعــان النفوذ داخل الجزيرة العربية، وكان لكل منهما امتدادها التابع لها من "ممالك الأطراف العربية"(98)؛ فقد كانت مملكة الحيرة في العراق التابعة للفرس تتولى "دور الدولة الحاجزة لحماية الحدود وقوافل التجارة من شــغب أبناء عمومتهم من بدو الصحاري"(99)، وكانت مملكة الغساسنة "دولة حاجزة ووسيطة على أطراف بادية الشام، تدين بالولاء لدولة الروم البيزنطية، وتنتفع منها، وتعمل باسمها"(100).

لكن القرآن فتح أعين العرب المسلمين على واجب الخروج من هذه التبعية الذليلة للإمبراطوريــات المجاورة، وأرشــدهم إلى أن هزيمة الــروم ثم هزيمة الفرس تفتح الباب لانتصار المســلمين على الطرفين فيما بعد. وهذا ما لمَّح إليه ابن عاشــور في تفسير الآية، حين أشار إلى "حكمة اقتضت هذا التعاقب، وهي تهيئة أسباب انتصار المسلمين على الفريقين إذا حاربوهم بعد ذلك"(101).

فلــم يكن العرب المســلمون في أعوام الإسلام الأولــى بحاجة إلى أكثر من مراقبة الصراع الدولي المحتدم على تخوم الجزيرة العربية، وتجنب الانخراط فيه من موقع التبعية، والانتظار مدة كافية للإنهاك المتبادل الذي ستصل إليه تلك "الإمبراطوريات المرهقة"(102)، كما وصفها ديفيد نيكول، ثم التحرك لحصاد ثمار الحرب بينهما، ثــم وراثــة الأرض من بعدهما، وهو ما حدث في بواكيــر الفتوح الإسلامية خارج الجزيرة العربية. وذلك ما قصدته الحكمة الإســتراتيجية الصينية الداعية إلى مراقبة الحريق من ضفة النهر الأخرى.

22. انهب البيت المحترق

ورد هذا المبدأ بلفظه في القاعدة الخامسة من الإستراتيجيات الست والثلاثين: "انهب البيت المحترق"، وهو دعوة إلى استغلال الظروف التي يكون فيها الخصم مستنزفًا للإجهاز عليه، ودفعه إلى تبديد قوته، وأنت تركز قوتك وتكتنزها. وحينما تتبدد طاقته، يصبح كالبيت المحترق الذي يسهل نهبه. وما تشهده المنطقة العربية والعالم الإسلامي من اختراق إستراتيجي، وسطوة للقوى الأجنبية عليها، إنما شجع عليه ما يعيشه العرب والمسلمون اليوم من تمزق داخلي، وصراعات بين الحكام والمحكومين، وخلافات بين مكونات الأمة بشكل عام. والبيت المحترق يغري المارة والغرباء باقتحامه ونهبه.

وقد برع الأميركيون في استخدام إستراتيجية نهب البيت المحترق. ففي الحربين العالميتين، الأولى والثانية، لم تدخل أميركا الحرب إلا متأخرة، وبعد أن استنزف القتال طاقة كل الأطراف، فأصبحت دولها خرابًا، وأرضها يبابًا. ففي المراحل الأولى من الحرب اكتفى الأميركيون بتصنيع السلاح للمتقاتلين، وضخ المال الوفير في الاقتصاد الأميركي ثمنًا لذلك، مع بناء القوة الأميركية واكتنازها، والاستعداد للحظة المناسبة. وحينما تدخلت الولايات المتحدة في الحربين كانت أقل القوى الدولية دفعًا لثمن الحرب، وأعظمها غنيمة منها، لأن الأطراف المتحاربة كانت قد أُنهكتْ، فغدت كالبيت المحترق الذي يسهل نهبه.

بل إن الأميركيين لا يكتفون أحيانًا بانتظار اشتعال النار في البيت لنهبه، بل هم يشعلون الحريق بانتهازية، لاستنزاف الأطراف المتحاربة، وتسهيل نهب البيت المحترق. وتشير الدلائل التاريخية إلى أن الأميركيين لم يكونوا بعيدين عن إشعال الحرب بين العراق وإيران (1980–1988)، لإشغال الطرفين بها، واستنزافهما مدةً مديدةً. فكانت الإستراتيجية الأميركية هي إنهاك الدولتين في حرب عدمية لا نهاية لها، خدمة للتفوق الإسرائيلي والنفوذ الأميركي في المنطقة. وقد عبَّر وزير الخارجية الأميركي الأسبق، هنري كيسنجر (1923–2023)، عن هذه الإستراتيجية بقوله متحدثًا عن الحرب بين العراق وإيران: "إن المصلحة الكبرى للولايات المتحدة هي خسارة الطرفين"(103). كما لاحظ قائد أركان الجيش العراقي آنذاك، الفريق أول نزار الخزرجي، "النفق المظلم الذي أُعِدَّ لينزلق فيه العراق، ويتورط بحرب استنزاف طويلة تدفع باتجاه هدفين: تحييد قدرة العراق الفائقة باعتبارها عاملاً حاسمًا في

المواجهة مع العدو الإسرائيلي من جهة، ثم ترْك الحرب لتأخذ ضريبتها الباهظة من البلدين المتحاربين اللذين كان احتواؤهما وإنهاكهما هدفًا هو الآخر يصب في مصلحة ذلك الكيان العدواني"(104).

ومن مظاهر الاستخدام الأميركي لإستراتيجية نهب البيت المحترق نظام العقوبات الاقتصادية الخانقة، التي يفرضونها على بعض الدول لإنهاكها، وتسهيل السيطرة عليها بعد ذلك. وأسوأ مثال على ذلك العقوبات الأميركية القاسية على العراق التي بدأت عام 0199، واستمرت أكثر من عقدين من الزمان، وهي العقوبات التي سهَّلت الغزو الأميركي للعراق، عام 2003، بعد أن تحول العراق تحت وطأة العقوبات بيتًا محترقًا جاهزًا للنهب.

وقد صاغ المفكر الإستراتيجي الأميركي، إدوارد لوتواك، هذا النمط من السلوك الأميركي باسم نظرية "إعطاء الحرب فرصة" في مقال شهير بهذا العنوان، عام 1999، دعا فيه إلى عدم التدخل لإنهاء الحروب، وتركها تأخذ مجراها الدموي، ثم فرض حل سياسي على الأطراف المتحاربة بعد أن تستنزف قواها(105). وفي عام 2014، دعا لوتواك إلى تطبيق نظريته على الحرب في سوريا في مقاله: "في سوريا تخسر أميركا إذا فاز أيٌّ من الأطراف". وفيه كتب لوتواك: "إن الاستنزاف الطويل الأمد في هذه المرحلة من الصراع هو المسار الوحيد الذي لا يضر المصالح الأميركية"، ثم ختم بنصيحة لصانع القرار الأميركي قال فيها: "سلِّحوا المتمردين كلما بدا أن قوات السيد الأسد في صعود، وأوقفوا دعمهم كلما بدا أنهم سيكسبون المعركة"(106). ولم يكن لوتواك مجرد ناصح للإدارة الأميركية ومنظِّر لها، بل هو يؤكد في مقاله -محقًّا- أن ما أوصى به هو واقع الموقف الأميركي في سوريا. فالوصية الصينية القديمة عن نهب البيت المحترق وجدت لها آذانًا صاغية لدى الأميركيين المعاصرين، بل إن الأميركيين تجاوزوا ذلك إلى إحراق البيت قبل نهبه.

23. قاتلْ قتال اليائس

اشتهرت في التراث الإسلامي قصة القائد طارق بن زياد (50-102ه / 670-720م) الذي "أمر بإحراق المراكب التي جاز فيها"(107) بعد عبوره بجيشه الفاتح إلى الأندلس. ثم خطب في جيشه: قائلاً: "أيها الناس! أين المفر؟ البحر من ورائكم، والعدو أمامكم، فليس لكم والله إلا الصدق والصبر..."(108). وقد اختلف الباحثون

في ثبوت هذه الرواية التي لها نظائر في تاريخ الأمم الأخرى، وليس يهمنا التدقيق في ذلك الآن، وإنما يهمنا المبدأ الإستراتيجي الكامن وراءها، وهو القتال قتال اليائس، وهذه فكرة عتيقة من أفكار صن تزو.

إذ ينصح صن تزو القائد بأن يضع نفسه وجيشه في موقع اليائس، لكي يستبسلوا في القتال. فاليائس الذي لم يعد لديه ما يخسره لا يهاب الموت، وقد تتفجر في نفسه طاقات كامنة لم تكن لتظهر في غير هذه الظروف الحرجة، وهو على خط رفيع بين الفناء والبقاء. يقول صن تزو: "ضع جنودك في موقع لا يمكن الانفكاك منه، بحيث لا يستطيعون الهرب حتى ولو واجهوا الموت... ففي وضعية يائسة لن يخشوا شيئًا، وحيث إنه لا مهرب لديهم فسيقاتلون بثبات" (فص11، فق33).

وفي مقابل النصيحة لك بأن تقاتل قتال اليائس لكي تستبسل وتنتصر، ينصحك صن تزو بأن لا تحشر عدوك في الزاوية أبدًا، بشكل يدفعه إلى القتال قتال اليائس. يقول صن تزو: "لا تحْشُرْ عدوًّا في الزاوية" (فص7، فق32)، وهو ينصح بترك مهرب للعدو المحاصر لكيلا يستبسل في القتال: "إذا حاصرت عدوًّا فاترك له مهربًا" (فص7، فق31)، وعدم اعتراض طريقه وهو في طريق الفرار: "لا تُعِقْ مسار عدو راجع إلى بلاده" (فص7، فق30). فاستبسال العدو في القتال، بعد أن انسدت أمامه مسالك النجاة، إما أن يغير معادلة الصراع لصالحه، أو يجعل ثمن انتصارك عليه ثمنًا فادحًا على الأقل. وقد أوضح أحد شراح صن تزو، وهو تو يو، هذا المعنى في تعليقاته فقال: "قال الأمير فو شايْ: إن الحيوانات البرية إذا حُشرتْ في الزاوية قاتلتْ بشراسة، وما أصدق هذا الأمر على البشر، فهم إذا أدركوا أن لا مهرب لديهم فإنهم سيقاتلون حتى الموت" (فص7، فق32). ونسب أبو منصور الثعالبي إلى الإسكندر المقدوني (356-323 ق.م.) أنه كتب يوصي أحد قادته قائلاً: "حبِّبْ إلى عدوِّك الفرار، بأن لا تتبعه إذا انهزم"(109).

ويمكن تطبيق هذه الحكمة في جميع صنوف الصراعات والخلافات، حتى في المفاوضات السياسية والجدل الفكري. فليس من الحكمة أن تظهر خصمك السياسي ضعيفًا، بل الأفضل أن تحفظ له ماء وجهه، وتمكِّنه من التراجع الكريم دون حشره في الزاوية، أو إحراجه بشكل يجرح الكبرياء. وليس من الحكمة إظهار مناظرك الفكري جاهلاً ضعيفَ الحجة، لكيلا يعاند ويتمسك بحجته المتهافتة انتصارًا لذاته

الجريحة بل الأفضل أن تتنازل له عن جزء من مساحتك، وتعيره جزءًا من حجتك، وتتظاهر له بأنكما تفكران بنفس الطريقة.. لكي تعينه على الرجوع للحق دون مكابرة.

فمبـــدأ القتال قتال اليائـــس سلاح ذو حدين، فهو وضع خطير إن دفعت العدو إليه، لأنه سيستبســـل في قتالك، لكنه إستراتيجية فعالة إذا استخدمته لنفسك، تحصينًا لها من الهزيمة أو الاستسلام. وهو ليس مطلوبًا ولا مرغوبًا في كل الأحوال، وإنما هو استجابة استثنائية للحالات اليائسة، تفجر أعظم الطاقات الكامنة في صفك، وتعينك على تغيير المعادلة، و"انتزاع النصر من بين فكي الهزيمة"، حسب التعبير العسكري الشائع.

24. خطِّط للانسحاب الآمن

رغم كل هذه الحكم الإســـتراتيجية التي ورَّثتنـــا إياها الحضارة الصينية العتيقة، فإن الرياح قد لا تجري بما تشتهي السفن، وقد يتبين من مسار الصراع أن المعركة خاسرة بشـــكل لا لبس فيه، فيتعين التفكير بواقعية في إنقاذ ما يمكن إنقاذه، والمراهنة على فرص الزمن الآتي. وهنا يتسم الفكر الإستراتيجي الصيني بالواقعية. فصن تزو يقرر ببـــرودة تامة: "إذا كانـــت قواتك قليلة العدد، فتأكد من قدرتك على الانســـحاب" (فص3، فق16). ونجد صدى هذه الواقعية في القاعدة الأخيرة من الإســـتراتيجيات الست والثلاثين: "إذا فشلتْ كل المحاولات فانسحبْ".

ويعلق فرســـتابن على هذه القاعدة بقوله: "إذا أصبحت قواتك هي الخاســـرة، فإن المتبقي لديك ثلاثة خيارات: الاســـتسلام، أو التنازل، أو الانسحاب. أما الاستسلام فهو هزيمة كاملة، وأما التنازل فهو نصف هزيمة، لكن الانسحاب ليس هزيمة. وما دمت قد تجنبت الهزيمة فلا تزال أمامك فرصة"(110). ثم يضيف: "في فن الحرب موهبة حيوية لا يملكها أكثر الناس، وهي معرفة الوقت المناسب للفرار"(111). على أن التراجع على أعتاب الهزيمة ليس هو التحدي الحقيقي، رغم أن بعض الناس قد لا يستسيغه، وإنما التحدي الأعظم هو الطريقة التي يتم بها هذا التراجع. وهنا تزودنا القاعدة الحادية والعشـــرون من الإستراتيجيات الســـت والثلاثين بالمطلوب؛ حيث تقول: "غيِّر جلدك كما يفعل الزيز الذهبي". والزيز الذهبي نوع من الحشرات التي تغير جلدها وتنسلخ منه في بعض فصول السنة، وهي ترمز إلى الخلود والاستمرار في الثقافة الصينية، لما تتسم به حياتها من كمون وانبعاث وتجدد.

وما تقصده هذه القاعدة أن النجاح في التراجع والانسحاب من معركة خاسرة يحتاج براعة في الخديعة، وإرادة قوية للبقاء، وتغييرًا للمظاهر مع المحافظة على الجواهر. فإذا انحشـرْت في الزاوية، وأصبحت على وشك الهزيمة، فلا تنسحب تحت ظلال السيوف، أو تحت القصف، ففي ذلك دمار لقواتك، وإنما افتعلْ صخبًا يشغل عنك العدو، لكي تستطيع الانسحاب تحت غطاء من غبار المعركة. وبذلك تخرج من المأزق الذي أنت فيه، ثم تبدأ ترتيب صفوفك وبناء قوتك من جديد.

ومن أعظم الأمثلة التاريخية على براعة التراجع الآمن، خطة خالد بن الوليد (ت 21ه/ 642م) للانسحاب من معركة مؤتة بين المسلمين والروم في العهد النبوي. فقد وجد خالد نفسه ممسكًا بقيادة الجيش الإسلامي فجأة بعد أن استُشهد أمراء الجيش الثلاثة: زيد بن حارثة، وجعفر بن أبي طالب، وعبد الله بن رواحة، واتضح أن المعركة غير متكافئة، وألا أمل للمسلمين في كسبها في ظل اختلال واضح لموازين القوة. فصاغ خطة بارعة أنقذ بها الجيش الإسلامي من خطر الاستئصال، ونجح نجاحًا باهرًا في تحقيق الانسحاب الآمن. يقول اللواء الركن محمود شيت خطاب، شارحًا خطة خالد:

"لقد قاتل يومه قتالاً شديدًا، فلما أظلم الليل غيَّر نظام جيشه، فجعل مقدمته ساقةً، وساقته مقدمة، وكذلك فعل بالميمنة والميسرة، أي إنه سحب جيشه من ساحة المعركة، وأبقى ساقة تحمي الانسحاب: نشر هذه الساقة لتحتل مساحة شاسعة من الأرض، وأمرهم أن يُحْدثوا أصواتًا مرتفعة بما لديهم من أبواق وطبول وأدوات حربية، وإثارة الغبار بالخيل تدور بسرعة في دوائر ضيقة. كل ذلك جعل الروم لا يشعرون بانسحاب قوات القسم الأكبر من المسلمين... ويعتقدون أن إمدادات جاءتهم ليلاً. لهذا لم يُقْدِم الروم على مطاردة المسلمين، فسهَّل ذلك على خالد مهمته في سحب رجاله من ساحة المعركة بأمان، ودون أن ينقلب الانسحاب إلى هزيمة... مما يعد معجزة عسكرية ومفخرة خالدة لقيادة خالد"(112).

ولا غرابة في أن يحصل خالد بن الوليد على لقب "سيف الله" من النبي صلَّى الله عليه وسلَّم بعد هذه العملية البارعة، رغم أنها لم تكن عملية اقتحام جريئة لصفوف العدو، من النوع الذي برع فيه خالد كثيرًا، بل كانت مجرد انسحاب من المعركة.

لكنها براعة الانسحاب الآمن في ظروف اختلال موازين القوة، وتلك براعة لا يتقنها إلا عظماء القادة مثل خالد بن الوليد.

دلالات الدرس الصيني

بعد هذا التطواف الطويل مع الحكمة الإستراتيجية الصينية العتيقة، من خلال تحليل كتاب صن تزو **فن الحرب**، ووثيقة الإستراتيجيات الست والثلاثين، نتوقف في الختام عند عدد من الدروس المجملة:

أولاً: إن الفكر الإستراتيجي الذي أنتجته الحضارة الصينية العتيقة يستحق مدارسة جادة، نظرًا لما يتسم به من سبق وعمق. ويكفي من سبق هذا الفكر أن أحد النصين الصينيين اللذين تناولتهما هذه الدراسة عمره ثلاثة وعشرون قرنًا على الأقل، والثاني عمره أربعة عشر قرنًا على الأقل. أما العمق فلعل تحليلنا للنصين قد كشف ما يكفي من الدلالة عليه.

ثانيًا: يجسد هذان النصان خصائص الفكر الإستراتيجي الصيني العريق، ومن أهمها: الاقتصاد في القوة، ووضْع الجهد في موضعه، وانتهاج الالتفاف المناورة، وتجنب المصادمة المباشرة، والحرص على تحقيق الغايات المبتغاة بأرخص ثمن وأخصر طريق. وغير ذلك من مبادئ إستراتيجية أجملناها بلغة مكثفة في القواعد الأربع والعشرين التي بسطناها في ثنايا هذه الدراسة.

ثالثًا: لا تعيش الصين اليوم قطيعة مع تراثها الإمبراطوري، رغم تجربتها الشيوعية المعاصرة. وهي لا تزال عميقة الاعتزاز بماضيها، ومنه تستمد الروح الدافعة إلى الصعود والتفوق. فلا يمكن فهم القوة الصينية الصاعدة، وما تتسم به من نضج وحصافة، وسعي إلى تحقيق الريادة دون اصطدام بالقوى السائدة، إلا بدراسة التراث الإستراتيجي الصيني.

رابعًا: إن الصين لم تعد حضارة غريبة يسهل تجاهلها، بل هي اليوم دولة عظمى، تستعد للوصول إلى قمة العالم، وتضمه بين ذراعيها الممتدين: جنوبًا عبر بحر الصين الجنوبي، وشمالاً عبر المتجمد الشمالي، وهي تشق وسط آسيا برًّا، متمددة بهدوء في قلب العالم الإسلامي، بما فيه المنطقة العربية. فالاهتمام بفكرها الإستراتيجي ليس فضولاً أكاديميًّا، بل هو ضرورة عملية.

خامسًا: إن ما بسطناه هنا من أفكار إستراتيجية صينية تعبِّر عن المبادئ النظرية التي أبدعتها الحضارة الصينية في هذا المضمار، لا عن الوقائع التاريخية بالضرورة. وإلا فإن الصينيين لم يفلحوا دائمًا في الامتثال لهذه المبادئ. لكن الصين الصاعدة اليوم تبدو جادة في الاستلهام من تراثها الإستراتيجي العريق، وهو حكمة مشاعة للجميع.

المراجع

(1) ترجم الأكاديمي الأميركي المتخصص في التاريخ العسكري الصيني، رالف سوْيرْ، هذه النصوص السبعة وعنونها بعنوان: الكلاسيكيات العسكرية السبع في الصين القديمة:

The Seven Military Classics of Ancient China. Translation and Commentary by Ralph D. Sawyer with Mei-Shun Sawyer (New York: Basic Books, 1993).

(2) انظر -على سبيل المثال-: أبو زيد حسن بن يزيد السيرافي، رحلة السيرافي (أبو ظبي: المجمع الثقافي، 1999)، ص 60. ومحمد بن عبد الله بن بطوطة، تحفة النظار في غرائب الأمصار وعجائب الأسفار [رحلة ابن بطوطة] (الرباط: أكاديمية المملكة المغربية، 1997)، 1/ 277، 4/ 127، 4/ 132، 4/ 144.

(3) "The Cybersecurity 202: U.S. officials: its China hacking that keeps us up at night," The Washington Post, March 06, 2019. Retrieved on August 13, 2024.

(4) Liu Mingfu, The China Dream: Great Power Thinking and Strategic Posture in the Post-American Era (New York: CN Times Books, 2015), p. 392.

(5) Mingfu, The China Dream, p. 161.

(6) David Scott, China and the International System, 1840-1949 Power, Presence, and Perceptions in a Century of Humiliation (Albany: State University of New York Press, 2008), p. 294.

(7) Abdullah Baabood, "Why China Is Emerging as a Main Promoter of Stability in the Strait of Hormuz," (Beirut: The Malcolm H. Kerr Carnegie Middle East Center, 2023), p. 1.

(8) رحلة السيرافي، ص 3. من تقديم المحقق.

(9) John J. Mearsheimer, "The Gathering Storm: China's Challenge to US Power in Asia," The Chinese Journal of International Politics, Vol. 3, (2010), p.392.

(10) Rush Doshi, The Long Game: China's Grand Strategy to Displace American Order (New York: Oxford University Press, 2021), p.3.

(11) Mingfu, The China Dream, p.111.

(12) من تقديم ربيع مفتاح لترجمته كتاب صن تزو، فن الحرب (القاهرة: شعاع، 1995)، ص 8.

(13) Saridporn Soonthornkit, "Sun Tzu Strategic Paralysis and Small Nation," Center for Air and Space Power Studies, p. 50.

(14) Major Richard M. Fournier, "Boyd and the Past: A Look at the Utility of Ancient History in the Development of Modern Theories of Warfare," (Master's Thesis at School of Advanced Military Studies, Kansas, USA, 2013), p. 17.

وانظر أيضًا:

David Fodak, "John Boyd and John Warden: Air Power's Quest for Strategic Paralysis," (Alabama: Air University Press, 1995), pp. 1-2, 5, 15, 41.

(15) McNeily, Sun Tzu and the Art of Modern Warfare, (New York: Oxford University Press, 2015), p.2.

(16)The Art of War: Sun Zi's Military Methods, translated by Victor H. Mair (New York: Columbia University Press, 2007), p.13.

(17) Sun Tzu, The Art of War, translated and with an introduction by Samuel B. Griffith (London: Oxford University Press, 1963), pp.57-59.

(18) عن الجدل التاريخي في عصر تحرير الكتاب، راجع –على سبيل المثال– رأي كل من مارك ماكنيلي وفيكتو ماير:

Mark R. McNeily, Sun Tzu and the Art of Modern Warfare, pp.1-2; The Art of War: Sun Zi's Military Methods, translated by Victor H. Mair, p.1.

(19) Sun Tzu, The Art of War, Griffith's translation, pp. 3-7.

(20) انظر مثالاً على هذا المسعى التوفيقي عند:

Peter van Emde Boas et al., Analyzing the Logic of Sun Tzu in The Art of War Using Mind Maps (Singapore: Springer Verlag, 2023), p.12.

(21) Griffith, The Chinese People's Liberation Army (New York: Mc Graw-Hill Book Company, 1967), p.10.

(22) Henry Kissinger, On China (New York: Penguin Press, 2011), p.56.

(23) Gen David Petraeus, "'The Art of War': As relevant now as when it was written," The Irish Times, 26/03/2018. وهذا المقال المنشـور بالصحيفة هو نص تقديم ديفيد بترايوس لترجمة بيتر هاريس لكتاب صن تزو

(24) Boas et al., Analyzing the Logic of Sun Tzu, p.391.

(25)The Seven Military Classics of Ancient China, Saywer's translation, p.149.

(26) قدم غريفيث في ذيل ترجمته لكتاب صن تزو جردًا تاريخيًّا مفصلاً لتأثير الكتاب في الثقافة اليابانية، راجع:

Sun Tzu, The Art of War, Griffith's translation, p.169-178.

(27) نفس المرجع، ص 177.

(28) نفس المرجع، ص VIIII.

(29)The Book of War: The Military Classic of the Far East, translated from the Chinese by Captain E. F. Calthrop (London: John Murray, 1908).

(30) صن تزو، فن الحرب، ترجمة رؤوف شـبايك (القاهرة: دار أجيال، 2007)؛ سـون تسـي، فن الحرب، ترجمة ربيع مفتاح (القاهرة: الشـركة العربية للإعلام العلمي، 1995)؛ صن تسو، فن الحرب، ترجمة كامل يوسف حسين (أبو ظبي: المجمع الثقافي، 2005)؛ صن تزو، فن الحرب، تقديم وتعليق أحمد ناصيف (القاهرة: دار الكتاب العربي، 2010).

(31) للاطلاع على جرد مفصل بأعمال غريفيث ذات الصلة بصن تزو وفكره، راجع:

Major Peter Y. Ban, "Brigadier General Samuel B. Griffith II, USMC: Marine Translator and Interpreter of Chinese Military Thought," Master thesis in military studies (Marines Corps University, 2011-2012).

(32) Griffith, The Chinese People's Liberation Army, p.83.

(33) نفس المرجع، ص 45.

(34) Mao Tse-tung, on Guerrilla Warfare, translated, with an introduction by Brigadier General Samuel B. Griffith (Washington, DC: U.S. Marine Corps, 1989), p.37.

(35) Griffith, The Chinese People's Liberation Army, p.211.

(36) نفس المرجع، ص 210.

(37) Kissinger, On China, p.50-64.

(38) Maj Gen Rajiv Narayanan, "Strategic Continuum of China's Strategic Behaviour: Implications for India Post the 19th Congress of the CPC," Center for Strategic Studies and Simulation (2018), p.2.

(39) Fumio Ota, "Sun Tzu in Contemporary Chinese Strategy," Joint Force Quarterly, 73, 2nd Quarter (2014), p.77.

(40) نفس المرجع، ص 80.

(41) نفس المرجع والصفحة.

(42) Sun Tzu, The Art of War, Griffith's translation, p. X.

(43) The Seven Military Classics of Ancient China, Saywer's translation, p.149.

(44)The Art of War: Sun Zi's Military Methods, Mair's translation, p.52.

(45) بريان بوند، **الفكر العسكري عند ليدل هارت**، ترجمة سمير كرم (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1979)، ص 39.

(46) Sun Tzu, The Art of War, Griffith's translation, p.V.

(47) Robert Greene, Les 33 Lois de la Guerre, traduction: Alain et Lakshmi Bores (Paris: A Contre-Courant Edition, 2014), p.XVII.

(48) Gen David Petraeus, "'The Art of War': As relevant now as when it was written," The Irish Times, 26/03/2018.

(49) Stefan H. Verstappen, The Thirty-Six Strategies (Toronto: Woodbridge Press, 2017).

(50) Peter Taylor, The Thirty-Six Stratagems: A Modern Interpretation of A Strategy Classic (Infinite Ideas, 2013).

(51) Hiroshi Moriya, The 36 Strategies of the Martial Arts: The Classic Chinese Guide for Success in War, Business, and Life, translated by William Scott Wilson (Boulder: Shambhala, 2013).

(52) Le livre des 36 stratagèmes: Le guide des classiques chinois de la réussite à la guerre, en affaires et dans la vie (Paris: Budo Éditions, 2016).

(53) Verstappen, The Thirty-Six Strategies, p.1.

(54) R. L. Wing, The Art of Strategy: A New Translation of Sun Tzu's Classic The Art of War (New York: Doubleday, 1988).

(55)The Classic Chinese Guide for Success in War, Business, and Life.

(56) سعد الدين الشاذلي، حرب أكتوبر: مذكرات سعد الدين الشاذلي (القاهرة: رؤية للنشر والتوزيع، 2011)، ص 593.

(57) أسامة بن منقذ، لباب الآداب (القاهرة: مكتبة السنة، 1987)، ص 57.

(58) أبو سعيد الهرثمي، مختصر سياسة الحروب (القاهرة: المؤسسة المصرية العامة، بدون تاريخ)، ص 19.

(59) أسامة بن منقذ، لباب الآداب، ص 48.

(60) الهرثمي، مختصر سياسة الحروب، ص 20.

(61) أحمد بن يحيى البلاذري، فتوح البلدان (بيروت: دار ومكتبة الهلال، 1988)، ص 247.

(62) أبو نضر الجوهري، كتاب الصحاح (بيروت: دار العلم للملايين، 1987)،1/ 293، 5/ 2130.

(63) أبو علي مسكويه الرازي، تجارب الأمم وتعاقب الهمم (طهران: دار سروش، 2000)، 2/ 352.

(64) علي بن أحمد الواحدي، شرح ديوان المتنبي (بيروت: دار الرائد العربي، 1999)، ص 1611.

(65) علي بن أحمد الواحدي، شرح ديوان المتنبي، ص 1612.

(66) راجع على سبيل المثال:

Thomas G. Mahnken (edit.), Net Assessment and Military Strategy: Retrospective and Prospective Essays (Emherst: Cambria Press, 2020), p.13.

(67) الهرثمي، مختصر سياسة الحروب، ص 33.

(68) اللواء الركن محمود شيت خطاب، الرسول القائد (بغداد: دار مكتبة الحياة، 1960)، ص 73.

(69) Richard K. Betts, "Suicide from Fear of Death?" Foreign Affairs, Vol. 82, No. 1 (Jan.-Feb., 2003), p. 35.

(70) انظر نموذجًا من هذا الفزع في دراسة الكاتب الإسرائيلي أفرايم إنبار:

Efraim Inbar, "Israel's Strategic Environment and European Security," Strategie und Sicherheit (January 2014), pp. 673-681.

(71) ماو تسي تونغ، كتابات عسكرية (بيروت: دار ابن سينا، 1967)، ص 319.

(72) نفس المرجع، ص 248.

(73) Griffith, The Chinese People's Liberation Army, p.237.

(74) أسامة بن منقذ، لباب الآداب، ص 46.

(75) بوند، الفكر العسكري عند ليدل هارت، ص 111.

(76) Sun Tzu, the Art of war, Griffith's translation, p.V.

(77) الهرثمي، مختصر سياسة الحروب، ص 60.

(78) Christina Hoon and Claus D. Jacobs, "Beyond belief: Strategic taboos and organizational identity in strategic agenda setting," Strategic Organization (August 2014), p.4.

(79) Griffith, Sun Tzu, the Art of war, Griffith's translation, p.10.

(80) محمد بن إسماعيل البخاري، الجامع الصحيح (دمشق: دار ابن كثير، 1993)، 3/ 1102.

(81) نفس المرجع، ص 3/ 1078.

(82) عن "الخطة بدر" لعبور قناة السويس راجع: الشاذلي، حرب أكتوبر، ص 45–52.

(83) Griffith, The Chinese People's Liberation *Army*, p.70.

(84) بهاء الدين ابن شـــداد، النوادر الســـلطانية والمحاســـن اليوســـفية (القاهرة: مكتبة الخانجي، 1994)، ص 127.

(85) على سبيل المثال:

Nidhi Maheshwari, Vineeth V. Kumar (edits.), Military Psychology: Concepts, Trends and Interventions (New Delhi, Sage, 2016), p.16.

(86) هذا هو العنوان الفرعي لكتاب روبرت كورام:

Robert Coram, Boyd: The Fighter Pilot Who Changed the Art of War (New York: Little, Brown and Company, 2002).

(87) هذا عنوان كتاب آخر عن بويد، من تأليف غرانت هاموند:

Grant T. Hammond, The Mind of War: John Boyd and American Security (Washington: Smithsonian Books, 2001).

(88) Coram, Boyd: The Fighter Pilot, p.327.

(89) الحســـن بن حبيب النيســـابوري، عقلاء المجانين (بيروت: دار الكتب العلمية، 1984)، ص 33–34، 34–36، 36–37، 37–40.

(90) نفس المرجع، ص 115.

(91) Verstappen, The Thirty-Six Strategies, p.54.

(92) David Kahn, Seizing the Enigma: The Race to Break the German U-Boat Codes, 1939-1943 (London: Arrow Books in 1991), p. 267.

(93) Carl von Clausewitz, On War (Princeton: Princeton University Press, 1989), p.87.

(94) Gen David Petraeus, "'The Art of War': As relevant now as when it was written," The Irish Times, 26/03/2018.

(95) راجع: عبد الملك بن هشام، **السيرة النبوية** (القاهرة: مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، 1955)، 2/ 229–230.

(96) عمر بن إبراهيم الأنصاري، **تفريج الكروب في تدبير الحروب** (القاهرة: الجامعة الأميركية، 1961)، ص 29.

(97) **سورة الروم**، الآيات 2-5.

(98) عبد العزيز صالح، **تاريخ شبه الجزيرة العربية في عصورها القديمة** (القاهرة: مكتبة الأنجلو مصرية، بدون تاريخ)، ص 151.

(99) نفس المرجع، ص 153.

(100) نفس المرجع، ص 158.

(101) محمد الطاهر بن عاشـــور، **تحرير المعنى الســـديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد** (تونس: الدار التونسية للنشر، 1984)، 21/ 47.

(102) David Nicolle, The Great Islamic Conquests AD 632-750 (Oxford: Osprey Publishing, 2009), p.48.

(103) Robert C. Johansen and Michael G. Renner, "Putting an End to the Iran-Iraq War," Los Angeles Times, Feb 16, 1986. Retrieved on Sep 10, 2024 from: https://www.latimes.com/archives/la-xpm-1986-02-16-op-8822-story.html

(104) نـــزار عبـــد الكريم فيصل الخزرجي، **الحـــرب العراقية-الإيرانية: مذكرات مقاتل** (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014)، ص 15. من تقديم عبد الوهاب القصاب.

(105) Edward N. Luttwak, "Give War a Chance," Foreign Affairs, Vol. 78, No. 4 (July-August, 1999), pp.36-44.

(106) Edward N. Luttwak, "In Syria, America Loses if Either Side Wins," The New York Times, Aug. 24, 2013. Retrieved on Sep 10, 2024 from: https://www.nytimes.com/2013/08/25/opinion/sunday/in-syria-america-loses-if-either-side-wins.html

(107) الشـــريف الإدريســـي، نزهة المشـــتاق في اختراق الآفاق (بيروت: عالم الكتب، 1409ه)، 2/ 540.

(108) محمود مقديش الصفاقسي، **نزهة الأنظار في عجائب التواريخ والأخبار** (بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1988)، 1/ 233.

(109) أبو منصور الثعالبي، **خاص الخاص** (بيروت: دار مكتبة الحياة، بدون تاريخ)، ص 84.

(110) Verstappen, The Thirty-Six Strategies, p.181.

(111) نفس المرجع، ص 184.

(112) اللواء الركن محمود شيت خطاب، **قادة فتح العراق والجزيرة** (دار القلم: القاهرة، 1964)، ص 69.

السلفية وثقافتها السياسية الامتثالية

Salafi Compliance Political Culture

عبد الحكيم أبو اللوز – Abdelhakim Aboullouz*

ملخص

ننطلق في هذه الدراسة من ملاحظة أن الحركات السلفية عامة، وفي المغرب على وجه التحديد، لا تملك ثقافة سياسية على مستوى الخطاب، ولكنها توجد على مستوى أشكال العمل اليومية، والعلاقات الاجتماعية.... وعليه، نفترض أن ما تقوم به بعض هذه الحركات من توسل دائم للمشروعية عبر عملها وعلاقاتها لاقت توافقًا بينها وبين عالمها الخارجي؛ وفي ثنايا ذلك نعثر على تصورات للعالم وللكون السياسي، أي على ثقافة سياسية

وما نثيره في هذه الدراسة، ليس ببعيد عما جاء في كتابنا "الحركات السلفية في المغرب.."، وفي ثناياه حاولنا تتبع السلوك السياسي للحركة السلفية المغربية، وما نقوم في هذه الدراسة هو تلمس ثقافة سياسية من خلال تأويل السلفية خطابات وممارسات وتفسيرهما في أفق اكتشاف تفاعلات اجتماعية جديدة دالّة وسرديات ذات مغزى

نسترشد في عملنا هذا بإسهامات الباحث الأميركي، بريان ويلسون، الذي قارن بين عدد من الطوائف في أميركا الشمالية، من بينها واحدة تشبه السلفية، وهي "الحركات الوعظية". وما نخلص إليه في حالة المغرب هو اتساع دائرة الدنيوي في طبيعة السلفية؛ ما يجعلها حركة سياسية صريحة وإن ظهرت بشكل الوعظ الديني

الكلمات المفتاحية: الثقافة، الامتثالية، التصلب، الطائفة، الدين، السياسة

Abstract

In this study, we start from the observation that political culture among Salafist movements in general, and in the Moroccan case specifically, does not exist at the level of discourse, but rather exists at the level of daily forms of work and social relations.... Accordingly, we assume that what some of these movements are doing from a constant plea for legitimacy through her

* د. عبد الحكيم أبو اللوز، أستاذ القانون العام بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، جامعة ابن زهر، أكادير- المغرب

Dr. Abdelhakim Aboullouz, Professor of Public Law, Faculty of Legal, Economic and Social Sciences, Ibn Zohr University, Agadir - Morocco.

work and relationships, she found agreement between her and her outside world. Within this, we find perceptions of the world and the political universe, that is, a political culture.

In any case, what we are raising in this study is not far from what was stated in our book "Salafist Movements in Morocco...", within which we tried to trace the political behavior of the Moroccan Salafist movement, and what we are doing today is examining the culture of Salafist politics through interpreting and interpreting this behavior. Whether by connecting it to each other, or discovering new social interactions that are significant and meaningful.

We are guided in particular by the contributions of the American researcher Brian Wilson, who researched these movements. He conducted a comparative study of the situation of several sects in North America, including one that interests us that is similar to Salafism, which is the "preaching movements." In Morocco, what we conclude is the expansion of the worldly circle in the nature of Salafism, such that it becomes an explicit political movement even if it is disguised as religious preaching.

Keyword: Culture - Conformity - Sclerosis - Sect - Religion –Politics

مقدمة

نختصر الثقافة السياسية للسلفية في مصطلح "الامتثالية"، فقد كانت السلفية من أبرز القوى المساندة والخادمة للسلطة السياسية، وظلت بعيدة عن الخوض في المسائل السياسية، خاصة قضية العدالة الاجتماعية، وما فتئت السلطة ترى في السلفية قوى محافظة تكفل السلم الاجتماعي، وتضمنه على المدى القصير، تدفع المصالح المتغيرة لهذه السلطة بالسلفية لتكييف نفسها ومن ثم إعادة توظيف ثقافتها السياسية في اتجاهات متعددة؛ مما يبين حسَّها السياسي المتزايد بحيث يتم توظيف الثقافة نفسها بشكل أداتي لإنتاج تموقعات جديدة تسمح لها بالوجود المادي حتى في أشد الظروف.

فعبر كل ذلك، نحاول تفسير ما للسلفية من قدرة على إنتاج براغماتية تختفي تحت ستار كثيف من التعبيرات غير السياسية (Apolitique)، فضلاً عن ذلك تفسير منحى النظام السياسي الدائم نحو طلب خدمات السلفية، وما نثيره في هذه الدراسة، ليس ببعيد عمَّا جاء في كتابنا "الحركات السلفية في المغرب..."(1) ، وفي ثناياه حاولنا تتبع السلوك السياسي للحركة السلفية المغربية، وما نقوم به في هذه الدراسة هو تلمس ثقافة سياسية سلفية من خلال تأويل هذا السلوك وتفسيره سواء أكان عن طريق ربط بعضه ببعض، أم اكتشاف تفاعلات اجتماعية جديدة دالة وذات مغزى.

نسترشد في هذا العمل بإسهامات باحث أميركي بحث في مثل هذه الحركات؛ حيث قارن بريان ويلسون بين العديد من الطوائف في أميركا الشمالية وخلص إلى تصنيف حدَّد بموجبه سبع طبقات، تندرج إحداها في اهتمامنا؛ وهي الحركات الوعظية ((Les sectes conversionistes، يتعلق الأمر" بطائفة نموذجية للمسيحية الإنجيلية الملتزمة، تتميز بنظرة فريدة إلى العالم فتؤكد أنه فاسد بحكم فساد بني البشر. وعليه، يمكن تغيير العالم إذا قمنا بتغيير البشر...وتمكن الأنشطة المميزة لهذا النوع من الطوائف الإحيائية بالدعوة العمومية...ويغلب على الأجواء العامة داخلها الطابع الانفعالي العاطفي، دون أن يصل أفرادها إلى درجة الزهد، ففي حالة الطوائف المسيحية، تشدد النصوص المستحدثة على تشجيع الدعوة والوعظ الإنجيلي في العالم كله"(2).

يلاحظ أن الطوائف الوعظية تتأرجح بين: "التصلب" و"الامتثالية"، وهما متغيران يرتهنان بالمناخ الاجتماعي السائد اليوم؛ ذلك أن أشكال التضامن العضوية السائدة

في المجتمعات الحديثة، والضبط الاجتماعي الذي تمارسه المؤسسات الرسمية لم يعد يرجح إمكانية الانعزال التام للجماعات الدينية.

وبناء عليه، سنحاول تناول الحركات السلفية في المغرب من زاوية الثقافة السياسية التي تنتجها وأوجه خدمتها لمصالح السلطة، والموارد التي تحصل عليها السلفية من ذلك، وارتهان كل ذلك بما يعرفه المغرب من حركية في حقلي الدين والسياسة.

أولًا: سياسة مضمرة

تعد السلفية من المفاهيم التي يعسر تعريفها لفرط استعمالها في سياقات مختلفة ومتباينة، وكيفما كان الأمر، فإننا توصلنا من خلال دراساتنا السابقة إلى ما يرمز إلى مفهوم السلفية باعتبارها نزعة احتجاجية على التطويرات التي طرأت على مستويي الدين، نقصد بذلك المستوى الفكري والتعبدي.

تهتم بعض هذه النزعات بعملية إعادة تقنين الدين على المستوى العقائدي، سعيًا إلى الترشيد الميتافيزيقي، والأخلاقي للعقائد كما هي موجودة بالفعل، وقد تنصرف نزعات أخرى إلى إعادة تقنين الشعائر الدينية، بتوحيد نماذجها، وكلماتها، وإشاراتها وإجراءاتها، لكي يحافظ على النشاط الشعائري الأصلي في مواجهة البدع(3).

أما من الناحية السوسيولوجية، فتتمظهر هذه النزعة الدينية في الزمن المعاصر، في حركات ذات طابع طائفي، وهي بالتعريف تمثل حركات تحاول ضمان الاستقلالية تجاه العلاقات الاجتماعية السائدة. حركات اجتماعية تتبنى تدينًا راديكاليًّا ترفض بموجبه المؤسسات الاجتماعية والسياسية، وتسعى إلى الحفاظ على أقصى حدٍّ من الحرية تجاه ما درج عليه المجتمع الرسمي، من عادات وسلوكيات دينية، ساعية بذلك إلى استلهام طقوسها الخاصة من مذهبية دينية أخرى، أو من تأويل مختلف للديانة الرسمية(4).

لقد كان افتقاد الحركات السلفية إلى الخطاب السياسي -بما هو مجموعة من الأفكار، والتصورات السياسية المرتبطة منطقيًّا، والمتعلقة بتحليل الواقع السياسي، وتحديد طرق معالجته، والتأثير فيه- عائقًا واضحًا يحول دون دراسة العلاقات السياسية للحركات السلفية. كما أن عدم امتلاكها منبرًا إعلاميًّا، يمكِّنها من التعبير عن الرأي السياسي، جعل جُلَّ نشاطها منحصرًا في حلقات التدريس، ونشر وتأليف الكتب، وغيرها من المناشط المليئة بالوعظ الديني(5).

فأكثر ما يستقطب اهتمام الحركات السلفية هو الاستقامة الفردية، وليس الفعل الجماعي الذي يتوخى أهدافًا دنيوية، وهذا ما يجعل منها حركات تزدري السياسة وأبعادها، وتبعدها من اهتماماتها، مثلها في ذلك مثل العديد من الحركات الدينية التي لا تهدف إلى الاستيلاء على السلطة، أو التحوير الثوري للمجتمع، فبعضها يعمل على تكوين جماعة مؤمنين حقيقيين، ولنا في حال "اللوبافيتش" في العالم المسيحي، أو "التبليغ" في العالم الإسلامي، خير مثال على هذه الحركات؛ ذلك أنها تقترح صيغة أخرى للحياة تكون التضامنات الأهلية، والجماعية فيها مؤسسة على التجربة الدينية الشخصية(6).

لكن غياب السياسة على مستوى الخطاب، لا يعني غيابها بشكل نهائي؛ لأنها تنتمي إلى مستوى آخر، إنه مستوى الممارسة اليومية؛ بحيث يمكن أن نجد بعض مدلولاتها في التفاعلات، والعلاقات الاجتماعية...(7) ، ففي الغرب أهَّل نجاح بعض النزعات الطهرانية في خلق ثروة مادية كبيرة لمفاوضة السلطات من موقع قوة، فعندما بدأت هذه الطوائف تسهم في خلق الثروة؛ أصبح الوعي ينضج بكونها مجموعات دينية جديدة لا تخلو من مردودية سياسية ويجدر التعامل معها(8).

إذن، فعلى الرغم من رفضها للسياسة، وامتناعها عن الخوض فيها، فلا شيء يبعد ويمنع السلفية من تأويل العالم الحالي وما يسود فيه من نزاعات، وظواهر دينية ودنيوية، وهو ما يفسر لماذا أصبحت الظاهرة تستقطب اهتمام مختلف التيارات السياسة وترسم على ضوئها الإستراتيجيات الدولية، والسياسات الوطنية. ومن هنا يحق لنا أن نتساءل كيف أمكن لمذهبية دينية بعيدة عن الشؤون السياسية منافسة الأيديولوجيات الأخرى الدينية منها والعلمانية(9) ؟

ثانيًا: الامتثالية... سمة السلفية

إذا كان من المستحيل الحديث عن خطاب سياسي لدى الاتجاهات السلفية، فإن الامتثالية السياسية تشكِّل مبدأ ناظمًا لسلوكها السياسي، إذ تختصر السلفية فعلها السياسي في هذا المبدأ، وتبعد من خلاله كل حديث مفصل عن السياسة بكل ما يتفرع عنها من قضايا.

تقدم السلفية نمطًا من الدين تستخدمه لأغراض المحافظة على ما هو قائم، فجمعت بين التَّزمُّت والطهرانية في جانب الدين، وبين الامتثالية والاستكانة في جانب السياسة(10). وعليه فقد مارست السلفية دعوتها بمرونة كبيرة؛ فجمعت بين التعصب العقدي والبراغماتية السياسية، وبهذا أبدت مرونة فائقة في التكيف مع متطلبات السلطة السياسية، مع الحفاظ في الوقت نفسه على تصلبها العقائدي.

وضمن أيديولوجية الاستكانة، نجد اختلافًا بين شيوخ السلفية المهادنة، فثمة من يقاطع تمامًا أي شكل من المشاركة السياسية، ويرفضها، ومن يفتي بجواز الانتخاب، واختيار الأصلح، لكنه لا يقبل باندماج السلفيين في العملية السياسية "ابن باز، ابن عثيمين، الألباني"(11).

يعد ابن تيمية، أول من وضع المرتكزات النظرية لمبدأ الامتثالية، بحيث لم يُعِرْ مسألة تعيين الإمام أو الخروج عليه، ومسألة مشروعية الحكم اهتمامًا كبيرًا، وإنما ركز على التذكير بحقوق كل من الإمام والرعية، متناولاً في كتابه "السياسة الشرعية" دراسة حقوق الله، وحقوق الجماعة في عمومها(12) ، ثم ركز في كتاب آخر على الحقوق الفردية، متناولاً على التوالي الضمانات التي تحفظها الجماعة للفرد والأسرة وللأموال العامة(13).

كانت نظرية ابن تيمية الاجتماعية والسياسية نتاجًا مباشرًا لعقيدته في النبوة والأصول؛ إذ كان فهمه لواجب الطاعة منسجمًا مع نظريته في التوحيد، فهو يدرج في الواجب الملقى على عاتق الأمة تقليد النبي صلَّى الله عليه وسلَّم، والخضوع الكامل للشريعة الإسلامية.

هكذا كانت مسألة نشأة الدولة ثانوية في مذهب ابن تيمية السياسي، فسواء تم تبرير قيام السلطة عن طريق التعيين الإلهي أم عن طريق انتخاب شكلي فلم يكن لذلك أهمية، ما دامت السلطة موجودة بالفعل، وبهذا كانت نزعة مذهب ابن تيمية واقعية، ومتعارضة مع شكلية الانتخاب عند أهل السنة، ومع النزعة المثالية عند الشيعة(14).

وفيما يخص مسألة الخروج على الحكام "البراء"، ذهب ابن تيمية مذهب أغلب أهل السنة وأهل الحديث وكبار الأئمة؛ إذ قال بوجوب طاعة الحكام الفجرة، أو الجهلة في الحدود التي لا تعد فيها أوامرهم مخالفة صريحة لأمر الله ورسوله، ويجب لكي

يصبح العصيان مباحًا أو واجبًا أن تكون قرارات الإمام مخالفة تمامًا لأحكام شرعية، تستند على نص صريح من القرآن والسنة، وإجماع السلف(15).

وعلى عكس علماء أهل السنة الذين فصَّلوا في مسألة البراء، وقف ابن تيمية في حديثه عن هذه المسألة عند هذا الحد، مكتفيًا بمعالجتها في إطار جلب المصالح، ودرء المفاسد، يقول: "]...[وهذا بعينه هو الحكمة التي رعاها الشارع في النهي عن الخروج على الأمراء، وندب على ترك القتال في الفتنة، وإن كان الفاعلون لذلك يرون أن مقصدهم الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر. لكن، إذا لم تكن إزالة المنكر الا بما هو أنكر منه، صارت إزالته على ذلك الوجه منكرًا، وإذا لم يحصل المعروف إلا بمنكر مفسدته أعظم من مصلحة ذلك المعروف، كان تحصيل ذلك المعروف على هذا الوجه منكرًا"(16).

نتيجة لذلك، كانت الثورة المسلحة التي دعا إليها الخوارج ضد كل إمام جائر مرفوضة في مذهب ابن تيمية، بحيث إنه يحرم على كل مسلم أن يستل سيفه في وجه أخيه المسلم؛ ومن ثم كان الولاء السياسي واضحًا عند هذا الفقيه المحافظ، لا يرد عليها من حق للرعية سوى حق توجيه النصح للإمام من طرف الأفراد في الأمة، اقتداء بتعامل النبي مع صحابته.

لا يعد مبدأ الامتثالية إذن إنتاجًا للسلفية المعاصرة، بل يوجد في قلب النظرية السياسية الإسلامية. ورغم الظروف الاجتماعية والسياسة الخاصة التي رهنت ابن تيمية في إنتاجه لمبدأ الامتثالية، فإن الناطقين باسم السلفية المعاصرة، يكتفون بترديد هذه النظرية تحت شعار "لا نكران ولا هجران ولا خروج"(17) ، بمعنى أن التمرد والخروج على ولي الأمر فيه مفاسد كثيرة ولا خير فيه للأمة الإسلامية مهما بلغ ظلمهم وجورهم(18) ؛ "فجور الإمام لا يجيز لنا الخروج عليه ولا يجيز لنا أن نسبَّه، ولا أن نشتمه، ولا أن نتكلم فيه، وعلينا أن ننصحه إذا كنَّا من أهل النصح، وليكن ذلك سرًّا بيننا وبينه"(19). وعلى المنوال نفسه، ترى السلفية المعاصرة أن الاشتغال بالعمل السياسي ليس من اختصاص العامة، وإنما محصور وخاص بأهل الحل والعقد، أما أن يشتغل من ليس بيدهم حل ولا عقد، ويشغلوا جمهور الناس بالمهم عن الأهم، ففي ذلك صرف لهم عن المعرفة الصحيحة(20). وعلى المستوى النظري، تعتبر السلفية أن من ترف العلم صياغة نظريات سياسية، ثم التحدث في

شـــأنها، وصياغة احتمالات بصددها مثل: لمن الحق في إزالة الحاكم غير الخاضع لحكم الشريعة؟ فالخوض في ذلك، بعيد عن منهج السلف الصالح الذين لا يتحدثون في القضايا إلا عند وقوعها، وهذا هو أســلوب الدعوة الذي يجب أن يتبع، وليس التنظيــر، وبناء الأحكام على تصورات خيالية(21). لا يجعل كل ذلك من الســلفية المعاصــرة حركــة سياســية، ولا تنظيمًا من أي نوع وإن شــكّلت ما يمكن وصفها بـ"أخوية"، ترفض الانخراط في أي نشــاط سياســي معارض ســلميًّا كان أو عنيفًا، وتقصر دورها على تقديم النصيحة(22) ، ورفض أي مسؤولية عما آلت إليه السلفية من تقارب مع الحركات السياسية الإسلامية، أو مع الحركات السلفية الجهادية(23).

مــن الواضح إذن، أن الســلفية المعاصرة تكتفي بترديــد الأيديولوجيا التقليدية التي روجها العلماء القدامى، عندما قالوا بوجوب الطاعة الكاملة، وعدم شــرعية الإعلان عن الجهاد وعدم طاعة الســلطان، وجر الأمة إلى الفتنة، وخدمة العدو(24) ، ليبقى مجال التحرك السياســي الوحيد المتاح هو النصيحة، من خلال المشــورة، ومراعاة الضوابط الشرعية، بعيدًا عن لغة الإلزام، والتشهير(25).

لا تســتند الســلفية، بكل تلاوينها، في معارضتها للنشاط السياسي على تحريم ديني واضح وإنما على قراءة واقعية بعدم جدوى التجربة الحزبية وأولويتها(26) ؛ وبذلك تكون في انسجام تام مع "باراديغم الطاعة"؛ فقد حرمت أي نوع من أنواع الخروج على الحاكم، أو محاولة الخروج عليه.

لذلك يعود الخطاب السلفي في معرض حديثه عن الإصلاح إلى منبعه الديني، وذلك مــن خلال القول: إن "الاشــتغال الآن بالعمل السياســي مع أننــا لا ننكره، إلا أننا نؤمن بالتسلسل الشرعي المنطقي في آن واحد: نبدأ بالعقيدة ثم بالعبادة ثم بالسلوك تصحيحًا وتربية، ثم لابد أن يأتي يوم ندخل السياسة بمفهومها الشرعي"(27) ، أما التحرك السياسي قبل تحقيق "التصفية" و"التربية"(28) ، فلن تكون له سوى نتائج سيئة.

ويدل هذا التصور على مدى احتفاظ الخطاب الســلفي، بالنظرة الضيقة لمســؤولية العلمــاء فــي صورتها العامة، كما تطورت في تقاليد العالم الإسلامي، فالمســؤولية الأولى لرجل العلم كانت محددة أساسًــا في اكتســاب المعرفة الدينية، واستغلالها وفق الطرق الموضوعة لها، وليس السعي إلى تغيير المجتمع(29) ؛ فلا يوجد حس

أو إدراك واضح لأهداف جماعية؛ يجب إنجازها في مستوى أقل من الأمة الإسلامية برمتها، أما مسؤولية العلماء فتبقى محدودة في الإصلاح الديني.

ثالثًا: من السياسة ترك السياسة

يهاجم السلفيون زعماء الحركات الإسلامية المشتغلة بالنشاط السياسي بالقول: "أي إصلاح سيكون من هؤلاء إذا لم يكونوا على علم بسُنَّة رسول الله؟! وأي إصلاح في الأمة إذا لم يكن في إصلاح عقيدتها، وتطهيرها من الخرافات والبِدع وتأويل المتأولين وتحريف الجاهلين وانتحال المبطلين؟"(30) ، ناصحين منظِّري العمل الإسلامي أن يكونوا علماء بالكتاب والسنة، وأن لا يتركوا تقدير الأمور لتجاربهم وعقولهم وإلهاماتهم(31). وعمومًا، يوصي السلفيون أتباعهم بالإخلاص للعقيدة السلفية في بابها السياسي، حتى ولو لم يفهموا بعض المواقف التي تبدو غامضة، ويرون أن عدم الالتزام بذلك يعد خيانة لمجمل العقيدة السلفية.

تكتسب الأفكار السلفية صلاحيتها من كونها مفصلة على مقاس الواقع، لا من كونها مؤسسة معرفيًّا، بشكل يجعلها صالحة للواقع، ولا تبتعد عن خصوصياتها التي تتجسد في الجانب الأخلاقي والمسائل السلوكية المتعلقة بالملبس والمأكل والمشرب وسياسات العلاقات الإنسانية.

أما الذين لا يقبلون بنظرية الخضوع السياسي التام الذي تقول به السلفية، فينضمون إلى السلفية الجهادية، مع العلم أنه بين اتجاهي الدعوة والجهاد داخل السلفية يجب عدم البحث عن فرق لاهوتي بين المجموعتين، ما دام الفرق يتجلى بالأحرى في الموقف المؤسساتي للناشطين(32) فعلى مستوى الخطاب، وإذا استثنينا قضيتي نصرة الجهاد العالمي(33) والموقف من أهل الذمة(34) ، فإن كلا الاتجاهين يتشابهان في أولوية الإصلاح العقدي، وفيما طوراه من مبحث نقدي ضد القيم السياسة الحديثة مثل الديمقراطية والعلمانية(35).

وبشكل عام، تنتهي السلفية إلى ازدراء الشأن السياسي الذي يبقى الاهتمام به عارضًا، واستثناءً قياسًا مع مهمة الهداية الأخلاقية والدينية، أي بناء مجتمع مثالي، ركيزته الوحيدة الالتزام الشخصي بالتعاليم الدينية. فبعكس الإسلاميين الذين يسعون إلى تحقيق الإسلام بشكل جماعي، تراهن السلفية على الفرد الذي يجب أن تكون

مســاعي ممارســاته الوصول إلى مرحلة الخلاص، والمتمثل في إرضاء الله، دون المراهنة على النجاح الدنيوي.

وبهذا فقد أســهمت الســلفية من دون قصد في الحشــد لفائدة السلطة، واستنفرت مناصريها وجعلتهم فائقي النشــاط في تنظيمات بعيدة كل البعد عن العمل السياسي المباشر، وعليه فالمحافظة جاءت أقل تكلفة بالنسبة للسلطة من حركات دينية أخرى نشطة على المستوى السياسي(36).

إن التفسير السلفي للدين والتدين تنعدم فيه الروحانية، وتهمش فيه الأخلاق، وتصبح المســؤولية الفردية عــن الفعل، والعقيدة أمورًا لا معنى لهــا إطلاقًا، ويصبح الأمر الأساسي هو إظهار الدين شكليًّا، والتظاهر بالورع والتقوى (37).

إن التفكير في السياسة والاشتغال بها هو أمر لا محيد عنه في نهاية المطاف بوصفه مرحلة مســتقبلية، فهي نداء من أجل اســتعادة الســلطة على تقاليد مقدسة ومتخيلة يفترض العمل على إعادتها من أجل مجتمع يتصور أنه تخلى عن أصوله الثقافية.

رابعًا: الامتثالية في المواقف السياسية

وفي سبل تحقيق مبدأ الامتثالية، يبدأ محمد المغراوي، زعيم تنظيم الدعوة إلى القرآن والسنة، بتبرئة الدولة من مسؤولية تفشي البدع، فقد قال، عند افتتاح إحدى دور القرآن التابعــة لجمعيته: "أيها الإخوة، المغرب بلــد إسلامي، والحمد لله من أقدم البلاد الإسلامية التي دخلها الإسلام في وقت مبكر. والإسلام في هذا البلد ليس بالقريب؛ فالإسلام دخل إليه في عهد التابعين، واستقبله المغرب، ولله الحمد، استقبالاً طيبًا، وتعاقبــت علــى هذا البلد دول إسلامية، وما من دولة من هذه الدول التي مرت إلا كان لها دور كبير في إحياء القرآن والســنة"(38). إن تفشــي البدع، مصدره الأساس الفعاليات النشــطة في الحقل الديني، والتي لم تتحمل مسؤوليتها في محاربة البدع، بل إن بعضها يتحمل مسؤولية وجود تلك البدع الدينية، وخصوصًا منها ذات الصيغ الشعبية والصوفية معًا.

لم تقتصر امتثالية الشــيخ المغراوي على الاســتجابة لتوجهات الســلطة، بل ســعى جاهدًا إلى رفض كل أشكال الحراك الاجتماعي، المناوئ للسلطة، مثل الإضرابات والمظاهــرات، وكل مــا من شــأنه أن يخلق بلبلة في الوطــن والمجتمع، ما دامت

الاستجابة لولي الأمر من الدعائم التي قامت عليها الدعوة بلا منازع.

ليس بالإضراب يتحقق التغيير، يقول المغراوي، ولكن بالتقرب إلى الله(39) ، لذلك يشدد على مريديه، رفضه التام لكل من يدعو إلى الإخلال بالأوضاع الأمنية، بالقول: "إن أردتم لدور القرآن أن تبقى فأبعدوها عن القلاقل والفتن"(40).

بشـــكل عام، وحتى يضمن الامتثالية خطًّا سياسيًّا لتنظيمه، يرفض المغراوي اشتغال أتباعه بالسياســـة في جميع مســـتوياتها، ما دام ذلك يؤثر سلبًا على الأصول السلفية، وحسب زعمه فـ"الاشتغال بالسياسة باب للفتنة، ويجر إلى التنازلات غير المقبولة، والتي هي بمنطق المذهب الســـلفي خيانـــة للأصول، فأصحاب الجماعات الأخرى كان لهم استعداد مبدئي للاشتغال في السياسة، والانخراط في التوفيق العلمي، نظرًا لمرجعياتهـــم المتعددة، والتي أحدثـــت لهم خللا في المنهج والعمل، ولذلك غاب عندهم المبدأ الموجه".

إن ذم السياسة لا يقصد به هجرانها بالشكل الكامل، بل إن أسسها، وثقافتها حاضرة في الحدود التي يظهر فيها الســـلفيون امتثاليتهم الشـــاملة، وما يدل على ذلك مدح المغراوي للنظام السياسي المغربي، إذ تحقق في كنفه ازدهار الدعوة السلفية وشهدت توسعها وانتشارها(41). فحسب رأيه، لم يحرم من الحرية التي كانت متوافرة سوى مَنْ بالَغَ في استعمالها، ولم يحسن عمليًّا استغلال الهامش المتوافر منها(42).

خامسًا: المفاوضة بالامتثالية

ببالغ الفخر، ســـعى المغراوي إلى ســـرد العديد من المواقف التي تبين عن امتثاليته للســـلطة، مثل عدم تقديم أي أحد من رواد دور القرآن إلى المحكمة بملف جنائي طوال تاريخ الدعوة؛ ومن ذلك أيضًا عدم مشاركة المغراوي في أي انتخابات، وعدم ورود اسمه في أي سجل انتخابي(43). ولم يخف في هذا السياق تعرضه لمحاولات اســـتقطاب سياســـي، فقد قال: "أبدوح، النائب عن حزب الاســـتقلال، كان لنا معه حكاية. فلما رفضت عمالة ســـيدي يوســـف إعطاءنا رخصة لبناء دار للقرآن تدخل النائب أبدوح وســـيطًا، ليمكِّننا من مرادنا، لكنه طلب منَّا مســـاندة حزب الاستقلال في الاستحقاقات الانتخابية. آنذاك ثارت حفيظة السلطة، فوضحنا لها حقيقة الأمر، ولم نعد نقبل الاتصال الرسمي مع الهيئات الحزبية".

ليست مواقف المغراوي في الواقع امتثالية فحسب، بل إنها مساندة لكل ما تقوم به السلطة، والحق أنه ناب عنها غير مرة في مواجهة مناوئيها السياسيين والعقائديين، فقد سعى إلى تعبئة دور القرآن لمواجهة المد الشيعي، الذي بدأ منذ نجاح الثورة الإسلامية في إيران، في بداية الثمانينات، كما عمل على مهاجمة عبد السلام ياسين، مرشد جماعة العدل والإحسان، خصوصًا بعد أن أظهر نزعته المعارضة للنظام السياسي في رسالة "الإسلام أو الطوفان". ومن دون شك، فمن خلال هذه الخدمات، وجد المغراوي في السلطة حليفًا إستراتيجيًّا.

تعَلَّم المغراوي من هذا التحالف الصريح كيف يفاوض السلطة على مطالب جزئية؛ تتمثل في السماح لتنظيمه، بالنشاط الديني المعزول. ولم يكن تشديد المغراوي على مقولة: ضمان الأمن والحفاظ عليه مجرد مقولة اقتضاها مبدأ الامتثالية، إنما وضع من خلالها هدفًا محددًا، يفترض فيه أن يعزز موقفه وسيطًا قادرًا على إعادة السلم الاجتماعي، مقابل الحصول على مطالب تلائم طائفته، وتتمثل أساسًا في المطالبة بحياة طائفية معزولة.

لا تقتصر استجابة المغراوي وأتباعه لمعالم الثقافة السياسية الامتثالية على ما ذكرناه سالفًا، بل تمتد إلى مظهر آخر يتمثل في احتياطه، قبل إصدار الأحكام في ملف السلفية الجهادية التي رهنت الوجود المادي لتياره، فصرح: "عاصرت أحداثًا كثيرة طيلة أربعين عامًا، أنا شخصيًّا حسب تتبعي للأحداث التاريخية، أحاول أن التزم الهدوء والسلامة في الأمور. قضية الخميني أيضًا عندما جاءت الثورة في إيران تفاعل معها الكثير، لكنني كنت دائمًا حينها أدعو إلى التأني، وأقول: هل شيعة اليوم هم شيعة الأمس؟ قضية دخول العراق إلى الكويت، الكثيرون ساندوا صدام في عمله هذا، واعتبروا الأمر جهادًا، لكنني دعوت مرة أخرى إلى التريث، وقلت: صدام عُرف بقتل العلماء والأبرياء. أما عندما وقعت أحداث 11 سبتمبر/ أيلول. سُئلت عن موقفي منها، فكان جوابي: يمكن أن أعلق على ما حدث بعد مرور خمس سنوات، أنا أقول بأن على المرء ألا يتسرع في الحكم على الأحداث حتى لا يتورط فيما بعد"(44).

مكَّنت قيادة المغراوي الصارمة لتنظيمه من إرساء دعائم الامتثالية بشتى الصيغ، ومن الأمثلة على ذلك طرد التابع الشاب، عبد الحكيم الفاخري، بعد أن بادر إلى مراسلة الملك في مواضيع الشرك ومحاربة التنصير والاشتراكية والعلمانية، وغيرها(45). كما

درج على طرد كل فرد تظهر عليه بعض معالم النزوع السياسي غير الامتثالي. لذا تبرأ من تابعه، عبد الحق رضوان، الذي أظهر ميوله إلى مقتضيات السلفية الجهادية، وقد تنكر له المغراوي قائلاً: "عبد الحق هذا لا علاقة لي به، إنه صاحب مكتبة، سبق لي أن نصحته نصحًا حتى بكى ووعد بالابتعاد وترك هذا المنهج، ما تلقَّى عني شيئًا، ولا أظنه طالب علم مؤهلاً، فهو رجل عامي لم يسبق له أن درس وقد نصحته وظهر لي أنه تراجع فإذا به ينقلب"(46).

أكثر من ذلك، فإن المغراوي كان يتولى بنفسه تبليغ الأمن عن أي تابع خرج عن خط الامتثال لتنظيمه مثلما تبرأ من تابعه، يوسف الصولي، الذي التحق بالسلفية الجهادية وقُتل في العراق، ليعلق المغراوي قائلاً: "إن هذا السلوك انتحار، ولا يعبِّر سوى عن الزيغ الواضح عن معالم منهج السلفية".

وفي صبيحة أحداث 16 مايو/ أيار 2003 الإرهابية بالدار البيضاء، أصدر بيانًا باسم تنظيمه يستنكر ما حدث، مبينًا مخالفته الصريحة لشرع الله، وللخط الدعوي للجمعية، في مسعى إلى إبعاد شبهة تورط التنظيم في الأحداث. لذا وإثر ذلك زادت شدة مراقبة المغراوي للتنظيم. كما حرص على تبيان عدم وجود أي تابع لجمعية الدعوة من بين المتابعين، وذلك في رأيه دليل على سلامة المنهج الذي يتبناه تنظيمه(47) ، مصرحًا بركونه المبدئي إلى الوسطية والاعتدال، والاستماع إلى ولي الأمر.

سادسًا: سلفية أقصى اليمين

تأكيدًا لمبدأ الامتثالية، درجت تصريحات المغراوي على تأكيد حكمة الدولة وسلامة نهجها في التعامل مع ملف السلفية ومتغيراته الجديدة؛ إذ أكد "أن معالجة الدولة بكل أجهزتها لمرحلة ما بعد 16 مايو اتسمت بالعدالة؛ إذ لم تخبط خبط عشواء، ووضعت الكل في سلة واحدة لتجهز على الدعاة"(48).

فمن وراء مبدأ الامتثالية، مارس المغراوي السياسة في مجال غير مرئي؛ إذ إنه عاود إنتاج تحالفات مستترة مع المسؤولين من مختلف الرتب، سعى من خلالها إلى الحفاظ على الوجود المادي لتياره الدعوي.

إن ما وقفنا عنده يمثل أهدافًا سياسية غير واضحة المعالم لا تفصح عنها السلفية ولا تظهرها، لكنها موجودة بكثافة على صعيد الفعل اليومي والتفاعلات مع باقي الفاعلين.

وقد جرت عليه ذرائعيتها ازدراء كبيرًا من علماء السلطة، والذين نعتوها بالحساسية "المشوشة" على ثوابت الأمة، كما تم نعت زعمائها بـ"المرجئة" "سماسرة الدرهم والريال" من طرف متحمسين سلفيين مناوئين(49).

سابعًا: المحافظة ثقافة مناسبة للسلطة

رأت السلطة في السلفية المهادنة حليفًا ممتازًا، باعتبارها متدنية الكلفة، فهو وكيل مهم تضرب به من يعاديها من النشطاء الإسلاميين، وهو أيضًا بنية ذات مساهمة في المحافظة على السلم الاجتماعي، من خلال امتصاصها لبعض مظاهر الفقر والتهميش، وعمومًا فقد أضحى وسيطًا مباشرًا بين السلطات العمومية، والمجموعات الاجتماعية المهمشة(50).

فعلى العكس من المناضلين الإسلاميين المعارضين والثوريين، استفاد السلفيون من حلم الدول التي ترى فيهم قوى محافظة تكفل السلم الاجتماعي، وتضمنه على المدى القصير، فهم إذن يؤدون خدمات، ويتحملون نفقات الأطفال في المدارس القرآنية، ويجمعون العاطلين في المساجد للصلاة، ويعملون على إعادة تنظيم وجودهم، ويقومون بنشاطات خيرية لا تتعارض مع القيم الإسلامية المطلوبة مجتمعيًّا، وتلك الأعمال، كما لا يخفى، تدفعهم إلى عدم تقبل تلك السلوكيات الاحتجاجية، والابتعاد عن كل ما من شأنه خدمة أجندات السلفية الجهادية(51).

كان هذا التحالف السياسي غير متكافئ بين الجانبين بحكم أن السلفية خضعت لإستراتيجية السلطة، فكانت مدعوة إلى مواءمة أهدافها وتحركاتها مع سياسة السلطة المعلنة والخفية، ومنها الابتعاد عن السياسة الرسمية، فلم يبق لها سوى العمل في تخوم المجتمع. هكذا وجدت السلطة في الحركات السلفية فضاءات دينية تستوعب احتياطيًّا كبيرًا من الحماسة والتفاني التام الذي تقوم بإفراغه عن طريق الإغراق في مظاهر التقوى والعبادة، وفي اتجاه مسالم للسلطة(52).

كما وجد السياسيون في التزمت الشعائري والوجودي الذي يتلخص في تطبيق تعاليم الدين بحرفيتها، وتكريس الذات للعبادة احتياطيًّا كبيرًا من الطاقات القادرة على التفاني التام لمواجهة القوى الإسلامية المعارضة، وعلى الخصوص جماعة "العدل والإحسان" وكأنها تريد أن تقول أن لا أحد يحتكر المحافظة أفضل منها، فهي تملك

القدرة على التعبير عن آراء الأغلبية من الناس غير النشـطين سياسـيًّا وتتحرك في مجال منفصل عن ذلك الذي يتحرك فيه الإسلاميون عمومًا. لهذا ضمنت الحركات السلفية وجودها نشيطة.

ثامنًا: السلطة تقوِّم حليفها

لم تعد العلاقة بين الحركات السلفية والسلطة على ما يرام، بعدما تبين أن للمذهبية السلفية دورًا في إلهام القائمين بأحداث 16 مايو/ أيار 2003 الإرهابية بالدار البيضاء، فقد تحولت كما يبدو بعض مظاهر التقوى السلفية إلى عنف سياسي، وكان لهذا أثره على توجس السـلطة التي بادرت بدورها إلى معاقبة الذين بدا عليهم هذا التحول، بقسوة وعنف.

ورغم المجهود الذي بذلته في إنتاج مواقف تترجم الامتثالية، إلا أن السلطة عمدت إلى تقليم أظافر حليفها بكل ما أوتيت من قوة، فلجأت في البداية إلى منع الطلبة من المبيت بدور القرآن التابعة للجمعيات السلفية، مما اضطر عددًا من دور القرآن إلى إيقاف أنشـطتها. أما رد فعل المغراوي، فقد كان استباق إجراءات السلطة والمبادرة بالتوقيف الطوعي لبعض دور القرآن التابعة لتنظيمه، في إجراء وقائي، أراد من خلاله طمأنة السلطة، وإفهامها أنه يتفهم الضغط الذي تعرضت له بعد الأحداث(53). وبادر إلـى اتخـاذ بإجراءات رمزية منها إلزام تابعيه باللباس المغربي التقليدي بدل اللباس الأفغاني.

وخلال هذه المدة، راجت لدى السلطة عدة تصورات عن مستقبل السلفية مما يدل علـى اضطـراب موقفها من حليفها، ومن هذه التصـورات أن تقوم وزارة الأوقاف بإخضاع مقرات السلفية للمراقبة، ومنها أيضًا أن تعين سلطة الأوقاف مدرسين بدور القـرآن وأن تعين المقرر التعليمي، لكـن لم يعمل بتلك التصورات. لذا ظلت دُورُ القرآن تعمل بشكل طبيعي، حتى أُغلقت بعد مرور سنة كاملة على أحداث 16 مايو/ أيار2003، ففي 2004، ظهرت معالم السياسة الدينية الجديدة للدولة والتي وضعت السلفيين في صف الخوارج عن التوجه الديني للدولة.

أُصدر قرار التوقيف بشكل غير رسمي من طرف وزير الداخلية الذي وجَّه تعليمات إلى والي مراكش بهذا الخصوص، لكن السـلطة لم تدفع بالوسـائل القانونية لمنع

نشـــاط التنظيمات، بل دفعت زعماء هذه الجمعيات لتوقيف نشـــاطهم. بمعنى أنها لجأت إلى وســـائل غير رســـمية وخارجة عن الموجبات القانونية؛ مســـتغلة بذلك العلاقات الشخصية التي كانت تجمعها بهؤلاء الزعماء، والذين كانوا على كل حال مساندين، وخاضعين على الدوام لتعليمات السلطة.

على إثر ذلك، بادر المغراوي بمجرد توصله بالقرار إلى إغلاق جميع مقراته، وإزالة اللافتات من فوق أبوابها، كما أجبر على التنازل عن دور القرآن المملوكة له لفائدة إدارة الأوقاف، لكن الخدمات التي أداها المغراوي للسلطة طوال 30 سنة شفعت له في الاحتفاظ بمقر واحد يوجد بمدينة مراكش، ولا يزال هذا المقر نشطًا إلى حدود اليوم، من دون أي تغيير على أنشطته التي ظلت مطبوعة بالسلفية(54).

تاسعًا: نضال في المجال العمومي

بـــدأت الدولـــة تفكر في صيغة جديدة تواجه بها الفكر الســـلفي وحامليه بعد انتهاء أغلب المحاكمات؛ وكان تعيين أحمد التوفيق وزيرًا للأوقاف، وهو المعروف بنزعته الصوفية وارتباطه بالصوفية (الطائفة القادرية-البوتشيشـــية)، رســـالة واضحة إلى أن الدولة تريد أن تقطع مع التيار الوهابي ما دام تيارًا محافظًا امتثاليًّا(55). وســـتتضح الأمور أكثر انطلاقًا من الخطاب الملكي، في 30 أبريل/ نيسان 2004، والذي وضع ما أسماه "الإستراتيجية الشمولية والمندمجة لتأهيل الحقل الديني".

جرى عبر هذا الخطاب تقنين الدين، عبر ثلاثة مستويات متداخلة مع بعضها البعض: الطقـــس الديني، والعقيدة، والتنظيم. وقد وُضعت الإجـــراءات المتخذة انطلاقًا من الحاجة إلى الاستقرار والاستمرارية وسط وضع يتسم بالصراع الداخلي الذي اتخذ أشكالاً أكثر وضوحًا بعد أحداث 16 مايو/ أيار2003، وترافق مع بداية الجواب عن تساؤلات نشأت بناء على مضامين العقيدة ذاتها، والحاجة إلى تفسير مضامين التعليم التقليدية؛ بحيث تجعلها قادرة على مقاومة المؤثرات الخارجية. ومن ثم فقد اعتمدت الإستراتيجية الجديدة على مبدأ التوطين أكثر من التحديث؛ أي وضع إسلام مغربي محدد تاريخيًّا وجغرافيًّا.

لم تُفعَّل مضامين السياسة الدينية الجديدة في وجه الحركات السلفية بشكل راديكالي سوى في شهر سبتمبر/ أيلول وأكتوبر/ تشرين الأول من 2008، أي بعد 5 أعوام كاملة

من حدث 16 مايو/ أيار2003؛ إذ تم إغلاق ما يناهز 67 مقرًّا للسلفية عبر التراب المغربي.

أسهم الإغلاق الجماعي لمقرات السلفية في التساؤل عن حق السلفية ومكانتها في المجال العمومي، وقد أثار قرار الإغلاق استنكارًا من لدن العديد من الجمعيات الحقوقية التي عدَّت القرار ضد القانون، ويمس بحرية ممارسة العمل الثقافي والجمعوي معًا. كما صدر استنكار أيضًا من طرف كل من حزب العدالة والتنمية وحركة التوحيد والإصلاح، إلى جانب تنديد شخصيات وطنية ومحلية تترأس 15 جمعية ثقافية وإسلامية، مطالبين وزير الداخلية بإعادة فتح دور القرآن من أجل "ممارسة رسالتها التربوية والثقافية والدينية".

وفي 29 أكتوبر/ تشرين الأول 2008، تقدمت ثلاث فرق برلمانية بسؤال في مجلس النواب عن موضوع منع الجمعيات السلفية، ورأوا في قرار الإغلاق قرارًا "موافق للصواب"؛ لأنه يصحِّح وضعًا يتميز بالشطط في استعمال الحريات من أجل إنتاج فكر أقل ما يمكن أن نقول عنه: إنه بعيد عن المعاصرة"، وردَّ وزير الداخلية بصوابية القرار المبرر بعدم الخضوع للقانون رقم 01.13 المتعلق بمؤسسات التعليم العتيق الصادر بتاريخ يناير/ كانون الثاني 2002.

وفي نوفمبر/ تشرين الثاني 2008، وسَّعت السلطات من نطاق المنع ليشمل تنظيمات إسلامية متعددة الاتجاهات، والتي انتظمت في حركة مطلبية وطنية ودعت الجهات المسؤولة إلى رفع قرار المنع محذرة في بيان مشترك لها من امتداد ما أسمته بـ"الاستقطاب الفكري المتطرف والأخلاقي المنحرف إلى شريحة الشباب التي تسعى جمعياتهم إلى تحصينها ورعايتها من هذه المزالق الخطرة". كما رفعت سبعة تنظيمات وطنية مذكرة مطلبية إلى السلطات المحلية ووزارة الداخلية بشأن قرار الإغلاق الذي استهدفها قبل أن ترفع دعاوى قضائية فيما بعد.

وبحضور وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية، أثيرت قضية التنظيمات السلفية في البرلمان المغربي، وتم التنبيه لما لقضية الإغلاق من وقع سلبي على سمعة المغرب الخارجية والدينية وخصوصًا أنها شملت 67 دارًا للقرآن تابعة لـ20 جمعية مدنية.

كما حظي الملف باهتمام حساسيات حقوقية علمانية؛ ففي نوفمبر/ تشرين الثاني 2008، استنكرت الجمعية المغربية لحقوق الإنسان قرار إغلاق المدارس القرآنية

التابعة لجمعية الدعوة إلى القرآن والسنة بمراكش، ورأت في بلاغ لها، أصدرته عقب اجتماع لمكتبها، أن قرار الإغلاق " قرار إداري متعسف"، كما عبَّرت عن تضامنها مع جمعية المغرواي التي قالت: إنها ضحية إجحاف.

ومن جهة الإسلام السياسي، فقد ترافع لصالح الملف منتدى الكرامة لحقوق الإنسان، باعتبار الإجراء لا يستند إلى أي مسوغ قانوني. كما وقَّع مثقفون إسلاميون عرائض تطالب وزارة الداخلية بالاعتذار عن الأخطاء التي ارتُكبت بشأن هذه الدور(56).

عاشرًا: السلفية تفسر عقيدة الدولة

فضلاً عن النضال الحقوقي، فتحت السلفية لنفسها إمكانية الاشتغال من داخل المجال الديني الرسمي من خلال تفسير محدداته الجديدة(57) فقد أعادت تفسير ثوابت السياسة الدينية الرسمية (الأشعرية، المالكية، الصوفية) في اتجاه الإقرار بها، لكن بدون أن تتنازل عن خصوصية انتمائها المذهبي والعقدي. مستغلة بذلك الدرجة العالية من العمومية التي يكتسبها الحديث عن الثوابت الدينية في التوجهات الرسمية. فمثلاً لا يبدي السلفيون أي حساسية تجاه قبول المقولات الفقهية لمالك، ما دامت تمثل في رأيهم اجتهادات، والأصل في الاجتهاد احتمال الخطأ والصواب. بل يحيلون إلى الجوانب العقدية، وليست الفقهية عند الإمام، والتي تعد بحسبهم سلفية التوجه؛ مما يخولهم اتهام السياسة الدينية، بعدم الوفاء لهذه المذهبية. وللتذكير، فإن هذا الانتقاد تشترك فيه الاتجاهات السلفية والإسلامية(58).

ويوجد كثير من الشخصيات العالمة السلفية التي لا تبلغ هذه الملاحظات عندها مبلغ الانتقاد والاحتجاج العلني، بل تعمل على خدمة توجهها الديني من خلال ربط الاجتهادات المالكية بالأصول (الرجوع إلى الكتاب والسنة حسب فهم السلف). وقد تمكنت بفعل هذه الإستراتيجية من الحفاظ على مواقعها داخل المجالس العلمية الرسمية، رغم المحددات الصارمة التي أصبحت تحكم العضوية فيها.

وقد استغلت السلفية تناقضات السياسة الدينية الجديدة للدولة، فعلى الرغم من وضوح الأسس التي بُنيت عليها هذه السياسة، فإنها تحتوي، كما هو شأن كل سياسة، على جوانب غير مصرح بها، وأحيانًا مصرح بها بلغة دبلوماسية قد تخفي أكثر مما تظهر، فمما أظهره تطبيق هذه السياسة أننا لا نعرف بوضوح من المكلف بتطبيق

الإصلاح في المجال الديني. فكما هو معروف يتم تقديم وزارة الأوقاف، باعتبارها الجهة التي تتولى صياغة السياسة الدينية وتطبيقها، في حين أن هذه الوزارة ليست في الحقيقة سوى مؤسسة من بين مؤسسات أخرى، تشرف على تفعيل السياسة الدينية.

ومن خلال الإجراءات التي واكبت حدث 16 مايو/ أيار 2003، اتضح جليًّا أن السياسة الجديدة لتدبير الشأن الديني تركت هامشًا كبيرًا لتدخل وزارة الداخلية والأجهزة المخابراتية بمختلف أذرعها لضبط الحقل الديني؛ ولتحقيق أهداف غير معبَّر عنها في الخطاب الرسمي. ولذلك نفهم لماذا ظل ملف الحركات السلفية حكرًا على هذه الأجهزة، ولقد ركنت هذه الأخيرة إلى عقيدتها الأمنية المحافظة لتعاود على أساسها اتصالاتها مع السلفيين وإشراكهم بصفة غير رسمية في تدبير الحقول الدينية المحلية مما ضمن من جديد لهم هامشًا من المناورة وحضورًا من حيث النشاط الميداني من جديد.

خاتمة

لقد أتاح لنا تأويل المواقف والسلوكيات والتفاعلات الاجتماعية للسلفية استنتاج عناصر الثقافة السياسية للسلفية مع وصمها بالامتثالية من حيث استنادها إلى المبادئ الأكثر محافظة من الناحية المذهبية والخاضعة بشكل كلي للسلطات السياسية، فرغم التصريح المعلن بالابتعاد عن السياسة فقد كانت، في الواقع، فضاءات تستوعب احتياطيًّا كبيرًا من الطاقة والحماسة والتفاني التام الذي تقوم بإفراغه عن طريق الإغراق في مظاهر التقوى والعبادة وفي اتجاه مسالم للسلطة، وقد أسهمت السلفية، عبر تنظيماتها، في الحشد لفائدة السلطة، وعلى الرغم من توظيفها قاموسًا سياسيًّا حقوقيًّا بعد التضييق عليها، فإنها لم تبتعد عن معالم الامتثالية، ما دامت السلفية تقدم نفسها على أنها تفسير ممكن لهوية الدولة العقدية والمذهبية وليست خارجة عنها.

وبعد أن وجدت امتثالية السلفية تبريرها من داخل القاموس الديني، بدأت تستند إلى خطاب حقوقي سياسي محيل على المظلومية ومطالبًا بالحقوق في مؤشر دال على "اتساع دائرة الدنيوي في خطاب السلفية". لقد التقط السلفيون، بحس سياسي، حاجة الدولة إلى خدمات جديدة مطلوبة منها في الآونة الأخيرة وهي حشد الدعم لمشروعها الديني الجديد شريطة عدم الخروج عن القواعد المحققة للأمن الوطني.

لقد غدت هذه الحركة الدينية حركة سياسية صريحة بوضع نفسها، وبشكل واع، جزءًا لا يتجزأ من الصراع على السلطة، وأصبحت من الأدوات التي تستعين بها السلطة في إستراتيجية النظام السياسي في الحاضر ومن أجل المستقبل.

المراجع

(1) عبد الحكيم أبو اللوز، الحركات السلفية في المغرب (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة أطروحات 79، 2013).

(2) Bryan R. Wilson : Typologie des sectes dans une perspective dynamique et comparative. Archives des sciences sociales des religions. (Juillet- Décembre), 1963/16, P 49-63

(3) عبد الحكيم أبو اللوز، الحركات السلفية في المغرب – بحث أنثروبولوجي وسوسيولوجي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، سلسة الأطروحات 79، 2013).

(4) المصدر السابق، ص 40.

(5) المصدر السابق، ص 43.

(6) يمارس هذا التعليم الديني في مقرات تسمى دور القرآن وتقدم نوعًا من التعليم التعويضي غير النظامي، الذي يوفر فرص التعليم لفئات من كل الأعمار، الأطفال في سن الدراسة الذين لم يلتحقوا بالمدرسة، ثم الشباب والكبار الذين حرموا من فرص التعليم النظامي لسبب أو لآخر وقد وقع تقنين هذا النوع من الخدمة بالقانون المذكور. عبد الحكيم أبو اللوز: الحركات السلفية، ص 162-192.

(7) Wilson, Typologie des sectes, p 53

(8) نعتمد على التيار الأنثروبولوجي السياسي ومن أبرز أعلامه جورج بلدانييه الذي رفض اقتصار السياسة على مجتمعات الدولة ويعمم الوجود السياسي إلى كل الأشكال الاجتماعية: الرمزية، الشخصية، الطقسية. للاستزادة:

Balandier (J), Anthropologie politique, (Paris : PUF, 4éme édition, 1999)

(9) مثال Mennonistes في فرنسا وQuakers في بريطانيا، للاستزادة راجع:

Séguy (J), Sectes chrétiennes et développement. In, Archives des sciences sociale des religions, n◦ 131, Janvier – juin, 1962, p

(10) عبد الحكيم أبو اللوز، الحركات السلفية، ص 370.

(11) محمد أبو رمان، محمد أبو رمان، السلفيون والربيع العربي، سؤال الدين والديمقراطية في السياسة العربية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2013، ص31.

(12) المصدر السابق، ص18.

(13) تأتي في المقدمة حقوق الله التي يختص في حقه المطلق في أن يكون وحده المعبود، والحقيقة أن الله وحده هو صاحب هذا الحق، ولا تنحصر عبادة الله في ممارسة بعض العبادات فقط، فإن احترام كل الحقوق هو في النهاية احترام لحقوق الله، وإن حقوق الأمة لا تسقط بأي حال كما تسقط حقوق الله... هنري لاووست، أصول الإسلام ونظمه في السياسة والاجتماع. ترجمة محمد عبد العظيم علي (القاهرة: دار الدعوة، ط1، دت) ص322.

(14) المصدر السابق، ص361.

(15) المصدر السابق، ص321.

(16) المصدر السابق، ص231.

(17) ابن تيمية، منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة القدرية، تحقيق محمد رشاد سالم، (المدينة المنورة: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ج2، 1406–1986)، ص 422.

(18) محمد المغراوي، أهل الإفك والبهتان الرادون عن السنة والقرآن (مراكش: مكتبة دار القران، ط 1، 2001)، ص89.

(19) المصدر السابق، ص 8.

(20) المصدر السابق، ص 9.

(21) محمد المغراوي، حوار مع أسبوعية الصحيفة المغربية، العدد 142، 26 ديسمبر/كانون الأول1– يناير/كانون الثاني 2003.

(22) الألباني، السياسة الشرعية، شريط مسموع، تسجيلات جمعية الدعوة إلى القرآن والسنة رقم 102/ 1.

(23) عزمي بشارة، في الإجابة عن سؤال: ما السلفية؟ (الدوحة-بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2018)، ص85.

(24) 23 المصدر السابق، ص87.

(25) علاوة على قولهم بوجوب الطاعة فضَّل العلماء الكلاسيكيون بنمط ممارسة السلطة وشروط النفاذ إليها، وهو الجانب الذي لا نجده عند السلفية. عبد الحكيم أبو اللوز: إشكالية الدين والسياسة في الخطاب الإسلامي، خطاب حركة النهضة التونسية نموذجًا، (القاهرة: درا رؤية، 2009) ص 145-148.

(26) سليم بن عيد الهلالي، الفوائد الحسان في حديث ثوبان: تداعي الأمم (دار ابن عفان، الطبعة الأولى، 2001)، ص 115.

(27) محمد أبو رمان، السلفيون والربيع العربي، ص 22.

(28) الهلالي، الفوائد الحسان، ص116.

(29) مبدأ ناظم للعمل السلفي وضعه الألباني، ويعني أن الأولوية للسلفية هي تصفيه العقائد الإسلامية من التصورات الدخيلة والتربية على العقائد الصحيحة.

(30) ديل إيكلمان، المعرفة والسلطة في المجتمع المغربي، ترجمة محمد أعفيف (الرباط: مركز طارق ابن زياد، 2000)، ص 167.

(31) محمد المغراوي، حاجتنا إلى السنة، ص 4.

(32) الهلالي، الفوائد الحسان، ص 29.

(33) أوليفييه روا، عولمة الإسلام، ترجمة لارا معلوف، (بيروت: دار الساقي، 2003)، ص 144.

(34) يعتبر السلفيون الجهاديون أن قضايا التصفية والتربية والابتلاء والجهاد مندمجة في السلفية كوحدة عقائدية غير قابلة للتجزيء.

(35) إن تفسير السلفيين الجهاديين لأحكام أهل الذمة وتنزيلهم على الواقع يكون داعيًا إلى تنفيذ عمليات ضد اليهود والنصارى، ويبقى ترجيح المصالح والمفاسد رهينًا بتقدير المشايخ المؤثرين في هذا التيار، وتقديرهم هذا هو الخيط الفاصل بين الاقتناع بهذه الأحكام وبين تنفيذها.

(36) أثناء محاكماتهم عبَّر شيوخ السلفية الجهادية عن فكرة الامتثالية للسلطة بحيث قال عمر الحدوشي (جهادي سابق): "إننا دعاة ولسنا ثوارًا، وإصدار الأحكام ليس من اختصاصنا، فنحن

دعاة وليس قضاة، فالأحكام من اختصاص السلطان ونوابه". كما قال الفيزازي (جهادي سابق) بأن "تغيير المنكر باليد لا يجوز شـرعًا للأعيان بل للسـلطان، والغنيمة لا تكون إلا في دار الحرب.. والحرب يعلنها أمير البلاد في جيش الإسلام"، جريدة الأحداث المغربية، عدد خاص عن أحداث 16 مايو/ أيار 2003، 8 سبتمبر/ أيلول 2003.

(37) خالد الحروب، التشكيلات السلفية في فلسطين: حدود بيئة نزعت عنها صفتها الفلسطينية. ضمن المؤلف الجماعي: السلفية العالمية، الحركات السلفية المعاصرة في عالم متغير، حرره رول مير، ترجمة محمد محمود التوبة (بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، ط1، 2014)، ص324.

(38) أوليفييه روا، عولمة الإسلام ، ص 9.

(39) محمد المغراوي، الإفك والبهتان، ص 89.

(40) حفاظًا على خطه الامتثالي رفض المغراوي الدعوة التي وُجِّهت إلى تنظيمه للمشـاركة في المظاهرة ضد خطة إدماج المرأة في التنمية التي شاركت فيها جميع الحساسيات الإسلامية الأخرى بما فيها.

(41) محمد المغراوي، الإفك والبهتان، ص 89.

(42) حول الامتداد والتوزيع الجغرافي للسلفية في المغرب، انظر: عبد الحكيم أبو اللوز، الحركات السلفية، ص 217 230-.

(43) محمد المغراوي، في حوار مع أسـبوعية الصحيفة، ع 142، 26 ديسـمبر/ كانون الأول- 1 يناير/ كانون الثاني 2003.

(44) باسـتثناء مرة واحدة وهي عندما دفع المغراوي إلى ذلك بمناسـبة التصويت على التعديل الدستوري القاضي بتعديل سن الرشد عند الملك عام 1980.

(45) محمد المغراوي، في حوار مع أسـبوعية الصحيفة المغربية، ع 142، 26 ديسـمبر/ كانون الأول- 1 يناير/ كانون الثاني 2003.

(46) انظر بعض مقتطفات هذه الرسالة في الحوار الذي أجراه عبد الحكيم الفاخري مع أسبوعية الصحيفة المغربية، ع142، 26 ديسمبر/ كانون الأول1- يناير/ كانون الثاني 2003.

(47) المصدر السابق.

(48) محمد المغراوي، في حوار مع أسبوعية الصحيفة المغربية، العدد 142، 26 ديسمبر/ كانون الأول1- يناير/ كانون الثاني 2003.

(49) المصدر السابق.

(50) محمد الفيزازي، علماء لا عملاء، خذوا حذركم (موقع منير التوحيد والجهاد على الإنترنت)، www.tawhed.ws

(51) حول الأسواق التي تنتدب منها السلفية اتباعها ومصير علميات الاستقطاب، راجع: عبد الحكيم أبو اللوز، الحركات السلفية، ص 309-322.

(52) Kepel (J), La revanche de Dieu. Juifs et musulmans à la reconquête du monde (Pais: Seuil, 1991), p 33.

(53) ماكسيم رو دنسون، ظاهرة التزمت الإسلامية: محاولة إيضاح، ترجمة، هاشم صالح، (بيروت: مجلة الفكر العربي المعاصر، مركز الإنماء القومي، عدد 22، 1985) ص35.

(54) 35-Kepel (J), la revanche..op.cit., p

(55) المصدر السابق، ص 78.

(56) برر المغراوي هذا التوقيف بحرارة الصيف، وأنه لم يكن بإملاء من السلطة، انظر حواره مع أسبوعية الصحيفة، ع 24 مايو/ أيار 2003.

(57) بعد إغلاق دور القرآن تم تفعيل موقع الجمعية على الإنترنت فأصبحت الدروس والمحاضرات تذاع بشكل نشيط على إذاعة القرآن الكريم في الموقع الالكتروني التابع لجمعية الدعوة، www.maghrawi.net

(58) قبل هذه الفترة لم يكن للإسلام المحلي أهمية لدى السلطة بل غلب عليها التقارب مع الإسلام الوهابي، والدليل أن الدولة كانت تمنع الحركات الإسلامية من الحراك السياسي الشرعي لمدة طويلة وفي المقابل سمحت لأطراف أخرى بالدعوة بحرية داخل المجتمع. وفي هذا الإطار يمكن فقط إحصاء عدد الجمعيات المشتغلة بالدعوة على الصعيد الوطني. محمد العيادي وآخرون، في حلقة نقاش حول أحداث 16 مايو/ أيار. انظر: جريدة الاتحاد الاشتراكي، ع7241، 8 يونيو/ حزيران 2003.

أبعاد الصراع في السودان

Dimensions of the conflict in Sudan

الخير عمر أحمد سليمان – ElKhair Omar Ahmed Suleiman*

ملخص

تناقش الدراسة الأبعاد المختلفة للصراع في السودان من منظور تحليلي، وهي تستمد أهميتها من معالجتها لمحددات هذا الصراع وتقديم تفسير علمي للأسباب الرئيسية التي قادت إلى الحرب التي ظلت مستمرة لمدة عام ونصف. وذلك من خلال طرح مجموعة من التساؤلات التي عملت على تشخيص الأبعاد المختلفة للصراع الدائر الآن. وناقشت الدراسة الأسباب المباشرة للوضع الراهن في السودان والتي تمثلت في ظاهرة تعدد الجيوش الموازية (الدعم السريع)، وغياب الحوار السياسي البنَّاء الذي يفضي لتوافق سياسي. وقد اعتمدت الدراسة في سبيل إثبات منظورها على المنهج الوصفي التحليلي وخلصت إلى تعدد الأسباب التي قادت إلى الواقع الحالي ويأتي في مقدمتها غياب المشروع الوطني المتفق عليه، وضعف دور الأحزاب في المساهمة في إنتاج ذلك المشروع، وعجزها عن إنتاج سياسات كلية لإدارة التنوع الذي يعد أحد أبرز المعضلات التي يواجهها السودان؛ إذ كان من نتائجه ضعف البناء الهيكلي للدولة وغياب المشاركة العادلة ضمن إطار ما أسمته الدراسة المشاكل البنيوية المتجذرة التي رافقت الدولة منذ نشأتها. كما أسهم تعدد الجيوش وغياب التوافق السياسي في التسريع بوتيرة الحرب بشكل مباشر. أما أهم الأبعاد الإقليمية والدولية التي أسهمت في استمرار الحرب فتمثلت في الموقع الجيوسياسي الحاكم للسودان، بجانب موارده المتنوعة. وأوضحت الدراسة أن معالجة إشكالية الصراع في السودان تبدأ من مخاطبة جذوره المتمثلة في الاعتراف بالتنوع وإدارته بشكل مرض لكل المكونات الإثنية والثقافية، مع توسيع قاعدة المشاركة والقسمة العادلة للموارد، وجعل السلاح محتكرًا لدى الدولة

الكلمات المفتاحية: السودان، الحرب، الصراع، التوافق السياسي، الأهمية الإستراتيجية.

Abstract

This study analyzes the dimensions of the conflict in Sudan, examining the determinants of the conflict to provide a scientific explanation for the war that has lasted for more than a year and a half. The study then examines the validity of these dimensions.

* د. الخير عمر أحمد سليمان، باحث في العلاقات الدولية-واشنطن.

Dr. ElKhair Omar Ahmed Suleiman, Researcher in International Relations – Washington

Several factors have contributed to the current situation, including the lack of a unified national project, the failure of political parties to contribute to such a project, and their inability to develop comprehensive policies to manage diversity in Sudan. This diversity, exacerbated by the fragmentation of the state and the lack of fair participation, represents a deep-rooted structural problem that has plagued Sudan since its inception.

The study also examines the direct causes of the conflict, such as the proliferation of parallel armies (the Rapid Support Forces as a prime example) and the failure to establish constructive political dialogue and reach consensus (as evidenced by the Framework Agreement). Through a descriptive-analytical approach, the study finds that the ongoing structural problems within the state were an indirect cause of the war. At the same time, the diversity of armies and the lack of political consensus directly accelerated the conflict. The main regional and international factors that contributed to the continuation of the war include Sudan's geopolitical importance and its diverse resources. Ultimately, resolving the conflict requires addressing its root causes: recognizing and managing diversity to ensure inclusion of all ethnic and cultural components, expanding participation in governance, ensuring equitable distribution of resources, and strengthening the state's monopoly on arms.

Keywords: Sudan, war, conflict, regional dimensions, Political consensus,

Strategic importance.

مقدمة

يتفق معظم الذين تناولوا الشأن السوداني على حقيقة أن السودان يتمتع بمقومات النهوض التنموي، وذلك بالنظر للإمكانيات المادية والبشرية التي يتمتع بها، ولكن على الرغم من ذلك، ظل في دائرة مفرغة من عدم الاستقرار السياسي، أو ما يسمى بالـ Vicious Circle. يدور فلكها بين الأنظمة العسكرية والمدنية (انقلاب عسكري تعقبه ثورة شعبية تأتي بحكم مدني)، ويحدث ذلك بسبب العجز أو الكيد السياسي، لتكون المحصلة بؤسًا اجتماعيًّا وفقرًا اقتصاديًّا يفوق احتمال البسطاء الذين ظلوا على الدوام ضحايا لهذه الحلقة المفرغة. وظلت هذه الحال حتى قيام ما اصطلح على تسميته بثورة ديسمبر/كانون الأول في العام 2019، وصاحب هذا المشهد السياسي صراعات وحروب بدأت قبل نيل الدولة لاستقلالها وحتى اليوم.

غير أن الحرب الدائرة منذ الخامس عشر من أبريل/نيسان 2023 تعد حالة مغايرة، بات فيها المواطن جزءًا من دائرة الاستهداف، بعد أن كانت كل الحروب التي اندلعت على مَرِّ التاريخ السياسي السوداني القديم والمعاصر، تدور مواجهاتها بين عسكريين وأهداف عسكرية تحدث في أطراف السودان. دارت معظم مراحل الحرب الحالية داخل المدن، وشردت مئات الآلاف من المدنيين العزل، الذين وجدوا أنفسهم تحت مرمى النيران. غير أن هذا الصراع بين قوتين عسكريتين كانتا يومًا جزءًا من السلطة ذاتها، ارتبط كذلك، بالأهمية الإقليمية للسودان، وعليه فقد استدعى ذلك الانتباه البحثي بغرض الوقوف على المتغير الإقليمي والدولي المؤثر في أسباب الحرب والعوامل التي أسهمت في استمرارها لأكثر من عام ونصف، مع الأخذ في الاعتبار ضرورة فحص مآلاتها على ضوء دراسة الأسباب التي أفضت إليها.

1.اعتبارات منهجية

مشكلة الدراسة

يشهد السودان صراعًا داخليًّا معقدًا، تحول إلى حرب طاحنة، تسببت بأزمة إنسانية ضخمة، ربما تكون من بين الأضخم على مستوى العالم، وتدمير لمقرات البلاد الضعيفة أصلاً، فضلاً عن تداعيات تتجاوز حدود السودان الجغرافية، لتمتد إلى الدول المجاورة. إن العلاقة ما بين الداخلي والخارجي، من الأسباب التي أدت

للحــرب الراهنة، واســتمرارها طوال هذا الوقت، تحتــاج بالفعل إلى بحوث جادة ومعمقــة وتفصيليــة؛ ذلك أن هذا النمط من العداوة بين المتحاربين، واتســاع رقعة الحرب، والعنصر الخارجي المغذي للصراع، كلها عناصر ذات أهمية بالغة في فهم مآلات ما يجري اليوم، ونتائجه داخليًّا وإقليميًّا ودوليًّا.

وتتمحور مشــكلة الدراسة حول العوامل والظروف الداخلية والخارجية التي تسببت بالصراع المسلح الدائر في السودان منذ أبريل/ نيسان 2023 بين قوات الجيش وقوات الدعم السريع، وذلك من خلال طرح التساؤلات التالية:

- ما العلاقة بين غياب الاتفاق على مشروع وطني والحرب الدائرة الآن؟
- ما أثر فشل السياسات الكلية لإدارة التنوع الإثني والثقافي واستمرار الحروب وتمدد خريطة النزاعات في السودان؟
- ما علاقة ضعف دور الأحزاب السياســية كمؤسســات مدنية في أداء دورها واستمرار دورة الصراع في السودان؟
- هــل هناك علاقــة بين الاختلال الهيكلي للدولة الذي أنتج غياب المشــاركة العادلة والحرب في السودان؟
- إلى أي مدى يعتبر وجود ظاهرة الجيوش الموازية سببًا مباشرًا للحرب الحالية؟
- ما دور الاتفاق الإطاري في المساهمة في إشعال الحرب الدائرة الآن؟
- مــا الأهمية الاســتراتيجية للســودان التي كانت من بين أســباب التدخلات الخارجية في شؤونه.

أهمية الدراسة

تعد دراســة الأبعاد المختلفة للصراع في الســودان من المنظور التحليلي ذات أهمية بالغة في فهم وتحليل الأزمة الســودانية وتداعياتها، فهي تســاعد في فك تشابكاتها، وتحديد الجذور المحلية والعوامل الإقليمية والدولية التي تؤجج الصراع؛ مما يسهم في بلورة رؤية أكثر وضوحًا حول طبيعة المشكلة وتحدياتها، وثمة عامل آخر يعزز من أهمية الدراســة، يتمثل في تســليطها الضوء على أدوار القوى الإقليمية والدولية في الصراع الســوداني، وتحليل مصالحها ودوافعها؛ مما يســاعد في تقييم مواقفها،

وتوقع تحركاتها المستقبلية، فضلاً عن أن الدراسة ستسهم في توعية الرأي العام بأبعاد الأزمة السودانية وتداعياتها الإقليمية والدولية، وتسهم في تشكيل رأي عام مستنير يدعم جهود حل الأزمة ودعم الاستقرار في السودان.

أهداف الدراسة

تسعى الدراسة إلى الوقوف على الأسباب البنيوية التي قادت إلى الصراع في السودان.

منهج الدراسة

تم اختيار المنهج الوصفي التحليلي للتعامل مع الدراسة باعتباره منهجًا يهتم بوصف ودراسة الظاهرة حسب تموضعها في الواقع، بجانب اهتمامه -المنهج- بتقديم وصف يتسم بالدقة التي تسهم بدورها في معرفة الأسباب والعوامل التي تتحكم فيها، واستخلاص النتائج لتعميمها، ولعل أهم الميزات التي يتمتع بها المنهج الوصفي التحليلي، هو قدرته على التعبير عن الظاهرة بشكليها الكمي والكيفي. فالتعبير الكيفي يعتمد على الوصف القائم على توضيح الخصائص والتركيز على تقديم المعالجة المطلوبة من خلال استصحاب الماضي والحاضر ومعالجة التجارب الواقعة والأحداث الجارية، سواء في الماضي أو الحاضر، واستكشاف العلاقات التي يمكن ملاحظتها بشكل عقلي(1).

2- جذور الصراع ودواعيه

لم يكن السودان استثناء من بين الدول الإفريقية التي شهدت حالة من عدم الاستقرار السياسي منذ حصولها على الاستقلال، ويعود ذلك بالدرجة الأولى إلى طبيعة الدولة الموروثة من الاستعمار، والتي نهضت وفي داخلها كل مقومات الصراع. ولقد سعى المستعمر البريطاني في الحالة السودانية إلى بلورة نوع ما من الوحدة الشكلية بين أجزاء البلد المختلفة، وذلك بهدف تمكينه من تحقيق مصالحه، بيد أنه لم يقم ببناء اقتصاد متكامل يقوم على قاعدة من العدل الاجتماعي والمساواة في توزيع الخدمات، ليقود ذلك لاحقًا -بعد الاستقلال- إلى خلق حالة من التفاوت والتباين في المستوى الاقتصادي والتعليمي بين أقاليم الكيان الناشئ.

من هنا ظهر مجمل التشـوهات السياسـية والاجتماعية، التي كان لها أثر سالب فيما يتصل بقدرة الدولة الوطنية فيما بعد الاسـتعمار في الاستجابة للمطلوبات السياسية للتكامل الوطني. وقد أسـهم فشـل النخبة السياسية في إدارة التنوع العرقي والإثني في تصاعد حدة الصراع بين أبناء الشعب السوداني وأقاليمه المختلفة.

ومن هنا تبرز مشروعية الربط بين طبيعة نشأة الدولة السودانية بموروثها المشار إليه (العامل الخارجي)، وما تلا ذلك من عدم اتفاق حول مشروع وطني، واتساع خريطة النزاعات والعنف المسـلح الذي يعيشه السودان اليوم، فالدراسة معنيةٌ بالنظر لهذين العاملين من منظور تكاملي، للوقوف على دور البعدين الإقليمي والدولي، مع عدم إغفال المكون الداخلي للصراع، وإلى أي مدى قد أسـهما في تكوين حالة العجز الدائم التي رافقت أداء الدولة السـودانية، وعلاقة ذلك باسـتمرار مشروع الاحتراب الداخلي الذي بدأ قبل الاستقلال واستمر إلى اليوم، وبشكل بات يهدد إمكانية بقاء السـودان دولة موحدة في هذه الرقعة الجيوسياسـية بالغة الأهمية، والتي تعد جزءًا من دوائر تشـمل السـاحل والصحراء، ومنطقة حوض النيل، ومنطقة البحر الأحمر، ومنطقة القرن الإفريقي.

فاستمرار الصراع في السودان منذ ما قبل الاستقلال وإلى اليوم يرتبط بمجموعة من الأسباب، منها ماهو متجذر وهيكلي، وهذا يعني أن هناك أسبابًا ذات جذور تاريخية عميقة رافقت الدولة منذ تأسيسها، وأخرى مرتبطة ببعض التداعيات السياسية والأمنية التي أعقبت ثورة 2019، وقادت مباشرة للحرب الدائرة الآن. وفيما يلي تناول ذلك على النحو التالي:

- **الأسباب البنيوية**

ثمة أسـباب بنيوية يرى الباحث أنها أسـهمت في استمرار الصراع وديمومته منذ ما قبل الاستقلال وإلى اليوم والتي من بينها:

أ. غياب المشروع الوطني المتفق عليه

يمثل المشروع الوطني رؤية شاملة وطويلة الأمد تجمع بين عناصر الهوية الثقافية التي تميز شعبًا عن غيره من الشعوب وأهداف التنمية البنَّاءة، وتسعى لتحقيق التوازن بين

كليهما من جهة، والسعي المُخطط لتحقيق التقدم والازدهار في الحاضر والمستقبل من جهة أخرى(2).

ويرى بعض الباحثين أن غياب المشروع الوطني يعد وصفة مكتملة الأركان لما يسمى بالدولة الفاشلة، التي من سماتها:(3)

- عجز الحكومة المركزية في الدولة عن فرض سلطتها على ترابها الوطني.
- عدم قدرة الحكومة المركزية على تأمين حدودها من الاختراقات الخارجية سواء حدودها البرية أم مياهها الإقليمية أم مجالها الجوي.
- تآكل الشرعية اللازمة للحكم، وانعدام التداول السلمي السلطة فيها، وتفشي الفساد.
- وجود حالة من الانقسام المجتمعي وحدَّة الصراعات القائمة على أسس دينية وعرقية مهدِّدة للوحدة الوطنية.

وباستخدام المعايير والمؤشرات التي تم تناولها أعلاه، يمكن القول: إن غياب المشروع الوطني أضرَّ بتجربة الدولة السودانية وأسهم في تحويل الدولة لساحة صراع واحتراب داخلي منذ الاستقلال وإلى يومنا هذا، فالسودان يواجه تحديات جسيمة في بسط سيطرته على كامل أراضيه، ويعاني من ضعف في توفير الخدمات الأساسية للمواطنين مثل الصحة والتعليم والأمن والغذاء، فضلاً عن صعوبة التفاعل بفعالية مع المجتمع الدولي، ويمكن إرجاع جذور هذا التراجع المستمر في مسيرة الدولة السودانية منذ الاستقلال إلى غياب مشروع وطني واضح متفق عليه لدى القادة المتعاقبين على حكم البلاد، وبالتالي فإن أحد أهم النتائج المترتبة على غياب المشروع الوطني السوداني المتفق عليه هو استمرار الصراعات وتمدد خريطة الحروب بشكل واسع من جهة، وتحول السودان إلى دولة فاشلة وفقًا للمعايير والمؤشرات التي تم ذكرها من جهة أخرى. فالمشروع الوطني الغائب كان من شأنه التركيز على بناء دولة وطنية حديثة، مهمتها الأساسية تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وضمان الحقوق السياسية والاقتصادية والثقافية لجميع المواطنين على قدم المساواة، دون تمييز أو إقصاء لأي مجموعة ثقافية أو دينية. ويمكن القول هنا: إن المشروع الوطني ليس وثيقة يتم إعدادها والاتفاق عليها، ومن ثم وضعها بين دفتي كتاب،

ولكنه مشروع يستخلص من واقع الحركة الفكرية والسياسية والاجتماعية، والتي لا يمكن الوصول إليها بدون إرادة سياسية فاعلة تقودها أحزاب سياسية ومؤسسات مجتمع مدني مهتمة بالقضية الوطنية. ويعتبر غياب هذه الأحزاب وضعف الدور الذي لعبته من بين أهم أسباب الصراع في السودان، بل هي التي تتحمل الجزء الأكبر من مسؤولية غياب المشروع الوطني.

ب. فشل الأحزاب السياسية

تعود ظاهرة الأحزاب السياسية إلى القرن التاسع عشر. أما ظاهرة الحزبية التي تحمل معنى التشيع السياسي فجذورها أبعد من ذلك؛ إذ أن نشوئها ارتبط بنشوء ونمو الظاهرة السياسية، وذلك باعتبار أن وجود نظام سياسي يعني بالضرورة وجود مؤيدين ومتحيزين معه، وكذا الحال وجود متشيعين ضده (4).

وتعد الأحزاب جزءًا رئيسيًّا من أية حياة سياسية معاصرة، بل ويعتمد تصنيف الأنظمة السياسية على طبيعة الواقع الحزبي الموجود داخلها، ولم يعد ممكنًا تصور وجود عمل سياسي وحياة في مجتمع يؤمن بالحرية والتعددية بدون وجود أحزاب سياسية تنخرط في الأنشطة الانتخابية القائمة على التنافس الحر وتقديم أفكار وبرامج متنافسة كأساس للتواصل مع المجتمع بمختلف شرائحه. ويُعرَّف الحزب السياسي بأنه مجموعة من الأفراد يرتبطون بمبادئ وقيم ومصالح مشتركة، ويسعون من خلال ذلك للترويج لأفكارهم بهدف الوصول للسلطة (5). وتتباين وظيفة الحزب السياسي بتباين طبيعة النظام السياسي، بيد أنه في المجمل تقوم الأحزاب السياسية بأربع وظائف رئيسية، وهي (6):

- تجميع المصالح: ويقصد به تحويل مطالب المجتمع إلى بدائل سياسية.
- التنشئة السياسية: وهي عملية تعلُّم القيم والمثل العليا التي تجعل من عضو الحزب فاعلًا في المستقبل وملتزمًا بقضايا مجتمعه.
- تأهيل الكوادر القيادية: وتشمل إعداد الكوادر الحزبية للعب دور في الحياة العامة في إطار التنافس السياسي الذي يفضي لتعزيز المصلحة الوطنية.
- تنمية الوعي السياسي: تتم هذه العملية من خلال رفع مستوى التفكير النقدي

الــذي يُتيح الفرصة لأفراد المجتمع في دعم خيارات أكثر وضوحًا، ومتطابقة مع المصلحة العامة للمواطنين.

- القيام بالدور الرقابي: تُعد عملية الدور الرقابي الذي تقوم به الأحزاب واحدة من أهم الوظائف التي تضطلع بها الأحزاب السياســية، وذلك من خلال أداء هــذا الدور في إطار ما يســمى بالمعارضة النزيهة التــي تقاس درجة نزاهتها بتغليــب المصلحة العامة على المصلحــة الحزبية الضيقة، وهنا يبرز التحدي الأكبر، وهو تقييم دورها وفاعليته. وتقاس فاعلية الأحزاب السياســية بخمسة مؤشرات رئيسية، هي (7):
- الهيكل التنظيمي للحزب: يُقصد به مدى قوة وتماسك هيكل الحزب، وفعالية اتخاذ القرارات فيه.
- القاعــدة الجماهيرية: ترتبــط بعدد الأعضاء والأنصار الذين يدعمون الحزب، ومدى تأثيره في المجتمع.
- البرنامج السياسي: يقوم على مدى وضوح البرنامج السياسي للحزب، وتوافقه مع احتياجات وتطلعات الجماهير.
- القيادة: تستند على جودة القيادة الحزبية، ووجود آليات واضحة لاختيار القادة وتداول السلطة.
- مصادر التمويل: وتتضمن مصادر تمويل الحزب، ومدى شفافيتها واستدامتها.

وفي سياق الحديث عن الأحزاب السياسية من حيث دورها وفاعلية أدائها، نجدها في السودان قد نشأت في منتصف الأربعينات من القرن العشرين، أي قبل الاستقلال وفي إطار الصراع ضد المســتعمر، وقد شــهدت تلك الفترة ميلاد حزب الأشقاء، 1944، وحــزب الأمة القومي، عام 1945، والحزب الشــيوعي، عــام 1946(8). فالأحزاب الســودانية تتســم بنوع من العراقة مقارنة بكثير من نظيراتها في المنطقة العربية، بيد أنها، ورغم هذه الميزة النســبية لكونها قديمة، لم تستطع ممارسة دورها المنوط بها وتطوير أفكارها لمواجهة التحديات التي واجهت الدولة منذ استقلالها وإلى اليوم.

وبتطبيق المؤشـرات آنفة الذكر يمكن القول: إن الأحزاب السياسية السودانية تعيش أزمة عميقة، ولم يكن بوسـعها إنتاج مشـروع وطني متفق عليه، يسـتجيب لقضايا الصـراع السياسـي الذي تطور في كثير من المراحـل إلى حروب طاحنة، كالحرب الدائرة الآن. ومن بين أكثر المؤشـرات خطورة على مسـتقبل السودان في إطار دور الأحزاب السياسية، عجز الأحزاب عن حل معضلة التمويل، التي ربما تقود لتهديد مباشـر للأمن الوطني السـوداني إذا تم اسـتغلالها من بعض الأطراف الخارجية. وبالتالي، فإن الإشـكاليات التي تواجه الأحزاب السـودانية تؤثر بشكل مباشر على مجمل أداء النظام السياسـي وبعض السياسـات المنبثقة عنه، والتي من بينها فشـل السياسات الكلية في إدارة التنوع كأحد أهم أسباب الصراع والاحتراب في السودان.

ت. فشل السياسات الكلية في إدارة التنوع

يُنظر للتنوع الثقافي الموجود في بعض الدول، في كثير من الأحيان، كسـبب لعدم الاسـتقرار المجتمعي، وبالتالي انعدام الأمن المجتمعي. فالمداخل النظرية التقليدية تتعامـل مع التنوع باعتبـاره مهددًا أمنيًّا تجب مقاربته بمدخل أمني، وإن ترتب على ذلك المدخل أو المقاربة استخدام العنف الرسمي للدولة، وذلك بغرض إنتاج هوية رسـمية موحدة للمجتمـع تدعم تحقيق الأمن، بينما نجـد المقاربات الحديثة التي تعاملت مع القضايا الأمنية وقضايا تهديد السـلم المجتمعي تنظر للقضية بعدسـات تحليليـة أعمق، بـل وباتت تنظر للدولة من خلال امتلاكهـا لأدوات القهر المادي علـى أنها -أي الدولة- تشـكِّل أحد مصادر التهديد للتنـوع الثقافي الذي يتمتع به المجتمـع(9). ويعتقد أصحاب هذا المنظـور الجديد أن الدولة تُعد مصدرًا لتهديد التنوع عندما تسـعى لفرض ثقافة الأغلبية على بقية الأقليات، وهو ما يقود لحدوث نزاعات قائمة على أسس إثنية وثقافية، ونجد أن وحدة الدولة واستقرارها لا يتطلبان أحادية الثقافة في المجتمع، بل إستراتيجيات فعالة لإدارة التنوع.

إستراتيجيات إدارة التنوع الثقافي

عمدت الكثير من الدول في القارة الإفريقية في إطار سـعيها لحل مشـكلة التكامل القومي أو ما يُسـمى بالاندماج الوطني، إلى الأخذ ببعض الإسـتراتيجيات، والتي شملت الآتي(10)

- **إستراتيجية الاستيعاب**

تقوم هذه الإستراتيجية على استيعاب الجماعات المتنوعة إثنيًّا وثقافيًّا في إطار الثقافة الرسمية للدولة، أي التي تتبناها الجماعة الحاكمة، وفي كثير من الأحيان يتم استخدام أدوات القهر المادي لخلق مجتمع متكامل قوميًّا، وهو أن تذوب كل الثقافات الموجودة في المجتمع في إطار ثقافة واحدة تحدد معالمها الدولة.

- **الاندماج الوظيفي**

ويقصد بفكرة الاندماج الوظيفي وجود رابطة بين أعضاء المجموعات المتنوعة ثقافيًّا لا تستند على أي معيار ثقافي، ولكنها تقوم على وجود المصالح المشتركة، وتنظر الجماعات المتنوعة ثقافيًّا للجهة الحاكمة في إطار هذه الإستراتيجية على أنها أداة لتمكين الجميع من المحافظة على مصالحهم، وبالتالي هم يقبلون بها ما دامت تؤدي وظيفتها بنوع من الشفافية والعدالة، وعادة ما يتم الأخذ بهذه الإستراتيجية في إطار نظم الحكم الذاتي والفيدرالي.

وباستقراء واقع الدولة السودانية، نجده لم يختلف عن طبيعة الدولة الإفريقية التي تشكلت في فترة ما بعد الاستعمار، من حيث كونها لم تنجح في إقامة بناء سياسي كلي قادر على إدارة التنوع وتأسيس قواعد رشيدة للحكم. وتُعدُّ إشكالية بناء الدولة الموحدة متعددة القوميات، أكبر نقاط الضعف التي واجهت السودان بعد خروج المستعمر.

وقد تفاوتت تجربة الدولة السودانية فيما يتصل بإدارة التنوع ما بين الاستيعاب في إطار نموذج ثقافي واحد، والاستبعاد القائم علي بقاء كل نموذج ثقافي بعيدًا عن النماذج الأخرى دونما تعايش أو اعتراف؛ والتكامل الوظيفي القائم علي إعطاء كل نموذج فرصته في التمتع بخصوصيته والتعبير عنها في إطار البناء القومي.

وقد غلب على التجربة السودانية الأخذ بسياسة الاستيعاب منذ العام 1956 وحتى توقيع اتفاقية سلام أديس أبابا، في عام 1972، والتي تم بموجبها الاعتراف لجنوب السودان وقتها بخصوصيته الثقافية التي تُميزه عن الشمال، وبالتالي كان له الأحقية بموجب تلك الاتفاقية في أن يتمتع بقدر من الحرية في الحفاظ على هويته الثقافية المستقلة.

ونتج عن تبني الدولة السودانية لسياسة الاستيعاب كإحدى إستراتيجيات إدارة التنوع، إلى بروز عدد من الصراعات التي أخذ أغلبها طابع المواجهات المسلحة، وظهور بعض الكيانات ذات الطابع الإقليمي التي كانت لها مطالب تنموية، ولكنها في الوقت نفسه كانت تطالب بإدارة رشيدة للتنوع والاعتراف به كعامل إثراء وليس تهديدًا.

ومثَّلت فترة حكم الفريق إبراهيم عبود نموذجًا لفشل سياسة الاستيعاب، فالإجراءات التي تم تنفيذها إبان الحكم العسكري الأول الذي امتد من العام 1958 وحتى 1964، كانت سببًا في إشعال الحرب بين الشمال والجنوب؛ حيث قامت حكومة عبود بتوحيد مناهج التعليم، وفرض اللغة العربية في الجنوب، وطرد المبشرين المسيحيين، وإقامة المعاهد الإسلامية؛ مما أسفر عن مواجهات عنيفة بين الشمال والجنوب، وقادت آثار سياسة الاستيعاب وتذويب الثقافة الجنوبية لاحقًا إلى انفصال جنوب السودان في العام 2011.

في المقابل، كانت المرة الأولى التي تم فيها تطبيق إستراتيجية الاندماج الوظيفي لإدارة التنوع في السودان، في العام 1972، عبر اتفاقية أديس أبابا، وذلك عندما تم إقرار صيغة الحكم الذاتي الإقليمي للجنوب في إطار دولة السودان الموحدة. ومثَّلت تجربة حكومة الإنقاذ الوطني المحاولة الثانية في إطار الأخذ بإستراتيجية الاندماج الوظيفي لإدارة التنوع.

وقد سعت الحكومة وقتها لتطبيق إستراتيجية الاندماج الوظيفي عبر آليتين، هما(11):

- **المحاولة الأولى**: في نطاق تجربة حكومة الإنقاذ الوطني ترافقت مع اعتماد النظام الفيدرالي كإحدى توصيات مؤتمر الحوار الوطني الذي انعقد في الفترة من 9 سبتمبر/ أيلول–21 أكتوبر/ تشرين الأول 1989.
- **المحاولة الثانية**: تزامنت مع توقيع اتفاقية السلام الشامل في العام 2005، والتي أقرت ما عُرف بدولة واحدة بنظامين.

وبتقييم إستراتيجيتي الاستيعاب والاندماج الوظيفي، يمكن القول: إنهما لم تنجحا في التعامل مع التنوع بالشكل المطلوب، فإستراتيجية الاستيعاب لم تعترف بالآخر وثقافته، ونتج عنها العديد من الحروب في مختلف مناطق السودان، وإستراتيجية الاندماج الوظيفي رغم أنها تقوم على الاعتراف بالآخر وحقوقه الثقافية، وتعد من

بين أفضل الإستراتيجيات لإدارة التنوع، إلا أنها لم تنجح في وضع حد للشعور بالظلم والغبن الاجتماعي الناتجين عن عدم الاعتراف بالآخر، وأحقيته في الحقوق المتساوية مع بقية المكونات الثقافية الرئيسية الأخرى. فأحد الاشتراطات المهمة لنجاح أية إستراتيجية بنَّاءة في إدارة التنوع الثقافي السوداني، هو وجود قاعدة تنموية صلبة تدعم إنفاذ هذه الإستراتيجيات، وتُسهم في إزالة الشعور بالمظلومية التاريخية التي خلَّفتها سياسات النمو غير المتوازن. وقد أفرز هذا الاختلال الهيكلي في بنية السلطة والثروة مجموعة من الحركات المسلحة في مناطق دارفور، وشرق السودان، وكردفان، والنيل الازرق.

ث. الاختلال الهيكيلي وغياب المشاركة العادلة

لقد نشأت الدولة السودانية مأزومة تتسم بالضعف الهيكلي والبنيوي، ومن الطبيعي أن تكون لهذه النشأة تأثيرات واضحة في الهياكل التي اعتُمدت لإدارتها، وارتبط الفعل الناتج عن هذه الهياكل بكل مقومات الضعف المصاحبة للنشأة، وبالتالي تأثرت المقاربة الكلية لمنظومة الأمن الوطني بذلك، فكانت النتيجة الطبيعية أنها نشأت وهي تحمل كل الأدواء والمهددات التي قادت في مرحلة تاريخية محددة لظهور موجة من التمرد والثورة عليها فيما اصطُلح على تسميته بصراع المركز والهامش. وقد أسهم هذا المتغير ضمن منظومة المتغيرات الأخرى، والتي يقف على رأسها غياب المشاركة العادلة في السلطة والثروة، في زيادة حجم التهديد الموجه للأمن الوطني السوداني، وبات مشروع الدولة وبقاؤها نفسه مهددًا بفعل تنامي المهددات آنفة الذكر(12).

والمتتبع لتاريخ السودان السياسي يلحظ أن معضلة الاختلال الهيكلي وغياب المشاركة العادلة ظهرت لبناتها الأولى قبل نيل السودان لاستقلاله؛ حيث أسهم دخول الاستعمار من بوابة السودان الشمالية في تركيز التعليم والتدريب الحديث لإدارة الدولة في الشمال النيلي، وكذلك أسهمت سياسة المناطق المقفولة في حرمان مناطق واسعة من التعليم والانفتاح على العالم الخارجي، وبالتالي فإن هذا الاختلال على مستوى تأهيل الكادر البشري قد ترافق مع غياب سياسة التمييز الايجابي التي عادة ما يؤخذ بها في مثل هذه الظروف لتقليل الاختلال الهيكلي؛ وهو الأمر الذي لم يحدث لا قبل ولا بعد الاستقلال(13).

ووضح ذلك جليًّا في اتفاقية (السـودنة)، في 1953، وهي عملية انتقال إدارة الدولة السـودانية من أيدي البريطانيين والمصريين إلى السـودانيين بموجب الاتفاقية التي منحت السودان الحكم الذاتي. ليشهد العشرون من فبراير/ شباط 1954 تعيين الحاكم العام للسودان أعضاء لجنة السودنة الذين لم يكن من بينهم أي شخص ينتمي لجنوب السـودان وقتها، وعندما تمت إجراءات السودنة، كان نصيب الجنوب ست وظائف فقط من بين أكثر من 800 وظيفة تمت سودنتها، وكانت أرفع وظيفة تقلدها الجنوبيون رتبة مساعد مفتش.

وقاد التعثر الذي صاحب أداء الحكومات الوطنية في معالجة قضايا المناطق المهمشة، إلـى نوع من الشـعور بعدم الرضا، وانعدام الثقـة، وتعميق فكرة ما بات يُعرف في الأدبيات السياسية بالشمال المسيطِر، أو صراع المركز والهامش. وأنتج هذا التصور المتشـكِّل عند أبناء المناطق المهمشـة أرضية مشـتركة لقيام تحالفات سياسية مع الحركة الشـعبية لتحرير السودان، ونتج عن تصادم مشروع الدولة المركزية مع ثورة هذه الأطراف المتحالفة حروبًا امتدت لعقود؛ حيث كان أبرز نتائجها انفصال الجنوب وتكوين دولته المستقلة في العام 2011، واستمرار النزاعات في بقية أطراف السودان (14).

وقد ارتبط الاختلال الهيكلي الذي أفرز عدم المشاركة العادلة في الدولة السودانية، بالنسبة لقطاعات عريضة من أبناء الأقاليم التي لم تحظ بالتنمية أسوة بمناطق وسط السودان بجذور تاريخية سبقت الاستقلال، ويشير تيم نبلوك إلى أن المستعمر سعى منذ مجيئه للسودان، وفي إطار سعيه لإنفاذ إستراتيجيته الاقتصادية، إلى تكوين طبقة مساندة له تكونت من القيادات الدينية، والزعامات القبلية، والتجار وكبار الموظفين، وقام بتقديم الدعم المالي والإداري اللازمين لهم.

وقادت التسـهيلات والمسـاعدات التي قدمها المستعمر لهذه الطبقة في أن يتشكل لديها ما يعرف في الأدبيات السياسـية برأس المال الاجتماعي (Social Capital)، والـذي يعرِّفه روبـرت بوتمان (Robert Putnam) بأنه" مميـزات اجتماعية منظمة تتضمن الشبكات والمعايير والثقة الاجتماعية التي تسهِّل التنسيق والتعاون والمنفعة المتبادلـة". ويضيـف كابتشـي (Kapucu) أمرًا غاية في الأهمية فـي نطاق مقاربته للمفهـوم، وذلـك بتحديـد ثلاث وظائف يلعبهـا رأس المـال الاجتماعي، والتي تشمل(15).

- يسـهِّل رأس المال الاجتماعي الوصول للمعلومات، فكلما حظي الفرد بنصيب وافـر مـن رأس المال الاجتماعـي، زادت فرصته في الحصـول على المعرفة والمعلومات المثمرة.
- يساعد في تعزيز قدرة الإنسان على السيطرة والوصول للمراكز القيادية.
- يُعزز من فرص المشاركة السياسية والتأثير في قضايا الشأن العام.

وتجد الدراسة في إطار مقاربتها لمعضلة الاختلال الهيكلي وغياب المشاركة العادلة كأحد الأسـباب البنيوية للصراع في السـودان، أن استثمار النخبة السياسية في رأس مالها الاجتماعي الذي تشَكَّلَ خلال الفترة الاستعمارية، وعمدت إلى توظيفه خلال فترات الحكم الوطني منذ الاستقلال وإلى ما قبل الحرب الحالية بشكل سالب أضر بعملية الاستقرار السياسي.

وأحد أهم المظاهر السالبة لاستغلال النخبة لرأس مالها الاجتماعي هو أنها عمدت إلـى تبنـي نهج إقصائي أبعد كل المختلفين معها سياسـيًّا، وغير المنتمين لمركزها الاجتماعي والجغرافي، وكانت هذه واحدة من الأسباب المباشرة التي قادت للحرب وسيتم نقاشها في الجزء الخاص بالاتفاق الإطاري.

1- أسباب مباشرة خاصة بالحرب الدائرة الآن

قاد الحراك الثوري الذي انتظم السودان، في الحادي عشر من أبريل/ نيسان من العام 2019، إلى نوع من القطيعة الشاملة مع المشروع السياسي لحكومة الإسلاميين بقيادة الرئيس عمر البشير بعد فترة حكم امتدت لثلاثين عامًا، وقد تضافرت عوامل عديدة أدت للسـخط الشـعبي العام ضد النظام الحاكم، والتي مـن بينها تدهور الأوضاع الاقتصاديـة، وتردي الخدمـات الصحية والأمنية، وغياب الحريات، واتسـاع رقعة انتهاكات حقوق الإنسـان. والدراسـة في إطار بحثها عن الأسباب المباشرة للحرب تسـتصحب معها ميراث تجربة النظام السـابق، خاصة في الجانب المتعلق بالتركة العسـكرية والأمنية المثقلة التي خلَّفتها ثلاثـون عامًا من حكم الإسلاميين. وعليه، يمكن حصر الأسباب المباشرة للحرب الحالية في الآتي:

أ. وجود الجيوش الموازية

شـــهدت بعض دول الشـــرق الأوســـط في الســـنوات الأخيرة تراجعًا فـــي احتكار الجيوش الوطنية للقوة العســـكرية، مع تنامي نفوذ العناصر المســـلحة غير النظامية والتـــي باتـــت تُعرف بـ(الجيوش الموازية) أو الفاعلين من غير الدولة (None State Actors)، وتضم تشكيلة واسعة من الجهات الفاعلة، والتي منها فلول أو أجزاء من الجيوش النظامية، والميليشيات المسلحة، والكتائب المناطقية، والجماعات الطائفية، والأجنحة العســـكرية للأحزاب، والتشكيلات الشـــعبية، والفيالق الثورية والتنظيمات العشائرية(16).

وقد تمكنت هذه الجيوش الموازية في نطاق تطورها ومنافستها للجيوش النظامية من فرض سيطرتها على مناطق ذات كثافة سكانية عالية في بعض الدول الإفريقية، وذلك عبر الاستفادة من حالة الفراغ السلطوي الذي شهدته تلك البلدان، والتي يأتي على رأســـها دولة ليبيا، واليمن، والعراق، وسوريا، ولبنان، والصومال، ونيجيريا، وجنوب الســـودان، وجمهورية السودان. ولعب ضعف الســـلطات السياسية في تلك البلدان دورًا مؤثرًا لجهة مساعدة الجيوش الموازية في تمكين نفسها اقتصاديًّا، بجانب تعزيز علاقاتها ببعض الأطراف الخارجية؛ الأمر الذي مكَّنها من تطوير ترساناتها العسكرية، ومنحها القدرة على خوض مواجهات عســـكرية لاحقًا ضد الجيوش النظامية لتلك البلدان. وما تجربة قوات الدعم الســـريع في الســـودان ببعيد؛ إذ تمثل أحد نماذج الجيوش الموازية، والتي باتت طرفًا رئيســـيًّا في الحرب الدائرة الآن في الســـودان، وفي مواجهة الجيش النظامي للدولة. ونحاول في الأسطر القادمة تناول تاريخ هذه الظاهرة في السودان.

- **الجذور التاريخية للميليشيات القبلية في السودان**

تعد ظاهرة الميليشيات القبلية من الظواهر القديمة التي تضرب بجذورها في التاريخ السياسي والعسكري السوداني، وقد ارتبط تكوين هذه الميليشيات التي باتت تشكِّل جيوشًـــا موازية للجيش الرســـمي للدولة بدواعي مواجهة خصوم يتخذون من حرب الغوريلا أو العصابات أسلوبًا، ولم يكن بمقدور الجيش السوداني مواجهة هذا النوع من التكتيكات الحربية سوى بتكوين ميليشيات قبلية مساندة، حسب رأي الكثير من العسكريين.

مرَّت تجربة تسليح القبائل والاعتماد عليها كميليشيات غير نظامية لتنفيذ مهام أمنية وعسكرية بمراحل عدة، ويُمكن حصرها تاريخيًّا عبر المحطات التالية (17):

المرحلة الأولى: كانت في مديرية أعالي النيل بجنوب السودان سابقًا، وترافق ذلك مع تمرد 1963، والذي وجد فيه الجيش نفسه مجبرًا على تسليح قبائل النوير والدينكا والمورلي. وجرى التسليح بواسطة السلاطين وبعدد محدود من الأسلحة الخفيفة بغرض تمكين أفراد القبائل من حماية ممتلكاتهم.

المرحلة الثانية: كانت في عهد الرئيس جعفر النميري وعُرفت تاريخيًّا بقوات المراحيل، والتي ابتُدعت لحماية قطعان الماشية، وكما هو معلوم فإن فترة السلام والاستقرار النسبي التي شهدها السودان عقب توقيع اتفاقية أديس أبابا، عام 1972، أتاحت للرعاة من قبائل الرزيقات والمسيرية التحرك جنوبًا بحثًا عن الماء والمرعى.

المرحلة الثالثة: كانت عقب الانتفاضة، 1985، وكانت في منطقة جنوب كردفان، وذلك عقب تصاعد العمليات العسكرية التي شنَّتها الحركة الشعبية بقيادة جون قرنق. وكان اللواء فضل الله برمة ناصر، الذي كان يشغل منصب وزير الدفاع وقتها، المشرف على العملية، وكانت تلك الخطوة ترمي لتسليح قبائل التَّماس للدفاع عن أنفسهم. وتطورت الفكرة الخاصة بتسليح القبائل تحت إشراف رئيس الوزراء، الصادق المهدي، تحت اسم قوات الدفاع الشعبي، وقد ترافق المُضي في هذه الفكرة مع تراجع أداء الجيش في مواجهة قوات الحركة الشعبية التي كثفت من هجماتها. وكان التركيز وقتها على الاستعانة بقدامى العسكريين من الجيش والشرطة. وقام مجلس الوزراء بإجازة مشروع قوات الدفاع الشعبي، ولكنها لم تنفذ بسبب إطاحة الإسلاميين بالحكومة المنتخبة.

المرحلة الرابعة: كانت في عهد حكومة الإنقاذ الوطني برئاسة البشير، والذي قام في أولى خطواته بتنفيذ فكرة الدفاع الشعبي، وتم تكوينها وفق أسس أيديولوجية ارتبطت بتوجهات النظام الجديد، وقد تخطى عددها حاجز المئة ألف مقاتل. تم حلها في العام 2019 بعد سقوط النظام.

المرحلة الخامسة: كانت وثيقة الصلة بحدثين كبيرين، هما: إنتاج النفط وتصديره في العام 1999، وما عُرف بتمرد دارفور في العام 2003، ليتم تكوين ميليشيات

الجنجويد لدعم القوات المسلحة، وتُشير الإحصائيات وقتها إلى أن حجم قطع السلاح المتداولة بلغ مليون قطعة سلاح. ومن المفارقات التي نتجت عن تسليح القبائل لحماية منابع النفط، أن هذه القبائل نفسها تمردت على الدولة في العام 2012، وأجبرت الحكومة على تقديم مكافآت مالية وسياسية كبيرة لضمان ولائها. المفارقة الثانية هي أن الميليشيات التي تمت الاستعانة بها لمحاربة تمرد دافور، قامت بارتكاب جرائم إبادة نتج عنها اتهام مسؤولين حكوميين بارتكاب جرائم الإبادة الجماعية، وكان على رأسهم الرئيس عمر البشير؛ مما أجبر الحكومة على تغيير اسم تلك الميليشيات إلى قوات حرس الحدود بعد صدور قرارات مجلس الأمن الدولي برقم 1556 لعام 2004، والتي تطالب الحكومة السودانية بنزع سلاح "الجنجويد" ومحاكمة قادتها، وعلى رأسهم موسى هلال.

المرحلة السادسة: وتعد الأهم في تاريخ تكوين الميليشيات، والتي أصبح لها دور واضح ومباشر في الحرب الدائرة الآن. حيث ترافق تكوين قوات حرس الحدود، في عام 2004، بزعامة موسى هلال مع استدعاء محمد حمدان دقلو الشهير بحميدتي للعمل مع ابن عمه، وسرعان ما نشب خلاف بين الرجلين، ليخرج حميدتي مغاضبًا صوب جنوب دارفور في العام 2006. ولدواع أمنية، قررت حكومة البشير قطع الطريق عليه ومنعه من التمرد على الدولة، فقام البشير باستدعائه؛ حيث التقى به في القيادة العامة للجيش، ونجح في كسبه لصالحه، ومكّنه من تكوين قوات الدعم السريع، ولاحقًا استعاض عن موسى هلال بحميدتي ومنحه رتبة عميد.

المرحلة السابعة: كانت حاسمة في بلورة ملامح ما يُعرف الآن بقوات الدعم السريع؛ إذ قام عمر البشير، في عام 2013، بإصدار مرسوم جمهوري سُميت بموجبه قوات الدعم السريع، وقُضي بتبعية هذه القوات إلى جهاز الأمن والمخابرات الوطني، وكان لها دور بارز في قمع الاحتجاجات الشعبية، والتي راح ضحيتها ما لا يقل عن مئة شخص. وتجدر الإشارة إلى أن التطور العسكري والقانوني الذي رافق مسيرة هذه القوات، ارتبط معه تطور آخر وهو وضع حميدتي يده على جبل عامر الغني بالذهب، وعلى عدد كبير من مناجم الذهب في دارفور، وبالتالي باتت قوات الدعم السريع قوة تمتلك قدرات عسكرية ومالية هائلة.

ويمثل قرار فك الارتباط بينها وبين جهاز الأمن التطور الأهم في مسيرة قوات الدعم السـريع، وذلك عندما أقر البرلمان، في العام 2017، قانون قوات الدعم السـريع، ووصفها بأنها قوات عسكرية قومية تتبع للقوات المسلحة، وتعمل تحت إمرة القائد الأعلـى للجيـش. هذا التطور خلق من هذه القوات قوة موازية للجيش، وخصصت لها ميزانيات مفتوحة للتدريب والتسـليح؛ الأمـر الذي حوَّلها لقوة ضاربة. في عام 2019، عُدِّل قانون قوات الدعم السريع لتصبح قوات مستقلة عن الجيش لها أحكامها الخاصة.

ويرى الباحث أن ثمة ملاحظات يمكن إبداؤها هنا، وهي أن ظاهرة الجيوش الموازية والتي مثلتها هنا قوات الدعم السـريع نموذجًا كانت أحد أهم الأسـباب المباشـرة للحرب الدائرة الآن في السودان، ويمكن النظر لذلك من عدة زوايا:

- **الزاويـة الأولى**: وجود هـذه القوات كقوة موازية للجيش، لهـا قدراتها المالية والعسكرية التي تفوق في بعض جوانبها قدرات الجيش النظامي نفسه.
- **الزاويـة الثانية**: تتمثل في تشـكيل هذه القوات والاسـتقلالية التي تمتعت بها، والدور الذي لعبته سلبيًّا أو إيجابيًّا يقع ضمن دائرة المسؤولية المباشرة للقوات المسلحة، والتي وظفتها في مرحلة من المراحل في دارفور للقضاء على التمرد. وقد مارست قوات الدعم السريع وقتها قتلًا ونهبًا وحرقًا للقرى وإبادة للمكونات الإفريقية من سكان دارفور. وكانت تفعل ذلك تحت سمع وبصر الدولة.

ورغم التسليم بأن وجود الدعم السريع كجيش مواز أحد الأسباب المباشرة للحرب، إلا أن الترتيبات السياسية التي أعقبت سقوط البشير، والتي من بينها الاتفاق الإطاري كانت ضمن العوامل المباشرة كذلك.

ب. الاتفاق الإطاري

يُمثل الاتفاق الإطاري وثيقة سياسـية لتدشـين مرحلة انتقال سياسي يقودها مدنيون لمدة عامين وتنتهي بإجراء انتخابات، وقد تم توقيعها في الخامس من ديسمبر/ كانون الأول من العام 2022، وبحضور إقليمي ودولي تتقدمه الآلية الثلاثية للأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي والإيقاد بين المكون العسـكري وقوى الحرية والتغيير المجلس المركزي وعدد من الأحزاب والتنظيمات والتجمعات المهنية والحركات والمسلحة.

بنود الاتفاق والأطراف الموقِّعة

يشتمل الاتفاق الإطاري على خمسة محاور رئيسية، وهي(18):

1. المبادئ العامة.
2. قضايا ومهام الانتقال.
3. هياكل السلطة الانتقالية.
4. الأجهزة النظامية.
5. قضايا الاتفاق النهائي.

وتضمن الاتفاق الإطاري وضع حد للدور السياسي للجيش، وقصر دوره ضمن مجلس الأمن والدفاع تحت سلطة رئيس الوزراء، بينما لم يحسم الاتفاق بشكل نهائي القضايا ذات الصلة بإصلاح قطاع الأمن. وقام بتحديد مدة الفترة الانتقالية بعامين تبدأ من لحظة تسلُّم رئيس الوزراء لمهامه الدستورية، والذي يُعتبر كذلك -رئيس الوزراء- قائدًا أعلى للقوات المسلحة. ولعل أبرز القضايا ذات الصلة بالمؤسسة العسكرية التي اشتمل عليها الاتفاق الإطاري، حظر تكوين الميليشيات العسكرية وشبه العسكرية، مع حظر مزاولة القوات المسلحة للأنشطة الاستثمارية، باستثناء تلك المرتبطة بالتصنيع الحربي. وفي قسم المبادئ العامة تحدث المبدأ الخامس عن الضرورة في أن تضمن الدولة وتدعم وتحمي حرية المعتقد والممارسات الدينية والعبادة لكل الشعب السوداني، وأن تقف الدولة على مسافة واحدة من الهويات الثقافية والإثنية والجهوية والدينية وألا تفرض الدولة دينًا على أي شخص وتكون الدولة غير منحازة فيما يخص الشؤون الدينية وشؤون المعتقد والضمير.

وفي المقابل، واجه التوقيع المبدئي للاتفاق الإطاري معارضة من التيارات الإسلامية؛ وذلك بحجة أنه يضع اللبنات الرئيسية لمشروع علمنة الدولة، في حين عارضه بعض المؤيدين للحراك الثوري بحجة أن لا شراكة أو تفاوضًا مع القوات المسلحة باعتبارها شريكًا غير مؤتمن. وشملت قائمة الموقعين على الاتفاق الإطاري حزب الأمة القومي، والمؤتمر السوداني، والتجمع الاتحادي، والمؤتمر الشعبي، والاتحادي الحسن الميرغني، والتحالف الوطني السوداني، والجبهة الثورية الهادي

إدريس، وحزب البعث القومي بقيادة كمال بولاد، وتجمع المهنيين "ب"، بينما حملة المقاطعين للاتفاق شملت الكتلة الديمقراطية بقيادة مني أركو مناوي وجبريل إبراهيم، والاتحادي الأصل بقيادة جعفر الميرغني، ورئيس تنسيقيات شرق السودان، الناظر ترك، وبقية القوى السياسية.

ويرى الباحث أن الاتفاق الإطاري كان أحد أهم أسباب اندلاع الحرب الدائرة الآن. فالاتفاق الإطاري يُمثل قفزة غير طبيعية على الواقع الموجود، وذلك من واقع أن القوات المسلحة في السودان باتت جزءًا من العملية السياسية لعقود، وأُتيحت لها الفرصة طوال هذه الفترة الممتدة من العام 1958 وإلى اليوم لأن تبني لها شبكة مصالح اقتصادية كبيرة، ورغم الإقرار بأن الواجب الدستوري للجيش هو حماية الدستور وكامل أراضي السودان، بيد أن رأس المال السياسي والاقتصادي والاجتماعي الذي بنته بشكل متراكم، لا يحتمل من وجهة نظرها أن تتركه خلفها وتعود لثكناتها كما يُطالب المدنيون عبر عدد من البنود الواردة في الاتفاق الإطاري. ولعل البند المتعلق بحرمان الجيش من أن يكون وزير الدفاع، في الحكومة الانتقالية المرتقبة، عسكريًّا، يصب في اتجاه نسف الثقة غير الموجودة. وتُعد الجزئية آنفة الذكر من نقاط التصادم الكبيرة التي قادت ضمن عوامل أخرى إلى أن تكون القوات المسلحة طرفًا في معادلة الصراع حول السلطة، مع الأخذ في الاعتبار أن الجيش ظل حاكمًا منذ العام 2019 وإلى اليوم، وهم يرون أن خروجهم عن معادلة الحكم قد يكشف ظهر مصالحهم وربما يجعلهم في لحظة جزءًا من المساءلة القانونية.

الأمر الآخر، هو موضوع الإصلاح الأمني والعسكري الذي أُسند في هذه الاتفاق الإطاري للحكومة المدنية وليس للمؤسسة العسكرية. ويبدو موضوع دمج قوات الدعم السريع في القوات المسلحة من بين أعقد القضايا التي قادت للحرب بشكل مباشر، رغم أنه خُصِّصت لها آلية محددة، وهي ورش العمل التي تم عقدها لبحث الدمج والمدة الزمنية المقررة له وموضوع القيادة والسيطرة الخاص بالقوات المدمجة. وقد اقترح الدعم السريع مدة 10 سنوات لإكمال الدمج، بينما أصر الجيش على أن يتم الدمج خلال عامين فقط. فالدعم السريع لا يريد أن يفقد مكاسبه الضخمة على المستوى الاقتصادي والسياسي بسبب عملية دمج سريعة، بينما القوات المسلحة ترى أن إكمال الدمج خلال 10 أعوام يجعل من مهمة الدمج غير ممكنة، إن لم تكن

مستحيلة، بسبب القوة التي يُمكن أن تتوافر للدعم السريع بعد عشر سنوات من التدريب والتسليح والقدرة المالية.

ثمة عامل آخر جعل من الاتفاق الإطاري مشروعًا للاصطفاف والاصطفاف المضاد، وهو غياب بعض القوى المؤثرة، والتي يأتي على رأسها الكتلة الديمقراطية بقيادة مني أركو مناوي وجبريل إبراهيم، والاتحادي الأصل بقيادة جعفر الميرغني، ورئيس تنسيقيات شرق السودان، الناظر ترك، وغيرها من التيارات الأخرى الذين لم يكونوا طرفًا في إعداد مسودة الاتفاق الإطاري بل طُلب منهم التوقيع عليه، ولعب ميراث عدم الثقة بين كتلة الحرية والتغيير (المجلس المركزي) والحرية والتغيير (الكتلة الديمقراطية) دورًا في جعل الاتفاق يبدو معزولاً، وأثَّر ذلك على تسويق الاتفاق وعدم التعاطي الإيجابي معه من قبل غير الموقِّعين عليه، والذين اختاروا لاحقًا الوقوف مع القوات المسلحة، فيما وقفت القوى الموقِّعة على الاتفاق الإطاري على الحياد كما تُصرح بذلك، ولكن وفق رأي الكثير من المراقبين فإنها وفرت الدعم والغطاء السياسي للدعم السريع في الحرب الدائرة الآن.

واستنادًا لما تمت مناقشته في هذا المحور، نخلص إلى أن هناك أسباب بنيوية متجذرة كانت سببًا غير مباشر للحرب، والتي شملت غياب المشروع الوطني المتفق عليه، وفشل الأحزاب السياسية، وفشل السياسات الكلية لإدارة التنوع والفشل الهيكلي وغياب المشاركة العادلة على مستوى السلطة والثروة، بينما مثَّلت ظاهرة الجيوش الموازية التي جسدها وجود الدعم السريع وإشكالية دمج قواته في الجيش السوداني وفق رؤية مشتركة، بجانب مشروع الاتفاق الإطاري والقضايا الخلافية العميقة التي تضمنها، وما نتج عن ذلك من اصطفاف واصطفاف مضاد، الأسباب المباشرة التي قادت للحرب التي بدأت في الخامس عشر من أبريل/ نيسان 2023، ولا تزال مستمرة إلى اليوم. ثمة تساؤل حول ما إذا كانت العوامل الداخلية وحدها هي التي قادت للحرب أم أن هناك دورًا للقوى الإقليمية والدولية في إشعال فتيل الحرب في السودان؟ وما الأبعاد الرئيسة لهذا الدور؟ هذا ما يتناوله المحور الخاص بالأبعاد الإقليمية والدولية للصراع الدائر في السودان.

الأهمية الاستراتيجية والأبعاد الخارجية للصراع

تسعى كل دولة في إطار تحركها على المستوى القطري أو الإقليمي أو الدولي لتحقيق ما اصطُلح على تسميته بالمصلحة الوطنية، والتي تنصرف لجهة السعي لتحقيق ما تؤمن به في أنه يُمثل مصلحة عليا بالنسبة لها، ويشمل ذلك اختيار الوسيلة المناسبة لتحقيق تلك الأهداف بالطرق السلمية، وإن تعذر تحقيقها بالشكل السلمي، سعت لتحقيقها بالوسائل غير السلمية (19).

وبناء على المفهوم أعلاه، يقوم الباحث بفحص الأبعاد الإقليمية والدولية للصراع الراهن، من خلال بيان أهمية السودان الاستراتيجية، وتأثير ذلك، على مصالح العديد من القوى الإقليمية والدولية، وتشمل الآتي (20):

1. الموقع الإستراتيجي الحاكم

يتمتع السودان بأهمية إستراتيجية متزايدة، نظرًا لموقعه الجغرافي الحاكم، وذلك من واقع ارتباطه بمنطقتين حيويتين من المنظور الجيوسياسي، وهما منطقتا البحر والقرن الإفريقي اللذان تربطهما علاقة اعتماد متبادل، بمعنى أن ما يحدث في أي منطقة منهما يؤثر على الأخرى بشكل مباشر في إطار معادلة التنافس الدولي حول المصالح. وبالنظر لكون السودان يمتلك حدودًا بحرية على ساحل البحر الأحمر بطول نحو670 كلم، فإن ذلك يجعله في قلب معادلة التنافس الدولي حول المصالح، فموقعه الإستراتيجي المهم الرابط بين شمال وجنوب البحر الأحمر، يُعطي القوى المتنافسة عليه ميزتين أمنيتين، وهما: تأمين الحصول على مصادر الطاقة من خلال حماية خطوط الملاحة البحرية في هذه المنطقة، وتعزيز قدرة القوى الإقليمية الدولية المتنافسة على السودان من التمدُّد نحو منطقة قوس الأزمات وعدم الاستقرار التي تضم الشرق الأوسط وغرب المحيط الهندي والقرن الإفريقي بسهولة.

2. وفرة الموارد الطبيعية والمواد الخام

يتمتع السودان بوفرة ظاهرة في الموارد والثروات الطبيعية، والتي تشمل الزراعة، والثروة الحيوانية، والذهب، واليورانيوم وغيرها. ففي مجال الزراعة، يُعد أكبر منتج زراعي في إفريقيا والشرق الأوسط؛ إذ يمتلك ما يزيد عن 175 مليون فدان من

الأراضي الصالحة للزراعة (الفدان يساوي 4200 متر مربع)، ويُنظر إليه باعتباره "سلة غذاء" محتملة للمنطقة وخارجها، ويعتبر واحدًا من أكبر 10 منتجين عالميين للذرة الرفيعة، وهو محصول غذائي مهم لملايين البشـر في جميع أنحاء العالم، ويمتلك موقعًا جيوسياسيًّا مميزًا يساعد في نقل منتجاته لمختلف بلدان العالم. وكذلك نجده يمتلك ثروة حيوانية تُقدر بأكثر من 108 ملايين رأس من الماشـية. أما على صعيد إنتاج الذهب، فيعد من الموارد الاقتصادية المهمة بالنسبة للسودان، خاصة بعد الفترة التي أعقبت انفصال جنوب السودان، وخلال عام 2022، بلغت قيمة صادرات الذهب أكثـر مـن ملياري دولار، وهو ما يمثل أكثر من نصف إجمالي صادرات السـودان، ووفقًا لمجلس الذهب العالمي، فإن هذا الإنتاج يضع السـودان في المرتبة السادسة عشـرة من حيث إنتاج الذهب في العالم، والرابع على مسـتوى الإنتاج الإفريقي، وتُعد دولة الإمارات العربية المتحدة الوجهة الرئيسـية لصادرات الذهب السـودانية بمبلغ يقدر بـ2.29 مليار دولار في عام 2022، وإيطاليا (18.7 مليون دولار)، ومصر (15.2 مليـون دولار)، وتركيا (2.2 مليون دولار)، وفقًا لمرصد التعقيد الاقتصادي التابع لمعهد ماساتشوستس للتكنولوجيا(21).

3. البحر الأحمر موردًا اقتصاديًّا

قام معهد Kiel Institute for the World Economy بنشـر دراسة، في مارس/ آذار 2011، عن موقع أتلانتيس في البحر الأحمر عن جدوى إمكانية اسـتخراج المعادن من البحيرات الحرارية، والجدير بالذكر هنا هو أن هذه البحيرة محور الدراسـة تقع ضمـن الحدود الوطنية لجمهورية السـودان. وخلصت إلى نتيجـة مفادها أن قيمة المعادن الموجودة بها، والتي تشـمل الفضة والنحاس والزنك تصل إلى أكثر من 8 بلايين دولار.

واسـتنادًا على الدراسـة أعلاه، قامت شركة حقول الماس الكندية المحدودة، والتي ركزت في دراسـتها على نفس البحيرة أتلانتيس أوديب، التي تقع على عمق 2200 متر وتغطى مسـاحة 60 كيلو مترًا مربعًا وتتميز بارتفاع الضغط والحرارة التى تصل إلى 68 درجة مئوية وتزيد نسبة الملوحة فيها إلى أكثر من 7 مرات عن مياه البحر. تحوي هذه البحيرة تركيزات عالية من المنجنيز، والحديد، والكادميوم، والمولبيدينوم، والكوبالت، والنحاس، والنيكل، والرصاص، والزنك. ويشير الدكتور أحمد هاشم، في

ذات السياق المتصل بأهمية هذه البحيرة، إلى دراسة نُشرت، في أغسطس/ آب 2024، ذكرت أن البكتيريا التي تعيش على سـطح بحيرة أتلانتيس المعدنية فى مقاطع غاز الكبريت، تلعب دورًا غاية في الأهمية فى أكسدة غاز الميثان، وبالتالي تساعد بذلك في خفض الاحتباس الحراري، كما تُعد مثل هذه البكتيريا مصدرًا مهمًّا في صناعات التقنية الحيوية الطبية والصناعية نسـبة لقدرتها على تحمل درجات الحرارة العالية. والجدير بالذكر هنا أن الحكومتين، السودانية والسعودية، قد شكَّلتا، في عام 1974، لجنة مشتركة لاستغلال المعادن في قاع البحر الأحمر، وذلك بسبب صعوبة التعرف على الحدود الوطنية في قاع البحر (22). ويرى الباحث أن تكامل عنصري الموقع الإستراتيجي، ووفرة الموارد الطبيعية تُعد من أهم دواعي التنافس الإقليمي والدولي على السودان منذ الفترة الاستعمارية الأولى وإلى تاريخ اندلاع الحرب في الخامس عشـر من أبريل/ نيسـان 2023. وتجدر الإشـارة هنا إلى أن حدة التنافس الإقليمي والدولي قد ازدادت وتيرتها بعد سـقوط نظام الرئيس السـابق، عمر البشير، ويرجع ذلك لحالة الفراغ السياسـي والأمني التي خلَّفها سـقوط النظام الذي استمر مُحكِمًا قبضته السياسـية والأمنية لفترة تقارب الثلاثين عامًا. وقد اسـتثمر كثير من الأطراف الخارجية في هذا الواقع، وسـعى لتجييره لمصلحته عبر مدِّ خطوط التحالفات مع مختلف القوى المدنية والعسكرية؛ الأمر الذي كان له انعكاسات مباشرة على الصراع في السودان، ومن ثمَّ تطور فيما بعد إلى حرب مباشرة تجاوزت العام ونصفًا. وهذا الأمر يستدعي النظر لطبيعة مصالح كل الأطراف المتنافسة على السودان، والتي أسهم تنافسها، والطريقة التي أُدير بها في تصاعد حدة الصراع القائم الآن.

خاتمة

مثلت ظاهرة عدم الاسـتقرار بفعل تنامي الصراعات الداخلية في السـودان، والتي تحولت في أوقات كثيرة إلى حروب طاحنة أقعدت التنمية وهددت السلم المجتمعي، أمرًا مقلقًا لكثير من الباحثين والمهتمين بالشأن السوداني. فالسودان لا يستمد قيمته كدولة قُطرية منكفئة على نفسـها، ولكن تأتي أهميته من خلال كونه جزءًا من حالة إقليمية أوسع، ويتمظهر ذلك في كونه جزءًا مهمًّا من منطقة القرن الإفريقي والبحر الأحمر، التي تُعد أحد مسارح التنافس الدولي حول المصالح والنفوذ. وقد حفزت الإشـكاليات البنيوية المتجذرة التي رافقت الدولة منذ تأسيسـها، على خلق أسباب

الصراع العنيف الراهن، وتشـــمل هذه الإشـــكاليات البنيوية، غياب المشروع الوطني المتفق عليه وطنيا، ويُعد وجود هذا النوع من المشروعات المتفق عليها أمرًا حاسمًا لجهـــة تمكيـــن الدولة من بناء رؤية كلية تنطلق منها في إنجاز التنمية داخليًّا، وإدارة التنافس حول المصالح خارجيًّا، وتتحمل الأحزاب السياسية السودانية بحكم طبيعة تكوينها القدر الأكبر من المسؤولية في غياب هذا الحُلم الوطني المجمع عليه.

وقاد ضعف هذه المؤسســـات المدنية إلى أن باتت عاجزة عندما تولت الســـلطة في أن تبتدع ما ناقشته الدراسة ضمن الأسباب البنيوية للصراع في السودان، سياسةً كليةً لإدارة التنوع، وتجدر الإشارة هنا إلى أن المؤسسة العسكرية ومن خلال اضطلاعها بأدوار سياســـية عبر تاريخ الســـودان، تتحمل جزءًا مقدرًا فيما يتعلق بالفشل في تبني سياسات كلية لإدارة التنوع، ونتج عن هذا الفشل اختلال هيكلي أضعف قدرة الدولة على التعبير عن التنوع بما يضمن مشـــاركة عادلة بين مختلف المكونات الســـكانية السودانية. ونتج عن ذلك التهميش الشعور بالغبن وانعدام المساواة في التنمية، وقاد ذلك لظهور بؤر من الصراعات غطت كل جغرافيا السودان.

في ظل المعطيات المشار إليها، والتي تشكَّلت عبر الحقب السياسية المختلفة، حدث نوع من الفراغ السياسي في العام 2019 بعد سقوط نظام الرئيس السابق، عمر البشير، الذي كان حاكمًا لفترة ثلاثة عقود. وفتح غياب مؤسسات الدولة، خاصة الأمنية منها في ظل دورة صراع سياسي حاد الباب أمام حركة تدخل خارجي كبير، في الحرب التي اندلعت في الخامس عشر من أبريل/ نيسان 2023، مدفوع بالأهمية الإستراتيجية للسودان السودان وموقعه الجغرافي الحاكم، وقاعدة الموارد الضخمة التي يتمتع بها.

ويمثل استمرار الصراع في السودان منظورًا إليه من زاوية تعدد الأقاليم التي يُعد جزءًا منها، أمرًا فيه خطورة كبيرة على مستقبل استقرار تلك المناطق، والتي تشمل البحر الأحمر، والقرن الإفريقي، ومنطقة الساحل والصحراء، ومنطقة حوض النيل. ويرجح أن تؤدي الامتدادات القبلية والسكانية بين السودان وجيرانه إلى مشكلات أمنية بالغة الخطورة على الأمن والاستقرار الإقليمي، إذا لم يتم التعامل مع دورة الصراع الدائرة الآن، والتي تســـتدعي مخاطبة أمينة للأســـباب البنيوية التي أقعدت الدولة عن إنجاز التنمية المطلوبة، مع الأخذ في الاعتبار مخاطبة الأسباب المباشرة التي تتعلق بظاهرة

تعدد الجيوش والتشكيلات العسكرية، وضرورة جعل أمر السلاح محتكرًا لدى الدولة، فضلاً عن توسيع قاعدة المشاركة السياسية التي تتجاوز معضلات الاتفاق الإطاري كوثيقة عجزت عن استيعاب شرائح مقدرة من مكونات المجتمع السوداني وقواه الحية.

المراجع

(1) صالح حمد العساف المدخل إلى البحث في العلوم السلوكية، (الرياض: العبيكان، ط1، 1995م)، ص 115.

(2) إبراهيم الضاهر، مفهوم المشروع الوطني، المركزية، 23 يوليو/ تموز 2023) تاريخ الدخول: 21 سبتمبر/ أيلول 2024)، http: / /surl.li /lbfwmt

(3) وائل محمود، الدولة الفاشلة بين المفهوم والمعيار، عدد 99، الموقع الرسمي للجيش اللبناني، 2 ديسمبر/ كانون الأول 2017 (تاريخ الدخول: 29 سبتمبر/ أيلول 2024)،/ surl.li/ / :http fprdwq

(4) عبد المعطي محمد عساف، مقدمة في علم السياسة، (عمان: دار المجدلاوي للنشر والتوزيع، 1987)، ص 198.

(5) وجيه قانصو، الأحزاب السياسية، (عمان: دليل التربية والتنوير، 2021)، ص 7.

(6) الخير عمر أحمد، القرار السياسي في السودان، (الخرطوم: مكتبة الشريف الأكاديمية، 2005)، ص72.

(7) بهاء الدين مكاوي، محاضرة فعالية الأحزاب السياسية: إطار مقترح للقياس الكمي، ResearchGate، مارس/ آذار 2019،.

https://www.researchgate.net/publication/331562534_falyt_alahzab_alsyasyt_atar_mqtrh_llqyas_alkmy

(8) الخير عمر أحمد سليمان، القرار السياسي في السودان، مصدر سابق، ص 73و75.

(9) محند أوسع سامي، إدارة التنوع الثقافي وانعكاساته على الأمن المجتمعي: دراسة حالة كندا، (الجزائر: رسالة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة 8 مايو/ أيار 1945، قالمة، 2020)، ص 16.

(10) بهاء الدين مكاوي، "البناء السياسي وتحديات الحكم في السودان"، (مجلة دراسات المستقبل، ع5، مج 2،2012)، ص1و19. مسترجع من http: / /search.mandumah.com / Record /591293

(11) المصدر نفسه، ص9.

(12) الخير عمر أحمد سليمان، تأثير تنامي نشاط الفاعلين من غير الدول في منطقة الساحل والصحراء، ورقة علمية مقدمة لمؤتمر تجدد دورة النزاع القبلي في دارفور (الخرطوم، جامعة الخرطوم، معهد أبحاث السلم، 2013)، ص 6.

(13) أبكر محمد أبو البشر، العقد الاجتماعي: الطريق إلى حل المعضلة السودانية، 27 يناير 2012 (تاريخ الدخول: 28 سبتمبر/ أيلول 2024)،http: / /surl.li /kenhwr

(14) عطا الحسن البطحاني، جبال النوبة: الإثنية السياسية والحركة الفلاحية 1924-1969، (الخرطوم: دار عزة للنشر، 2009)، ص 1-2.

(15) وليد رشاد، المتغيرات المؤسِّسة لرأس المال الاجتماعي في المجتمع الافتراضي: دراسة على عينة من المتفاعلين عبر الشبكة الدولية للمعلومات، رسالة دكتوراه غير منشورة، قسم الاجتماع، (كلية الآداب، جامعة عين شمس، 2012)، ص 281.

(16) مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، دوامة الفوضى: انعكاسات الجيوش الموازية على الاستقرار في الشرق الأوسط، 25 سبتمبر/ أيلول 2016 (تاريخ الدخول: 29 سبتمبر/ أيلول 2024)، https: / /futureuae.com /en-us /Mainpage /Item /519

(17) صلاح الدين عبد الرحمن الدومة، أثر مشكلة دارفور على علاقات السودان الخارجية، (الخرطوم: جي تاون، 2006)، ص67وص 69، شوقي عبدالعظيم، الميليشيات في السودان تاريخ مديد، مجلة المجلة الإلكترونية (تاريخ الدخول: 30 سبتمبر/ أيلول 2024)، https: / /www. majalla.com /taxonomy /term/

(18) كمال عبدالرحمن، السودان ما هو الاتفاق الإطاري ومن الداعمون والرافضون؟، سكاي نيوز عربية-الخرطوم، (تاريخ الدخول: 2 أكتوبر/ تشرين الأول 2024)، http: / /surl.li /vbiirt.

(19) Sam C. Sarkesian, U.S. National Security: Policymakers, Processes & Politics (Washington D.C: Lynne Rienner, Inc,2012), P 5.

(20) الخير عمر أحمد سـليمان، التنافس الجيوسياسـي على البحر الأحمر وانعكاسـاته الأمنية، الجزيرة نت، 11/ 8/ 2024، (تاريخ الدخول: 3 أكتوبر/ تشـرين الأول 2024)، / http: / /surl.li/ sujxij

(21) World Economic Forum, Accessed on 10/02/2024 http://surl.li/idtzxt

(22) أحمد هاشـم، التعدين في البحر الأحمر: نعمة للسـودان والسـعودية أم نقمة؟ 15 أكتوبر/ تشرين اول 2012 (تاريخ الدخول: 3 أكتوبر/ تشرين الأول 2024)، http: / /surl.li /azopbm

الانخراط داخل الحزب السياسي بالمغرب: بناء العضوية بين المسار والتداعيات

Engaging in the Moroccan Political Party: Building Membership between Pathways and Implications

سفيان جرضان – Soufiane Jardan*

ملخص

يطرح الحقل الحزبي المغربي تساؤلات متعددة حول المشهد السياسي الراهن؛ إذ يهتم العديد من الدراسات بتحليل سلوك الأحزاب السياسية من خلال تحالفاتها ومواقفها السياسية وعلاقتها بالأزمات واهتمامها بتأطير المواطنين. وتشير هذه الأبحاث في كثير من خلاصاتها إلى تراجع وظيفة الأحزاب السياسية وضعفها، وتفشي ظاهرة العزوف السياسي، غير أن هذه الأفكار، وإن كانت تتأسس على دراسة تفاعلات الحزب من الخارج بتتبع مخرجات سياساته، فإن الاتجاه الذي تسلكه هذه الورقة يتبنى مسارًا مغايرًا، يتمثل بالبحث عن كيفية وجود الفرد في الحزب؛ أي دراسة بنية الحزب من الداخل عبر نظام العضوية. لذلك تسعى هذه الورقة بالأساس إلى البحث في التجربة الفردية للمواطنين داخل الحزب السياسي المغربي، وتركز بالأساس على دوافع انخراط الأفراد في الأحزاب السياسية وآثاره، فهي تجادل في أن التجربة الفردية للأعضاء داخل الحزب السياسي بناء على العينة المبحوثة تترك أثرًا إيجابيًّا على سلوكهم السياسي يجعلهم أكثر ثقة في العمل السياسي والحزبي، وأكثر إيمانًا بالديمقراطية الداخلية؛ إذ إن غالبية هؤلاء الأفراد ينتمون إلى الطبقة الوسطى ويتميزون بأنهم تمكنوا من الحصول على شواهد عليا (ماستر، دكتوراه)، على أن بعضًا منهم؛ لم تسفعه تجربته الحزبية في الاستمرار داخل هياكل الحزب ومؤسساته، لذلك تقتضي تجربته إما الالتحاق بحزب آخر أو مغادرة التجربة الحزبية بصفة نهائية

كلمات المفتاح: الأحزاب السياسية، الفئات المنخرطة، المشاركة السياسية، الثقة

* د.سفيان جرضان، دكتور في القانون الدستوري وعلم السياسة، جامعة محمد الخامس-الرباط.
Dr. Soufiane Jardan, Doctor in Constitutional Law and Political Science, Mohamed 5 University, Morocco.

Abstract

The Moroccan partisan field raises multiple questions about the current political landscape, as numerous studies focus on analyzing the behavior of political parties through their alliances, political positions, their response to crises, and their commitment to citizen engagement. These studies often conclude with indications of a decline in the function of political parties and a growing trend of political disengagement. However, while these ideas are based on the study of the party's external interactions by tracking the outcomes of its policies, this paper takes a different approach by examining how the individual exists within the party, focusing on the internal structure through the membership system. Thus, this paper aims primarily to explore the individual experience of citizens within the Moroccan political party, with a particular emphasis on the motivations for individuals' involvement in political parties and the effects of this involvement. It argues that the individual experience of party members, based on the studied sample, has a positive impact on their political behavior, making them more confident in political and partisan action and more committed to internal democracy. Indeed, the majority of these individuals belong to the middle class and are distinguished by holding advanced degrees (Master's, Doctorate). However, some of them have not been able to sustain their partisan experience within the party's structures and institutions, which has led them either to join another party or to permanently leave the partisan experience.

Keywords: Political Parties, Parties Membership, Political Participation, Credit.

مقدمة

تؤشـــر العلاقة بين الأحزاب السياسية والمجتمع حسب بعض الأبحاث الميدانية في الســـياق المغربي لحالة من التوترات المهيكلة، والتي تؤدي في جزء كبير منها إلى انعـــدام الثقـــة وانعدام التصويت لصالحها لحظة الانتخابات(1). ثمة نظريات تفســـر تراجع الأحزاب السياسية نتيجة تحول الفعل الحزبي بانتقاله من الرهان على المجتمع إلى الرهان على الدولة ومنطلق هذا التفسير جاء من الدراسة التي اشتغل عليها كل من "بيتر ماير وريتشـــارد كاتز" (RichardKatz and Peter Mair)(2)، وأي شـــيء يمكـــن أن يقال أيضًا اليوم عن الدور الذي أضحت تلعبه الحركات الاحتجاجية في تأطير الأفراد واستمالة أصواتهم لحظة اختيارها المشاركة في الانتخابات (سيريزا، 5 نجـــوم، بوديموس) ضمن إيقاع منهجي آخر دفع بعض الباحثين إلى اعتبار أن تزايد أعمال الاحتجاج في وقتنا المعاصر لا يمكن تفســـيره ســـوى من باب تراجع وظيفة التمثيل السياســـي، وبالتالي استبدال الديمقراطية الاحتجاجية بالديمقراطية التمثيلية، "ليليـــان ماتيو" (Lilian Mathieu)(3)، أو مقاربة الاحتجاج من باب تفشـــي ظاهرة اللاتسييس وموت القنوات التقليدية للفعل السياسي، "مونيه بناني شرايبي" (Mounia bennani chraibi)(4).

الاستكانة إلى التفسير الذي يرجِّح موت القنوات التقليدية للعمل السياسي، يسقطنا في التفسير الذي يتبنى أطروحة موت الأحزاب السياسية(5)، لكن مسألة موت الأحزاب السياسية تبقى غير واردة ما دامت الديمقراطية تنبني على الانتخابات والانتخابات لا يمكن أن تتم بدون الأحزاب السياســـية طالما هذه الأخيرة والنظام التمثيلي صنوان. والحال أن تأثير الأحزاب داخل المجال السياسي يخضع بشكل أساسي لما تحوزه مـــن تمثيلية داخل البرلمـــان ومن قاعدة الجماهير التي تصوت لصالحها ومن طبيعة السياســـات التي تتبناها لحظة وصولها للســـلطة. هذا التأثير المحتمل هو في الواقع مترابـــط بمـــدى قوة تواجد الحزب داخل المجتمع. إن الحزب في هذه الحالة يتميز بكونه مجموعة اجتماعية ذات وظائف متعددة، تنظيمية وأخلاقية، ينصرف إلى السعي نحو الظفر بالســـلطة ومحاولة تقوية البنية التنظيمية للحزب بتكثيف العضوية داخله ونيل رضا الدولة وتأطير المواطنين والتحفيز على المشـــاركة السياسية. وجوهر هذه

الوظيفة لا يمكن أن يمارس بدون أن يكون لأفراد المجتمع أي المواطنين دور فيه، خصوصًا الأحزاب التي تنتمي إلى صنف أحزاب الجماهير(6).

أولًا: بشأن الإشكالية ومنهج الدراسة

تلعب الأحزاب السياسية دورًا أساسيًّا في عملية التعبئة والتسييس داخل المجتمع، وبالقدر الذي تنشط به هذه الأحزاب تستطيع ممارسة عملية التأطير والتحصل على أصوات الناخبين الأمر الذي يؤهلها للفوز في الاستحقاقات الانتخابية بأكبر قدر ممكن من المقاعد؛ مما يجعل الأفراد أكثر قابلية للانخراط داخل الحزب السياسي. لذلك، فالورقة، بناء على عينة البحث، تهدف إلى دراسة محددات الانتماء الحزبي وتأثيراته على التجربة الحزبية للأفراد، والخلفيات الاجتماعية التي ينحدر منها هؤلاء الأفراد.

أجريت هذه الدراسة على عينة تتكون من مئة وستين مستجوبًا (ة)، وقد تم اعتماد تقنية العينة العشوائية البسيطة، لأن اللجوء إلى اعتماد هذه التقنية يتم في الحالة التي يكون فيها جميع أفراد المجتمع الأصلي معروفين، لذلك يكون لكل عنصر من عناصر المجموعة فرصة متساوية تتيح للباحث أن يختار منها اختيارًا عشوائيًّا ما دام هناك تجانس فيما بين هؤلاء الأفراد. وقد حاولنا أن نوظف ضمن هذه الورقة فقط النتائج ذات الصلة بـ6 أسئلة(7) من أصل 30 سؤالاً. كما سعينا إلى أن نراعي نسبة ثابتة من فئة المنخرطين، بحيث أخذنا عشرين فردًا من كل حزب من الأحزاب الثمانية الممثلة في البرلمان(8). وفيما يخص طريقة إجراء البحث فقد اعتمدنا على تقنية الاستمارة ووزعنا منها 171، تم إلغاء 11 منها لعدة مبررات، من بينها غياب الإجابة على العدد الكافي من الأسئلة.

ثانيًا: الروافد البحثية السابقة التي تناولت الموضوع

تبين الأدبيات السابقة في دراسة موضوع الأحزاب السياسية بالمغرب أن الباحثين الأجانب هم من حققوا قصب السبق لمحاولة فهم وتوصيف هذه الظاهرة، وذلك عبر دراسة مرحلة النشأة، والاستثمار فيما أتاحته الأحداث السياسية بعد مرحلة الاستقلال لإنتاج طرح نظري يمكن الرجوع إليه لفهم مسار الأحزاب السياسية بالمغرب، وعلاقة هذه الأحزاب بالحكم وموقعها داخل النظام السياسي ودورها

في ممارسة السلطة. لعل أول دراسة حاولت تسليط الضوء على موضوع الأحزاب السياسية بالمغرب، تعود إلى تلك التي أنجزها "ريزيت" (Robert rézette)(9) سنة 1955، والتي اعتبر على إثرها أن الحزب السياسي المغربي ليس سوى امتداد للزاوية، لأن الأحزاب السياسية من وجهة نظره تستمد أصالتها من الوسط الذي تنمو فيه، والذي لا يمكن فصله في التجربة المغربية عن التقاليد الإسلامية التي تشكل مصدرًا لطرقه في التفكير والتأطير.

وفق نفس المنحى، سيحاول "دوغلاس آشفورد" (Douglas Ashford)(10)، سنة 1961، دراسة التطورات السياسية بالمغرب؛ إذ من خلالها انصبَّ جهده على فهم الطريقة التي اشتغل بها حزب الاستقلال من الداخل والكيفية التي ينشط بها لتقوية نظام عضويته وتحديد أصنافها. ورغم أنها أخذت بُعدًا توصيفيًّا لعلاقة الأحزاب السياسية بالحكم في باقي محاورها فهي بدت في غاية الأهمية. كما سيعمل "ويليام زرتمان" (William Zartman)(11) في دراسة له، سنة 1964، على إدراج البعد التعددي للحزبية المغربية وفق عاملين: يتجسد الأول، في وجود مؤسسة مستقلة للسلطة والشرعية تتجسد في الملك. ويكمن الثاني في وجود عدد مهم من جماعات المصالح أكثر تطورًا. وفي رأيه أن الأحزاب السياسية المغربية ليست إلا جماعة مصالح.

دراسات الباحثين عن الأحزاب السياسية المغربية تنبني بالأساس على قراءات توصيفية، تهدف إما إلى رصد الوقائع التاريخية لمختلف الأحزاب السياسية في إطار قراءة شمولية تجميعية(12)، وإما إلى تتبع حزب معين والإشارة إلى أهم المحطات التي عرفها مساره(13)، أو إلى التركيز على الممارسة الحزبية والنخب السياسية والعلاقة التي تنسجها فيما بينها وبين الحكم.

ومن داخل هذا التصور الأخير تبرز أطروحة الباحث الأميركي "جون واتربوري" (John waterbury)(14) الذي استكان في تحليله للمحيط السياسي المغربي وعبره الأحزاب السياسية إلى الطرح الانقسامي، الذي ينطلق من المحدد القبلي؛ إذ دلالات النظام الانقسامي تنطبق بالأساس على بنية المجتمع المغربي الذي ينحدر من القبيلة، وبالتالي فالدينامية التي تتشكل في خضم هذا النظام الذي يقوم على التنافس والصراع والتضارب تفترض البحث عن زعيم يجسد الاستمرارية بدل الانشقاق.

ووفقًــا لواتربوري، يمكن أن يتشــكل حزب الأتباع مــن أي تكتل، أو مجموعة من التكتلات تعتبر نفســها حزبًا سياســيًّا. كما سيفرد في الباب الثالث من دراسته هذه، سلســلة من الوقائع التي عرفتها الأحزاب السياســية المغربية؛ إذ بناء عليها سيخلص إلى أن حزب الاســتقلال لم ينجح في فرض مطامحه، وأن بقية الأحزاب ســتواجه تحديات عدة، لذلك اســتطاعت المؤسســة الملكية أن تحول سلطتها المعنوية التي لا يجادل فيها أحد إلى ســلطة سياســية، ومن ثمَّ بدت مهيمنة على الحياة السياسية باعتبارها مؤسسة محايدة وفوق الأحزاب.

لا يمكن فصل أطروحة "ريمي لوفو" (Remey Leveau)(15) عن هذا التصور، لأنها انصبت بدورها على تحليل كمي لعوامل الانتماء إلى مجموعة النخب المحلية؛ حيث تنطلق من فكرة أن إعادة بناء نظام النخب المحلية تأســس برهان المؤسســة الملكية على الأعيان القرويين لتســييج التغيير البنيوي الذي قد يفرض نفســه بواسطة تأطير أحزاب الحركة الوطنية للبوادي وتسييسها .

وعلى غرار التصنيفات المشــار إليها أعلاه، ســتنحو دراسات الباحثين الأجانب عن الأحزاب السياســية في المغرب إلى التركيز على المســألة الانتخابية كعامل يمكن الارتكاز إليه لتفسير مشكلات الانتقال الديمقراطي غير المكتمل(16).

انطلق الباحثون المغاربة في دراســتهم عن الأحزاب السياســية من الإرث النظري الذي تركه الباحثون الأجانب، وســيحاول محمد البردوزي في بحثه عن إشــكالية تأويل المقاربة الأنجلوسكســونية للمفاهيم الأساســية لعلم السياسة حول المغرب، اســتحضار طرح واتربويري (الانقســامية) فيما يخص فهم الظاهــرة الحزبية، ونقد طــرح ويليام زرتمان (الذي اعتبر الأحــزاب المغربية جماعات مصالح)(17). ولئن كان تميز الأطروحة التي اشتغل عليها البردوزي يعود إلى محاولة فهمه للظاهرة في كليتها ودورها داخل النظام السياســي المغربي بناء على الكتابات الأنجلوسكسونية، فإن محمد شــقير ســيخلص إلى أن أصول الظاهرة الحزبية بالمغرب اشتملت على أســس فكرية وتنظيمية تنتمي إلى منظومتين ثقافيتين متباينتين تجسدتا في الاصطدام الحضاري بين الثقافة الإسلامية المغربية والثقافة السياســية الغربية، وهو أقرب إلى التصور الذي تبنَّاه ريزيت(18*).

ينبغي كذلك الإشارة إلى البحث الذي أعده "عبد اللطيف أكنوش"(19)، الذي هو في الأصل امتداد للأطروحات السابقة. وفي رأيه أن ضرورة إعادة تعريف الأحزاب السياسية بالمغرب هو من صميم المكانة التي تحظى بها المؤسسة الملكية داخل النظام السياسي؛ حيث الأحزاب مُعِينة للملك، ومجرد معبِّرين عن الاختلاف في كيفية تنفيذ اختيارات الأمة كما صاغها ممثلها الأسمى، ضمن حرية التعبير التي لا ينبغي أن تمس بالملكية أو الإسلام أو المواضيع التي تحظى باتفاق الجماعة.

ضمن نفس السياق تأتي دراسة "محمد ضريف" لرصد تطور مسار الأحزاب السياسية منذ بروز التنظيم الحزبي سنة 1934 إلى حدود سنة 1999؛ حيث انصبت بالأساس على وضع الظاهرة الحزبية في سياقها السوسيو سياسي ومقاربتها مقاربة سوسيو تاريخية وسوسيو ثقافية بناء على ثلاثة مستويات: مستوى الوظيفة ومستوى البنية ثم مستوى إدارة الاختلاف(20). وعلى نوع الصلة التي قامت بين الأحزاب السياسية والمؤسسة الملكية، وكيفية إدارة الصراع فيما بينهما داخل النظام السياسي، سيبحث "يونس برادة"(21) في أطروحته عن "وظيفة الحزب في النظام السياسي المغربي" عن الكيفية التي تتحرك بها الأحزاب في ظل طبيعة النظام السياسي المغربي، وبناء على الأفكار التي أوردها في متن دراسته، سيخلص إلى أن المؤسسة الملكية ظلت محور التحرك الحزبي ونقطة التقاء جميع التنظيمات الحزبية تماهيًا أو تنازعًا بشكل أثَّر على طبيعة العمل الحزبي برمته وجعله محكومًا بمآل العلاقة مع الملكية؛ إذ يمكن اعتبار الانخراط في المؤسسات التمثيلية والمشاركة في الانتخابات آنذاك، في الفترة التي غطتها الدراسة، من أبرز تجليات وظيفة الحزب في النظام السياسي المغربي.

تكتسي هذه الدراسات أهميتها من خلال محاولة فهم الظاهرة الحزبية بالمغرب في سياقها السياسي؛ إذ تعطي الباحثين في الحقل تصورًا عن الأحزاب السياسية وعن علاقتها بالحكم وموقعها داخل النظام السياسي، لذلك فالرجوع إلى الأسس التي تأسست عليها يندرج في إطار فهم القواعد الناظمة للعمل السياسي بالمغرب. إلا أن التمايز الذي سيحدث في الدراسات ذات الصلة بالظاهرة الحزبية سيتجه إلى الربط فيما بينها والمشاركة السياسية، وفق مستويين: يرتكز المستوى الأول بالأساس على البحث في التحول الذي مسَّ أحزاب المعارضة بانتقالها من المعارضة إلى

المشـــاركة، ونقصد هنا على وجه الخصوص أحزاب اليســـار. تدخل الدراســـة التي اشـــتغل عليها "حســـن طارق"(22) ضمن هذا السياق؛ حيث سعى من خلالها إلى تتبع رغبة أحزاب اليسار خلال حقبة التسعينات في التناوب؛ إذ إن هذه الرغبة، حسب الباحث، أضحت بالنســـبة له بمنزلة مؤشر أساسي للتدليل على التحول الذي حصل على تصورها في علاقاتها مع الدولة.

يحيل المســـتوى الثاني إلى تلك المشاركة المتعلقة بتوسيع دائرة مشاركة المواطنين في الانتخابات عبر الأحزاب السياسية، وهذا المستوى يتخذ صورتين، ترتبط الأولى بدراسة المشاركة السياسية في ارتباطها بتمويل الأحزاب السياسية مدخلاً للرفع من نســـبة المشـــاركة الانتخابية. يرى "أحمد بوز"(23) من خلال البحث الذي اشـــتغل عليه، أن تدخل الدولة ماليًّا في الحياة الحزبية لم يكن يســـتهدف بالضرورة تشـــجيع المشاركة ووضع حدٍّ للأزمة الحاصلة على هذا المستوى، بقدر ما كان يدخل أيضًا في إطار سياسة الإدماج التي تزامنت مع ظهور الحركات المعارضة على سبيل المثال (الحركات الإسلامية، حركة المعطلين). بيد أن الصورة الثانية تبقى بدورها من جنس هذه المشـــاركة لكن في شـــكلها الســـلبي؛ إذ ضعف المشاركة الانتخابية يتم تفسيره بضعف الأحزاب السياسية وهو الموضوع الذي اشتغل عليه "غسان الأمراني" ووضع له عنوان "العزوف الانتخابي والأحزاب السياسية بالمغرب"(24).

اهتمامات الباحثين بهذا الموضوع لم تعد تتركز على المشـــاركة السياســـية فحسب، أو محاولة تحديد مكانة الأحزاب السياســـية داخل النظام السياســـي، وإنما امتدت إلى الانشـــغال بدراســـة الظاهرة الحزبية في ضوء مقاربة النوع(25)، وبمدى مساهمة الأحزاب السياسية في التنمية المحلية(26). ولئن كانت هذه الدراسات عن الأحزاب السياســـية تميزت بتوظيفها للمناهج الكمية، خصوصًا دراسة غسان الأمراني ودراسة "أسماء بنعدادة"، فإن باقي الدراسات اعتمدت في دراستها للأحزاب السياسية على المناهج الكيفية، وبالعودة إلى الدراســـات الصادرة في بعض المجلات العلمية(27) فهـــي بدورها حرصت على اجتـــرار نفس الأفكار التي تناولتها الدراســـات النظرية التأسيســـية دونما إخضاع للمســـاءلة أو محاولة تجاوزها بتوظيف تقنيات الدراســـة الكمية باســـتثناء دراســـة "عبد الإله السطي" الميدانية عن دراسة قياسية للديمقراطية الداخلية عند "حزب العدالة والتنمية" ضمن العدد الأول من مجلة تكامل للدراسات والأبحاث.

قصـــور الدراســـات الإمبريقيـــة في الأبحـــاث التي أُنجـــزت عن الظاهـــرة الحزبية بالمغرب(28*)، يعود بالأساس إلى انعدام الوعي بأهمية توظيف المناهج الإحصائية والرياضية التي طغت على دراســـات علم السياســـة الحديث في التجارب المقارنة خصوصًا الولايات المتحدة الأميركية، لذلك فالتكامل بين الحقول العلمية المختلفة والتلازم فيما بينها قد يعطي الظاهرة المدروسة بُعدًا فيه من التمايز والجدة ما يغيب في بعض الأحيان عن الدراسات التي تدرس من حقل معرفي واحد.

ثالثًا: في محددات انخراط الأفراد داخل الحزب السياسي

تجدر الإشارة في البداية إلى أن التحليل الذي سنورده هو في الأصل نتيجة للبيانات التـــي جمعناهـــا؛ إذ نركز من خلالها على فكرة أن مداخل انتماء الأفراد إلى الحزب السياسي حسب مجتمع الدراسة ترتبط بدرجة أولى بالجانب المتعلق بشبكة العلاقات وتوريـــث القناعات الانتمائية الحزبية من داخل العائلة، ثم بدرجة ثانية بالدور الذي تلعبه المنظمات الموازية للحزب والجمعيات المدنية التابعة له، ثم في مرحلة ثالثة بالـــدور الذي تلعبه المرجعية والأيديولوجيا في تحفيز الأفراد للانضمام إلى الحزب وباقي العوامل الأخرى بنسب ضئيلة جدًّا.

شكل 1. الكيفية التي التحق بها الأفراد بالحزب السياسي

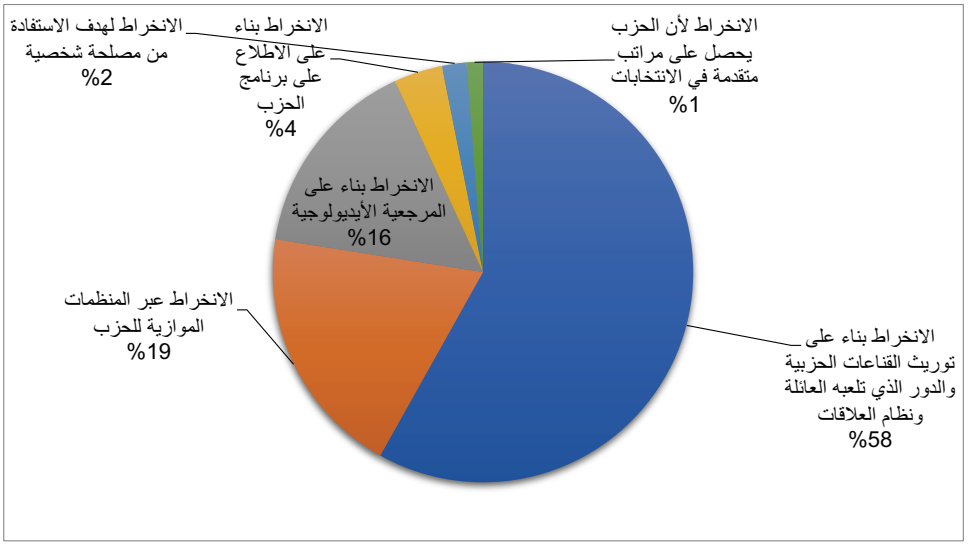

تلعب الأسـرة المسيسـة دورًا مهمًّا في نقل الآراء السياسـية التي تتبناها إلى أبنائها وإلى الأجيال التي تأتي بعدها، وهذه الفكرة بالذات ليسـت بالجديدة، بل وُجدت فـي كتابات كثيرة تنتمي لعلم السياسـة الأنجلوسكسـونية(29). فالتفكير في الدور السياسي للأسرة لا ينفصل عن مجال البحث الذي بدأ بالولايات المتحدة الأميركية في الخمسـينات والسـتينات من القرن الماضي متحمسًا لإطلاق شرارته نحو توجيه نقد كبير للتنشئة الاجتماعية السياسية التي كانت سائدة في وقتها؛ إذ كان الهدف في الأصل، هو تناول السـؤال على أن الإجابة عليه ليس بالبديهي أو أنه يرتبط بوصف دقيق في كون أن هذه التنشئة تتم من داخل النظام التعليمي الأساسي للدولة والتربية الوطنية، لذلك كان لابد من كسـر المقاربـات المعيارية أو الأخلاقية، والتفكير في الأسـرة كمؤسسـة موكول لها مهمة القيام بذلك ومن ثم أضحى دور هذه الأخيرة -أي الأسرة- مهمًّا في التنشئة السياسية وتحديد الانتماء الحزبي.

نسـتحضر ما كتبه "فينسنت تورنيه" (Tournier Vincent)(30) عن العائلة كمصدر لتوريث القناعات السياسية، فمن الناحية النفسية يذهب في طرح قوامه أن الأسرة تعد بمنزلة مدرسة الحياة الاجتماعية. إنها الأطروحة التي تدافع عنها مدرسة فرانكفورت؛ إذ علاقة الفرد بالسياسـة تحدث منذ تنشـئته أي في بداية السنوات الأولى لوجوده، فالتفاعلات مع السياسة والسلطة بالنسبة له يرسخها الأبوان، خاصة في المجتمعات السـلطوية التي تهيمن فيها الثقافة على الاقتصاد. ولئن كانت المدرسـة والكنيسـة بدورهمـا يهيـآن الطفل لحمل أفكار وتمثلات معينة عن السياسـة، فالأسـرة تعتبر وسيطًا أساسيًّا بين البنية التحتية المادية والبنية الفوقية لترسيخ القناعة الأيديولوجية. إن وظيفتها هنا تصبح مقرونة بغرس قيمها وكأنها واجب يحتم الطاعة بدون قيد أو شرط، خاصة في المجتمعات التي يكون فيها للأب دور أساسي في الأسرة باعتباره هو من يسهر على تحمل نفقاتها، هنا يخضع له أطفاله وزوجته ويصبحون عن غير وعي متبنيين الأفكار التي يرددها ويتحول الأب إلى سيد.

وفي السعي نحو تفسير الدور الذي تلعبه المنظمات الموازية التابعة للحزب السياسي وجمعيات المجتمع المدني التي تنضوي تحت لواء هذه الأحزاب، نستشف أن دورها في عملية التسييس بالغ الأهمية، يجعل الأفراد أكثر قدرة على الانخراط في الحزب السياسـي، فإلـى جانب العمل التطوعي اللذان يقومان بـه فهما ينجحان في عملية تحفيز الأفراد على ممارسـة السياسة وكسب العضوية داخل الأحزاب السياسية. إن هذا الأمر يشبه التجربة الإنجليزية التي تميزت بمشاركة المجتمع المدني في العملية

السياسية؛ إذ تشكَّل لدى "المجتمع المدني الإنجليزي منذ البداية وعي بأدواره السياسية، ومن ثم أصبح يؤثر في العملية السياسية ويفرض جدول أعماله من داخل الأحزاب السياسية التي تمخض عنها، عكس التجربة الفرنسية التي ارتبط المجتمع المدني فيها بالمجتمع الاقتصادي نظرًا للإرث الذي خلَّفته الثورة الفرنسية التي قادتها الطبقة البورجوازية مما استحال معه قيام مجتمع مدني مسيَّس فاعل في البداية"(31).

ولئن كان الأفراد في كثير من الأحيان يُبدون رغبتهم في الانتماء إلى تنظيم يناسب الأفكار التي يتبنونها، فهم ينتمون في أغلبهم إلى أيديولوجية أو مرجعية تنهل من أحد المصادر التي أنتجها الدين والفكر الإنساني على مرِّ التاريخ والأزمان، وينتصرون لمشروع يخالون أن لديه ما يكفيه من الإمكانيات لإحداث التغيير. على أن مفهوم الأيديولوجيا إذا كان يحيل إلى "قناع لمصالح فئوية في حالة ما إذا نظرنا إليه في إطار مجتمع آني، ونظرة إلى العالم والكون إذا نظرنا إليه في إطار التسلسل التاريخي"(32)، فإن مفهوم الأيديولوجيا في السياق التداولي الذي نحن بصدده ليس قناعًا بقدر ما هو الأفق الذهني للفرد؛ إذ يجد هذا الأخير فيها (الأيديولوجيا) كل العناصر التي يركب منها أفكاره في صور متنوعة(33). ومن ثمَّ لا يزال بعض الأفراد ينتمون للحزب السياسي المغربي بناء على الأيديولوجية التي يتبناها؛ إذ تبدو بالنسبة لهم مدخلاً لتحديد انتمائهم من عدمه.

***جدول 1. الأفراد الذين عبَّروا عن أن الأيديولوجيا معطى أساسي للانخراط**

الأحزاب السياسية	الأفراد الذين عبَّروا عن أن انخراطهم تم بناء على القناعة الأيديولوجية للحزب
حزب العدالة والتنمية	14
حزب الاتحاد الاشتراكي	9
حزب التقدم والاشتراكية	7
حزب الأصالة والمعاصرة	6
حزب الاستقلال	3
حزب الحركة الشعبية	3
حزب التجمع الوطني للأحرار	3
حزب الاتحاد الدستوري	1

يؤكد أحد الباحثين(34) أن الأيديولوجيات ليس لها دور سلبي فقط، وإنما أيضًا دور إيجابي في كونها تشكل طريقة لتنظيم المجموعات والأنشطة والأفكار؛ إذ

تسهِّل عملية نقلها داخل العائلة واستمراريتها من جيل لآخر؛ مما يضمن استمرارية الهياكل النفسية الجماعية داخل الأسرة والتنظيم بشكل يجعل الأيديولوجيا في خدمة الحيـاة، أو علـى الأقل بقائها على قيد الحياة؛ حيث تلعب دورًا أساسـيًّا في حماية الفكر والمحافظة على صلبه، إلا أن اعتبار الأيديولوجيا بوصفها آلية لتحديد الانتماء من عدمه عند الأفراد للانخراط في الأحزاب السياسـية يكمن في ما تمنحه التنشـئة السياسية لهؤلاء الأفراد داخل أسرهم.

على أنه إذا كانت هذه المحددات السابق ذكرها هي من جنس طبيعة نتائج المعطيات المرتبطـة بنتائج هذه الورقة، يمكننا الإشـارة إلى محددات أخرى(35) لم تورد في أجوبـة المبحوثيـن، عزت عوامل الانخراط إلـى الإدراك الاجتماعي، إذ تركز على موضعة (objectivation) مكانة الحزب في الوعي السياسي للمواطنات والمواطنين؛ مما يساعد على حسن تدبير ترتيبات التسويق السياسي للحزب وضمان انخراط أكثر. ويميز كل من "بروير، هونغ ولي"(Brewer,Hong,and Li) في الإدراك الاجتماعي لمنظمة سياسـية بين الإدراك المتمركز على الجوانب الجوهرانية والإدراك المتعلق بالجوانب الدينامية. وبناء عليه، فالعلامة السياسية للحزب التي قد تحفز الأفراد على الانخـراط ضمنـه تتكون من ثلاثة عناصر: الحزب السياسـي (مرجعيات الحزب- أيديولوجيته)، وسياسات الحزب، وزعيمه(36).

رابعًا: الأصول الاجتماعية للفئات المنخرطة بالحزب السياسي

بناء على المعطيات التي أفرزتها نتائج الدراسة، يمكننا اعتبار الأفراد الذين انخرطوا في الأحزاب السياسية يتوفرون على مستوى تعليمي جيد، يتجلى في كونهم حاصلين على شهادات عليا واكتسبوا خبرة في المجالات التي يتقنونها، فمن الممكن إدخالهم في باب ما يعرف بالنخبة الحزبية. لذلك فهؤلاء هم الذين من المفترض أن يتدرجوا في المسـؤولية الحزبية حتى يصلوا إلى المؤسسات التشريعية والتنفيذية وغيرها من مؤسسـات التمثيل والوسـاطة، خصوصًا في اللحظة التي يفـوز فيها الحزب الذي ينتمون إليه بنتائج الانتخابات وتمنح له فرصة تدبير الشأن العام. لكن هذه العناصر تبـدو غير كافية. ما يهمنا ضمن هذا السـياق اسـتنادًا إلى العينـة المبحوثة أن الفئة الأكثـر حضورًا داخل التنظيمات الحزبية تدخل فـي مجال الوظيفة العمومية، على

أن التكوين الذي تلقوه وصاحبهم طيلة مساراتهم الأكاديمية يدخل في خانة الشعب الأدبية والعلوم الإنسانية.

إذا كانت فئة الموظفين هي الأكثر حضورًا داخل الهياكل الحزبية، نتساءل هنا عن دوافع وجودها أكثر من باقي الفئات الأخرى. ويمكن أن نجد في الدور الذي تلعبه بعض المنظمات الموازية للحزب الجواب عن سر وجود هذه الفئة داخل التنظيمات الحزبية؛ إذ توحي الملاحظات التي سجلناها أثناء التجربة الميدانية بأن أغلب من دخلوا الحزب هم موظفون استُقطبوا من قبل زملاء لهم في العمل، فعلى سبيل المثال؛ طبيب أو متصرف أو إداري لا يجد نفسه في الخطاب السياسي العام ينخرط في إحدى الهيئات التابعة لحزب معين، هيئة الأطباء أو هيئة المتصرفين بالحزب.. وخطوة تلو الأخرى يجد نفسه يشتغل مع مجموعة تثير اهتماماته بشكل جيد وبالتالي يجد نفسه مع المجموعة ثم مع المنظمة التابعة للحزب ثم داخل هياكل الحزب.

***جدول 2. نسب الفئات الاجتماعية لكل حزب على حدة**

	حزب الاتحاد الاشتراكي	حزب التجمع الوطني للأحرار	حزب العدالة والتنمية	حزب الحركة الشعبية	حزب الاستقلال	حزب الأصالة والمعاصرة	حزب التقدم والاشتراكية	حزب الاتحاد الدستوري
الموظفون في القطاع العام	%35	%5	%40	%50	%45	%50	%40	%30
عمل حر	%25	%30	%10	%30	%20	%5	%20	%20
المستخدمون في القطاع الخاص	%30	%30	%20	%15	%20	%20	%30	%30
الطلبة	%10	%20	%25	%5	%0	%25	%10	%10
العاطلون عن العمل	%0	%15	%5	%0	%15	%0	%0	%10

تبدو هذه النسب معبِّرة عن أن الأفراد المنخرطين في الأحزاب السياسية هم أعضاء ينتمــون لمختلــف الفئات الاجتماعية، لكن ما يثير الاهتمام أكثر ينصرف إلى طبيعة الفئــات الأكثر حضورًا داخل حزب التجمع الوطني للأحرار والتي اتســمت بهيمنة الفئات التي تنشــط في القطاع الخاص والأعمال الحرة على باقي الفئات مع انعدام شــبه تام للفئة التي تدخل في إطار الوظيفة العمومية، وقد يمكن أن نرد هذا الأمر إلــى طبيعة الحــزب باعتباره حزبًا ذا مرجعية ليبرالية مــن جانب، ومن جانب آخر هيمنــة رجال الأعمــال وأصحاب المهن الحرة على قيادة الحزب، وبالتالي يبدو لنا أن هذا المعطى قد يكون ســببًا في إحداث التأثير على عملية الانخراط خاصة إذا أخذنا الجانب المتعلق بشــبكة العلاقات؛ إذ ســيكون من البديهي وجود فئات معينة بشكل أكبر من فئات أخرى.

إذا توجهنا إلى نسب الطلبة الموجودين داخل كل حزب سنعثر على أن نسبتهم تبقى أيضًا ضعيفة، وعلى الخصوص حزب الاســتقلال الذي لم تصادف عينة المبحوثين داخله أي عضو شــاب ما زال يتابع دراســته في أحد الأسلاك الجامعية، وفي نظرنا أنه يمكن إيعاز هذا الضعف إلى غياب الأحزاب السياسية عن الساحة الجامعية التي يفترض أن تكون مرتعًا لتوجيه الطلبة نحو الانخراط الحزبي، وهو الدور الذي سبق وأن لعبه الاتحاد الوطني لطلبة المغرب، إبان الســتينات كفضاء أسهم في استقطاب وتكوين أغلب نخب الأحزاب اليسارية.

من هذه الفكرة تطل علينا دراســة لباحثيْن فرنســيين أُنجزت عن انخراط الشــباب فئة الطلبة في السياســة، لتســدل الســتار على تجربة توحي بأن الطلبة يوجدون في السياسة وفي الأحزاب السياسية ويصوِّتون باستمرار؛ إذ من أصل عينة شملت 800 شــاب(ة) وطلبة فرنســيين، عبَّر 75٪ منهم عن أنهم يصوتون بصفة منتظمة، إضافة إلى أن 85٪ منهم يرون أن انخراطهم يمكنه المساهمة في تحقيق الكثير من الأشياء الإيجابية سياســيًّا وقادرًا على إحداث التغيير، وفي المقابل رأى 81٪ منهم أنه من المهم تكريس الوقت للاشــتغال من داخل الأحزاب السياسية والجمعيات السياسية والطلابيــة رغــم قلة وقت الفراغ الذي يلزم الطلبة بالقــراءة أكثر والتحضير لفترات اجتياز الامتحانات(37).

تبدو هذه الملاحظة بدورها نسبية إذا ما تم إسقاطها على المعطيات التي نحن بصدد تحليلها؛ حيث تستوقفنا دراسة أنجزت عن السلوك الانتخابي للشباب الجامعي بالمغرب، والتي تثبت عكس ما خلص إليه البحث المشار إليه أعلاه؛ حيث بيَّنت أنه من أصل 445 طالبًا وطالبة فقط 97 منهم من شاركوا في الانتخابات الأخيرة لسنة (2021)، و10 أفراد منهم من يرون أنفسهم قريبين للأحزاب السياسية(38)، وهذا الوضع يؤشر إلى ضعف الولوج إلى الفضاءات الحزبية وقد يأخذ بعين الاعتبار التحولات التي طرأت على الساحة السياسية والحزبية خصوصًا مع بداية الألفية الثالثة.

تتبُّع الفئات المنخرطة داخل الحزب السياسي المغربي يؤكد أن المكانة الاجتماعية للأعضاء تتفاوت فيما بينها مع ترجيح كفة بعض الفئات لصالح فئات أخرى. إننا هنا أمام مزيج يُنظر إليه كعامل إيجابي يبين قدرة انخراط كافة الفئات من المجتمع المغربي داخل الأحزاب السياسية، وكيف ما كانت نوعية هؤلاء الأعضاء فإن المهم فيها أن لها مسارًا أكاديميًّا لا بأس به قد يدفع إلى اعتبار أن للأحزاب السياسية المغربية نخبًا يمكن الاعتماد عليها في عقلنة المشهد السياسي.

*** شكل 3. المستوى الدراسي للمنخرطين في الأحزاب السياسية**

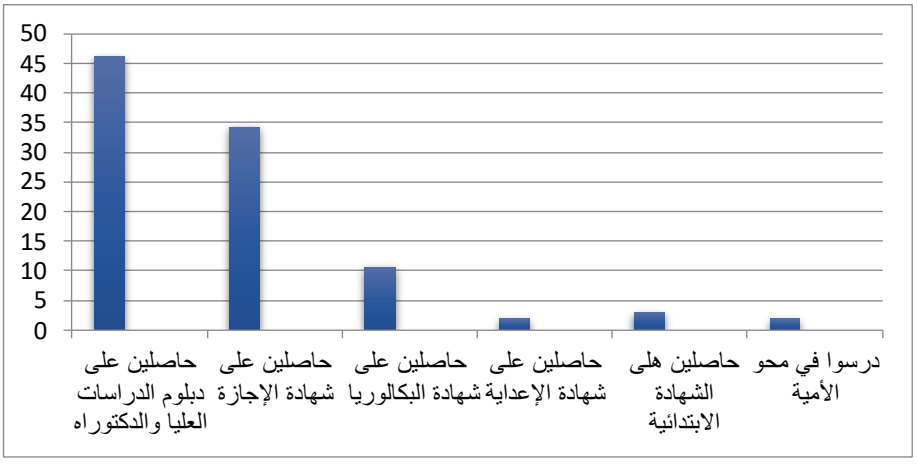

حسب هذا المعطى والذي يهيمن فيه حاملو الشهادات العليا على التنظيمات الحزبية، تتسم البنية التنظيمية لهذه الأحزاب إذن بأحد العناصر الرئيسية التي يتم من خلالها تحديد نخبوية الأعضاء من عدمها، لعل من إحدى السمات التي تعبِّر

عن أن هؤلاء يدخلون في دائرة النخبة انتماءهم لفئة اجتماعية تبدو أكثر تفوقًا وتميزًا عــن باقي الفئات. إن النخبة ها هنا تحيل إلى مجموعة من الأفراد الذين يشــكلون اســتثناء في المجتمع أو بالأحرى الطبقة العليا من الجمهور؛ إذ "إنهم فئة محدودة ومترابطة ومتجانسة ذات كفاءات عالية، ولا يمكن الانتماء إليها إلا باستكمال معايير محددة"(39).

خامسًا: تداعيات الانتماء الحزبي على الأعضاء

في تجربة الأفراد داخل التنظيمات السياســية والحــركات الاجتماعية يكون الهدف الرئيســي الذي تســعى إليه بالأساس، هو العمل على جعل الفرد يذوب في التنظيم وينصهر داخل هياكله ومكوناته، ومن ثم إيجاد مكانة خاصة لهذا الفرد داخل برنامج التنظيم وأنشــطته، لجعله ينخرط بصفة دائمة ومســتمرة، مهما كانت طبيعة عضويته، وهذا عين ما يحدث في تجربة الحركات الإسلامية خلافًا لمعظم التنظيمات السياسية وعلى الخصوص الأحزاب اليســارية. نكتفي هنا بالإشــارة إلى دراسة عن "جماعة الإخوان المسلمين من الداخل"(40*)، والتي بيَّنت أن معظم أفراد التنظيم يشاركون بصفة دائمة ومستمرة تحت خانة العضوية متعددة المستويات نتيجة القدرة على بناء هوية جماعية خالصة، ووفق أنشــطة محددة يجد فيها كل عضو نفســه، تســتخدمها الحركة لضمان تماسكها ووحدة تنظيمها.

هــذا المثال مردُّه فقط التدليل على أن مشــاركة الأعضاء فــي التنظيم الذي ينتمون إليه، كيفما كان، قد يؤثر في البيئة الخارجية له ويسهم في تشكيل قناعة مدارها أنه تنظيم ليس بالجامد وإنما يعرف دينامية تســاعده على الاســتدامة وكسب الكثير من المصداقية. فهل تسعفنا تجربة الأعضاء داخل الأحزاب السياسية المغربية لبناء نفس الفكــرة فــي أن من تداعيات الانخراط الحزبي علــى الأعضاء داخل هياكل التنظيم المشاركة بصفة دائمة ومستمرة؟

يلازم الإجابة عن السؤال أعلاه تتبع التجربة الفردية للأفراد المنخرطين وما تقتضيه مجمــوع إجاباتهــم، والتي إن غلب عليها طابع المشــاركة بصفة دائمة ومســتمرة، فهــي بالكاد يصعب أن تصل إلى المشــاركة التي يقوم بها الأفراد داخل التنظيمات الإسلامية(41)، وفيما يلي نسب الأفراد الذين عبَّروا من داخل التنظيمات الحزبية عن أنهم يشــاركون بشــكل جيد ودائم داخل هياكل الحزب؛ إذ بلغت نسبتهم 52.5٪، وكان توزيعها حسب كل حزب على حدة كالآتي.

*** جدول 3. الذين عبَّروا عن أنهم يشاركون داخل الحزب بصفة دائمة ومستمرة**

الأحزاب السياسية	النسب المئوية	عدد الأفراد
حزب الاتحاد الاشتراكي	%75	15
حزب التجمع الوطني للأحرار	%70	14
حزب العدالة والتنمية	%50	10
حزب الحركة الشعبية	%70	14
حزب الاستقلال	%30	6
حزب الأصالة والمعاصرة	%50	10
حزب التقدم والاشتراكية	%40	8
حزب الاتحاد الدستوري	%35	7

تأتي هذه النسب لتعبِّر عن نسبية المشاركة الداخلية للأفراد داخل الأحزاب السياسية بصفة دائمة ومستمرة، ذلك أنه من وحي هذه التجارب الفردية، تبدو لنا مسألة الأقدمية داخل الحزب أو بالأحرى سنة الدخول للحزب مؤشرًا على نشاط العضو من عدمه؛ إذ الملاحَظ على هذه العيِّنة أنه كلما تقدمت عضويتها داخل الحزب تقلصت معها الاعتيادية في ممارسة الأنشطة الحزبية بشكل مستمر. وقد جرى تسجيل هذه الملاحظة عبر جرد المدة التي قضاها كل عضو في الحزب من الأعضاء الناشطين وقد كانت نسبهم كما هو مبين في الجدول الآتي:

***جدول 4. يوضح أنه كلما ازدادت المدة التي قضاها العضو داخل الحزب قلَّ نشاطه**

التقسيم الذي أقمناه للعيِّنة	نسب الأعضاء الذين عبَّروا عن أنهم يشاركون بصفة دائمة ومستمرة
الذين انخرطوا ما بين سنة 1975-1992	%8,3
الذين انخرطوا ما بين سنة 1993-2012	%29,7
الذين انخرطوا ما بين سنة 2013-2022	%40

ولئن كانت مجموعة من الدراسات السابقة حاولت إدخال العمل الحزبي في باب المفلس وغير المجدي، بناء على النتائج التي توصلت إليها عن طريق تمثلات

المواطنين للأحزاب السياسية باعتبارها مؤسسات لا تحوز الثقة ولا تعبِّر عن احتياجاتهم فإن هذه الفكرة لا تتناسب مع ما عبَّر عنه الأفراد الذين أُجريت عليهم هذه الدراسة؛ إذ ما أفصح عنه هؤلاء الأفراد يبين أن الانخراط داخل الحزب السياسي؛ يلعب دورًا مهمًّا في تقليص الثقافة السياسية السائدة، فعندما طرحنا على المبحوثين سؤالاً من قبيل: "هل انخراطك في الحزب رفع عندك منسوب الثقة في العمل السياسي والحزبي والمشاركة السياسية؟"، أكَّد 125 منهم الإجابة بـ"نعم"؛ إذ إنهم يثقون في العمل السياسي الحزبي ويعتبرونه من أهم تعبيرات المشاركة السياسية، مقابل 35 أجابوا بالنفي.

***شكل 4. منسوب الثقة في العمل السياسي والحزبي لدى المنخرطين**

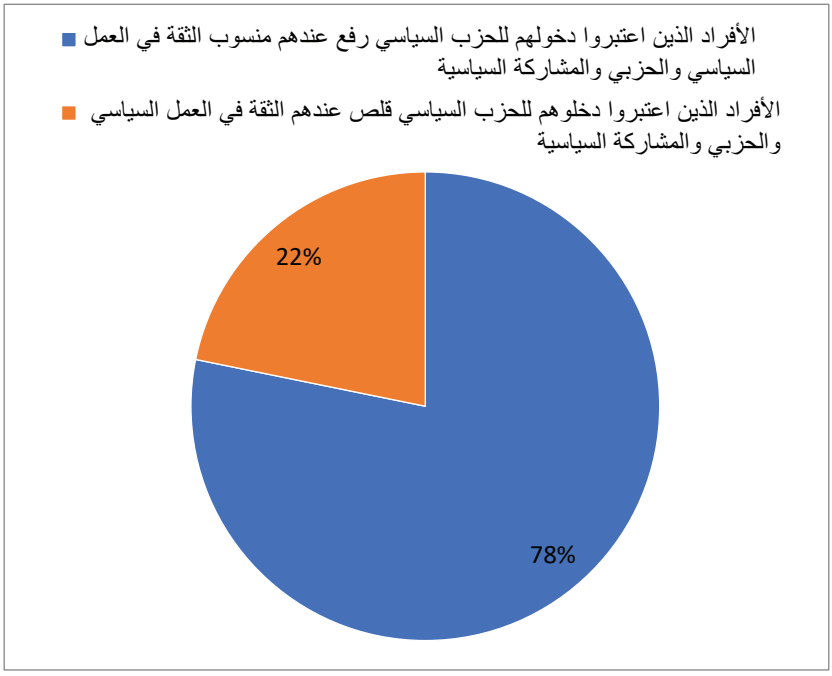

إن الأفراد الذين دخلوا حزب الحركة الشعبية هم الأكثر ثقة في العمل السياسي والحزبي بنسبة وصلت 95٪ مقارنة مع باقي الأحزاب، في حين تبقى النسبة الأقل من عينة كل حزب ممن عبَّروا عن أنهم على وعي بكون تجربتهم الحزبية رفعت عندهم منسوب الثقة، من نصيب حزبي الاستقلال والعدالة والتنمية بنسبة لم تتجاوز 60٪ لكل واحد منهما.

هكـــذا إذن، وبفعـــل هذه المعطيات التي حصلنا عليها يتبين لنا أن علاقة المبحوثين بالأحزاب السياســـية ما زالت تكتســـي بعدًا إيجابيًّا، ولربما قد يعود هذا الأمر لسبب بسيط، هو أن هؤلاء اكتسبوا هذه الثقة بعد دخولهم للحزب، مما يمكن معه افتراض أنه لولا خوضهم غمار التجربة الحزبية لما كانوا في عداد ممن نجحوا في الخروج من هذه السردية السائدة في ذهن عموم المواطنين، لذلك فحتى الأطروحة التي تدافع عن تراجع الثقة في العمل الحزبي تبقى واردة لأنه وجدنا أيضًا أن حوالي 22٪ من المبحوثين اتجهوا إلى اعتبار دخولهم للحزب أســـهم في انهيار أملهم في الممارسة السياسية من داخل الحزب السياسي.

لا جدال في الأهمية التي تمثلها مســـألة الديمقراطية الداخلية للأحزاب السياســـية عند الأفراد المنخرطين داخل هياكل الحزب السياسي؛ ذلك أن تأكيد هذه الفرضية يعود بالأســـاس إلى فكرة مفادها أن الانتماء إلى الحزب السياســـي يغير العديد من التمثلات التي تزدري السياســـة والعمل الحزبـــي، لتقوم محلها تصورات تقوم على مســـألة الحضور الدائم داخل الحزب السياســـي باعتباره يعكس جوهر الديمقراطية ويوســـع من نطاق المشـــاركة السياســـية. كما أن الوجود في قلب العملية السياسية والمســـاهمة في دمقرطة المؤسســـات يغيِّر لدى هؤلاء الأفراد العديد من القناعات الجاهزة عن العمل الحزبي؛ إذ يصبحون من المساهمين في دمقرطة هياكل الحزب ومن المدافعين عن الديمقراطية الداخلية وإن بدت في بعض اللحظات مهزوزة نتيجة شـــيوع بعض الممارسات غير السوية، لذلك عبَّر أكثر من 90٪ ممن أجريت عليهم هذه الدراسة أن الديمقراطية الداخلية للحزب تبقى مسألة ضرورية وفي غاية الأهمية.

نضيف مسألة أخرى، وهي في غاية الأهمية، ترتبط أيضًا بتداعيات الانخراط الحزبي علـــى الأفراد، ففي اللحظة التي يحســـون فيها باليأس من تجربتهم الحزبية، فإما أن يذهبـــوا إلـــى حزب آخر في صورة "الترحال السياســـي" نتيجة عدم حصولهم على التزكية أو ما يشابه ذلك، وإما يغادرون الحزب بصفة نهائية دون أن تكون الوجهة نحو حزب آخر، إذا أردنا أن ندفع بهذا التمييز إلى الوضوح أكثر نعود إلى العينة المبحوثة من خلال السؤال الذي طرحناه عن مآل تجربتهم الحزبية باعتبارهم "هل لا يزالون

منخرطين في الحزب الذي انخرطوا فيه أم غادروه؟"، والذي اتسم عند البعض بأخذ موقف من التجربة الحزبية تُرجم في مغادرة الحزب وعدم الرغبة بالانخراط في العمل الحزبي بشكل نهائي، وقد وصلت نسبة هؤلاء إلى 15٪ من المبحوثين وبصفة متفاوتة عند كل حزب؛ إذ يبقى كل فرد له ما يكفيه من الحجج لتبرير سبب مغادرته. في المقابل، عبَّر 85٪ عن أنهم لم يغادروا الحزب الذي انخرطوا داخله إذ إنهم مستمرون بالنشاط داخل هياكله ولهم ما يكفي من الأسباب لتبرير ذلك.

***شكل 5. النسب المئوية للمنخرطين الذين غادروا الحزب بصفة نهائية**

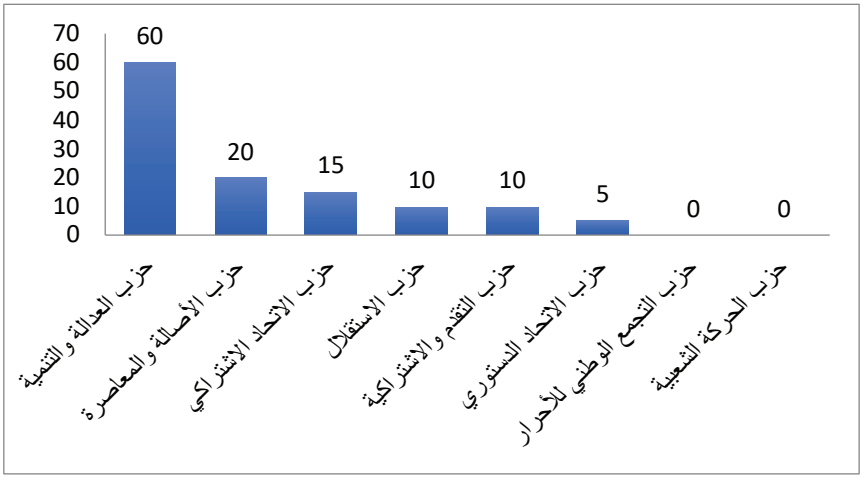

إذا تأملنا نسب الأفراد المغادرين للحزب(42) الذي انخرطوا فيه سنعثر على تبوء حزب العدالة والتنمية لأعلى نسبة وصلت إلى 60٪، تليه باقي الأحزاب بنسب متدنية مختلفة ما عدا حزبي التجمع الوطني للأحرار والحركة الشعبية اللذان لم يغادرهما أي عضو، والحال أن استحضار أسباب مغادرتهم كلما حاولنا تحديدها إلا ووجدنا أنها لا تخرج عن التبريرات التالية: إما موضوعية كانعدام الثقة من خلال وجود ممارسات لا تستوي مع مبادئ الحزب، وغياب الديمقراطية الداخلية داخل الحزب، وإما ذاتية تعود لحدوث نوع من التحول في التوجهات الفكرية للأفراد وأخذ موقف من القيادة السياسية والتنظيم الحزبي.

***جدول رقم 5. جدول يبين بعض تعليلات المغادرين لتنظيماتهم الحزبية**

رقم المبحوث حسب ترتيب الاستبيان	الحزب الذي ينتمي إليه	أسباب مغادرة الحزب
استبيان رقم (41)	حزب العدالة والتنمية	التوصل إلى قناعة سياسية بأنه يستحيل التغيير في المغرب بواسطة الأحزاب.
استبيان رقم (42)	حزب العدالة والتنمية	سقوط الحزب في أخطاء سياسية كالتطبيع مع إسرائيل.
استبيان رقم (47-50-53-60)	حزب العدالة والتنمية	حدوث نوع من التحول في الأفكار والمرجعية وعدم الاقتناع بالتوجهات الفكرية الحالية للحزب.
استبيان رقم (53-58-59)	حزب العدالة والتنمية	الإحباط بسبب البلوكاج الحكومي سنة 2016 وإعفاء بنكيران، وضعف القيادة التدبير السيء للشأن العام.
استبيان رقم (9)	حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية	صعود إدريس لشكر للكتابة العامة للحزب

لا يترتب على عدم رضا الأفراد عن العمل السياسي داخل الأحزاب السياسية مغادرة الحزب فقط، بل هناك من يرون أن التجربة الحزبية بالنسبة لهم تبقى مصدرًا للارتقاء الاجتماعي وتحقيق غايات معينة من جانب، ومن جانب آخر أنه يظل الحزب الذي انخرطوا فيه حزب كفاءات بامتياز. من وحي هذه التجربة أدركنا أن هذين العاملين يعتبران من بين أبرز الأسباب التي أسهمت في انعدام وجود المغادرين في صفوف حزبي التجمع الوطني للأحرار والحركة الشعبية.

***جدول رقم 6. يبين دوافع الاستمرارية لدى بعض الأعضاء داخل تنظيماتهم الحزبية**

رقم المبحوث حسب ترتيب الاستبيان	الحزب الذي ينتمي إليه	أسباب البقاء في الحزب
استبيان رقم (23-28-33)	حزب التجمع الوطني للأحرار	طموح سياسي ولكي يصبحوا أثرياء
استبيان رقم (37)	حزب التجمع الوطني للأحرار	أتطلع إلى ضمان مستقبلي داخل الحزب
استبيان رقم (31-32)	حزب التجمع الوطني للأحرار	لأن الحزب حزب كفاءات
استبيان رقم (24-25-30-34-38)	حزب التجمع الوطني للأحرار	لثقتهم في الوعود التي قدمها لهم من خلال برنامجه الانتخابي وانتظارهم لتطبيقها على أرض الواقع
استبيان رقم (63-64)	حزب الحركة الشعبية	الرغبة في الوصول إلى قبة البرلمان والدواوين الوزارية
استبيان رقم (71-72)	حزب الحركة الشعبية	تحقيق غايات شخصية

هل يمكن أن نذهب بناء على هذه المعطيات إلى تفسير نتائج الانتخابات التشريعية لسنة 2021 وبالتالي ربط أثر انخراط الأفراد أو تخليهم عن الحزب السياسي على العملية الانتخابية، خاصة إذا أخذنا بعين الاعتبار أن أكبر نسبة من المنخرطين المغادرين كانت من نصيب حزب العدالة والتنمية الذي حصل على نتائج متدنية ضمن هذه الانتخابات، مقابل تبوء حزب التجمع الوطني للأحرار الذي لم يغادره أي فرد من المنخرطين وحزب الاتحاد الاشتراكي الذي يعرف نسب انخراط لا بأس بها؟

من المجازفة اعتبار أن نتائج الانتخابات(43) ترتبط بعملية انخراط الأفراد بالأحزاب السياسية وبالكيفية التي تشتغل بها وتنشط داخل المجتمع، لأنه لا يمكن بأي حال من الأحوال ربط هذه النتائج بالكيفية الذي تشتغل بها الأحزاب في المجتمع وبمسارات العضوية داخلها، بمعنى أن مخرجات العملية الانتخابية في المغرب لا يمكن أن تقتصر فقط على فعالية الحزب السياسي، وإنما أيضًا تتم وفق إستراتيجية الدولة التي تخضع لقواعد اشتغال النظام السياسي أخذًا بعين الاعتبار ميزان القوى.

خاتمة

يهمنا في خاتمة هذه الورقة التأكيد على أن مسألة الانخراط داخل الأحزاب السياسية انطلاقًا من العينة المدروسة، لا تزال تكتسي بعدًا إيجابيًّا يتأسس على عنصري التسييس والثقة ورفض كل أشكال الازدراء التي وسمت الأحزاب السياسية المغربية منذ بداية الألفية الثالثة. لقد نهض استثمار انخراط الأفراد داخل الحزب السياسي المغربي بأدوار إيجابية في مسار تجربتهم، وأسهم في بعض اللحظات عن غير وعي في تغيير تمثلاتهم السلبية عن العمل السياسي والمشاركة السياسية؛ إذ تحول انخراطهم هذا داخل التنظيم إلى دعوة إلى دمقرطة الهياكل الحزبية من خلال التأكيد على ضرورة الديمقراطية الداخلية. لكنَّ أَخْذَنَا بعين الاعتبار هذا البعد الإيجابي مردُّه إلى مسار هؤلاء الأفراد، والذي تميَّز في كونهم ينتمون إلى الفئة المتعلمة، إن لم نقل: النخبة، ما داموا حاصلين على شواهد عليا. وعن مسألة تداعيات هذا الانخراط فهي توحي بوجود سجال حول الاستمرار في التجربة الحزبية والحفاظ على العضوية من عدمها، ولم يكن هذا الجدال ذا صلة بوقوع الحزب في أخطاء سياسية أو له صلة بالمبادئ فحسب، وإنما أيضًا تحول إلى سجال براغماتي مبني على المصالح بالدرجة الأولى إذ الاستمرار في العضوية يأتي لغرض تحقيق طموح شخصي والاستفادة مما تتيحه التجربة الحزبية من مكاسب.

وبعد أكثر من عقد ونيف على إطلاق الإصلاح المعياري للأحزاب السياسية، تبدو هذه الأخيرة في حاجة أكثر إلى تكثيف نظام العضوية داخل هياكلها ومواكبة التطور الحاصل داخل المجتمع؛ إذ أضحينا اليوم في أَمَسِّ الحاجة لتوطيد دعائم العقلانية السياسية وتكريس ثقافة المشاركة السياسية وتدعيم ركائز النظام الديمقراطي، والتخلي عن التصور الأحادي والمطلق للأشياء؛ ذلك أن الديمقراطية تحتاج إلى التلازم بين السياسة والمجتمع، وهو المسعى الذي لا يمكن أن يتم بدون أحزاب قوية بهياكلها وأعضاء ملتزمين، ومواطنين مسيسين لإحداث التغيير، والسعي لبناء قادة سياسيين متميزين يمكن التعويل عليهم لتدبير الشأن العام.

المراجع

(1) انظر على سبيل المثال الدراسات التالية:

- محمد باسك منار، سمات السلوك الانتخابي للطبقة الوسطى بالمغرب، دراسة ميدانية، (مركز تكامل للدراسات والأبحاث، دراسات وأبحاث، 2021)، نسخة إلكترونية.

- مؤشر الثقة 3، 2022، "الثقة في الإدارة العمومية خلال عصر الوباء"، المعهد المغربي لتحليل السياسات.

- عبد القادر بوطالب، الشباب والسياسي: طبيعة التمثلات وعوامل انحسار ظاهرة الانتساب الحزبي في المجتمع المغربي، مجلة سياسات عربية، العدد 38، مايو/ أيار 2019.

(2) Voir: Richard S. Katz and Peter Mair, Changing Models of Party Organization and Party Democracy: The Emergence of the Cartel Party, "London: SAGE Publications, VOL 1. No.1, 1995", The online version of this article can be found at: https://bit.ly/420qYuA.

(3) Voir: Lilian Mathieu, La démocratie Protestataire, (Paris: presses de science po, 2011).

(4) Voir: Mounia Bennani-chraibi, Soumis et Rebelles: les jeunes au maroc, (Paris: Le Fennec, 1994).

(5) سبق لكلود بلازولي (Claude Palazzoli) أن تبنى فكرة موت الأحزاب في السياق المغربي وعلى الخصوص أحزاب الحركة الوطنية؛ حيث سعى إلى تفسير هذا الموت عبر تتبع مسار الحركة الوطنية والتوترات التي عرفتها داخليًّا، ومع النظام السياسي المغربي آنذاك، إذ الدراسة التي اشتغل عليها تحمل عنوان "الموت البطيء للحركة الوطنية بالمغرب" نُشرت سنة 1973، وتدور محاورها بالضبط حول ثلاثة أسماء هي: "التحول- القطيعة- الأزمة". انظر:

- Claude Palazzoli, La mort lente du mouvement national au maroc, "annuaire de l'afrique du nord, vol 8, 1973".

(6) سيصوغ موريس دوفيرجه "Maurice Duverger" تقسيمًا للأحزاب السياسية اتخذ شكلين، ارتبط الشكل الأول بـ"أحزاب الجماهير"، بينما تجسد الشكل الثاني فيما سماه بـ"أحزاب الأطر"، وقد اعتمد في دراسته هذه للتمييز بين هذين الصنفين من الأحزاب على بنية الحزب بالأساس؛ حيث خلص إلى أن حجم عدد الأعضاء داخل هياكل الحزب ليس هو من يحدد طبيعة الحزب

وأبعاده، وإنما بنية الحزب وكيفية اشـتغاله. تشـتغل أحزاب الجماهير بالنسـبة للباحث على إيلاء أهمية كبرى للطبقة المتوسطة بتأطيرها وجعلها أكثر اهتمامًا بالسياسة من خلال عملية الاستقطاب التي تتركز أساسًـا على التنشـئة السياسية. فهي تهدف إلى إنتاج نخب يعول عليها لحظة الوصول إلى التسيير الحكومي، وإدارة مؤسسات الدولة، حيث ضمن هذه الحالة يصبح المنخرطون بمنزلة خزان الحزب وموضوعه ومادته الأساسـية، أما فيما يخص تمويل هذا الصنف من الأحزاب فهو يعتمد بشـكل أساسي على مسـاهمة الأعضاء المنتظمة التي عبرها يستطيع الحزب تغطية أنشطته السياسية وحملته الانتخابية. انظر:

- Maurice Duverger, Les partis politiques, (Paris: Armand colin, 1976), P 119- 120.

(7) بخصوص الأسئلة الستة الواردة في الاستمارة والموظفة بالورقة، انظر: انظر ملحق الدراسة.

(8) تتمثل هذه الأحزاب في كل من حزب الاتحاد الاشـتراكي وحزب الاسـتقلال وحزب التقدم والاشتراكية وحزب الحركة الشعبية وحزب العدالة والتنمية وحزب التجمع الوطني للأحرار وحزب الاتحاد الدستوري وحزب الأصالة والمعاصرة.

(9) Robert Rézette, Les partis politique marocaines, (Paris: Puf, 1955).

(10) Douglas Ashford, Political change in morocco, (Princeton, 1961).

(11) William Zartman, Destiny of a dynasty: the search for new institutions, in morocco's developing society, (univ. of soth Carolina press, 1964).

(12) على سبيل المثال الدراسة التي أنجزتها الباحثة المصرية، فايزة سارة، والتي عبرها استطاعت أن تقوم بتتبع مسـار الأحزاب السياسية المغربية والممارسة السياسية لقادة هذه الأحزاب وتمثيلها البرلماني. انظر: فايزة سارة، الأحزاب والقوى السياسية في المغرب، (بيروت: رياض الريس للكتب والنشر، 1990). وأيضًا دراسة الباحثة المغربية، سناء قاسمي، انظر:

- Sanae Kasmi, Le statut des partis politiques au maroc, (Remald: thèmes actuels N 91, 2015).

(13) كالدراسات التي انصبت على حزبي الاستقلال والاتحاد الوطني للقوات الشعبية، انظر على سبيل المثال: محمد المزواري، تطور المشاركة السياسية في المغرب: من الاتحاد الوطني للقوات الشعبية إلى الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية "1959-1998"، (الرباط: جامعة محمد الخامس-أكدال، أطروحة دكتوراه، 2011).

(14) John waterbury, Le commandeur de croyants: La monarchie marocaine et son élit, (Paris: Presses universitaires de france, 1975).

(15) Remey Leveau, Le fellah marocain défenseur du trône, 2ème édition. (Paris: P.F.N.S.P, 1984).

(17) تتركز أبحاث الباحث الإسـباني "برنابي لوبيز غارسيا" على هذا الموضوع بالأساس، انظر: برنابي لويس غارسيا، الانتخابات المغربية منذ 1962 إلى الآن..: دراسة علمية موثقة، ترجمة بديعة الخـرازي، ط1(الدار البيضاء: النجاح الجديدة، 2009). وأيضًا، برنابي لويس غارسـيا وآخرون، المغرب: الانتخابات ومشكلات الانتقال غير المكتمل، (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2019).

(17) Mohamed Berdouzi, problèms D'interpretation et fondements conceptuels des approches anglo-americaines concernant le Maroc : Etude d'un corpus de ravaux d'anthroplogie et de sciences politique, (Rabat : Université Mohammed 5-Agdal- Thèse Doctorat, 1987).

(18)محمد شـقير، أصول الظاهرة الحزبية بالمغرب، "المجلة المغربية لعلم الاجتماع السياسـي، العدد 11-12، 1990"، ص 59-72.

* يتبنى أيضًا الزاهي في إحدى دراساته أطروحة اعتبار الحزب امتدادًا للزاوية، فضلاً عن أنه يجسد أحـد الأبعاد التقليدية للتنظيمات السياسـية بالمغرب، انظر: نـور الدين الزاهي، الحزب والزاوية: الإسلام والسياسة في المجتمع المغربي، (بيروت: إفريقيا الشرق، 2011).

(19) عبد اللطيف أكنوش، واقع المؤسسة والشرعية في النظام السياسي على مشارف القرن 21م، (الدار البيضاء: بروفانس، 1999).

(20) محمد ضريف، الأحزاب السياسية المغربية: من سياق المواجهة إلى سياق التوافق "1934-1999" (الدار البيضاء: مطبعة النجاح الجديدة، 2001).

(21)يونس برادة، وظيفة الحزب في النظام السياسـي المغربي، (الدار البيضاء: جامعة الحسـن الثاني، أطروحة دكتوراه، 2000).

(22) حسن طارق، اليسار وأسئلة التحول، (الرباط: دار القلم للطباعة والنشر، 2006).

(23) أحمد بوز، المشاركة السياسية في المغرب: تمويل الحياة السياسية، (الرباط: جامعة محمد الخامس-أكدال-، أطروحة دكتوراه، 2003).

(24) Ghassane Lamrani, Abstention électorale et partis politique au Maroc, (Rabat: Bouregreg, 2015).

(25)للباحثين في مجال السوسيولوجيا دراسات مهمة حول هذا الموضوع، انظر: أسماء بنعدادة، المرأة والسياسة: دراسة سوسيولوجية للقطاعات النسائية الحزبية، (منشورات المعهد الجامعي للبحث العلمي، 2007). ثم أيضًا: محمد موقيت ومحمد الصغير جنجار، القضية النسائية في أيديولوجية الأحزاب المغربية، (الدار البيضاء: منشورات الجمعية الديمقراطية لنساء المغرب، 2008).

(26) انظر: فوزي بوخريص ومليكة موحتي، في سوسيولوجيا الأحزاب السياسية: الأحزاب السياسية بالمغرب بين التنمية المحلية والتنمية السياسية، (الرباط: مطابع الرباط نت، 2019).

(27) من المجلات التي اطلعنا عليها والتي خصصت أحد أعدادها لموضوع الأحزاب السياسية المغربية:

- المجلة المغربية لعلم الاجتماع السياسي، العدد 11-12، ربيع –صيف 1990.
- مجلة نوافذ، العدد 96 يوليو/ تموز 2000.
- مجلة وجهة نظر، عدد مزدوج 36-37، ربيع- صيف 2008.
- مجلة وجهة نظر، العدد 64، ربيع 2015.
- المجلة المغربية للعلوم السياسية، العدد 15، يونيو/ حزيران 2015.
- مجلة النهضة، العدد 15، ربيع 2018.
- مجلة تكامل، العدد الأول، أبريل/ نيسان 2021.

(28) من بين الملاحظات التي نسجلها في الموضوع، أن أغلب البحوث التي أنجزت عن الأحزاب السياسية والمشاركة السياسية داخل حقل العلوم السياسية بالمغرب هي بحوث نظرية، باستثناء بعض الدراسات الميدانية التي أشرنا إليها، والدراسات التي اشتغلت عليها مونية بناني شرايبي؛ إذ تولي هذه الباحثة أهمية كبيرة للميدان، يمكن الاطلاع على بحثها الآتي، وعبره مجموعة من الدراسات الميدانية التي ضمَّنتها فيه، انظر:

- Mounia bennani-chraibi, partis politiques et protestatations au maroc: 1934-2020, (presses universitaire de Rnennes, 2021).

*يمكن أيضًا الإشارة إلى بعض الدراسات المهمة التي اطلعنا عليها، وُظِّفت فيها الأحزاب السياسية المغربية، عنصرًا أساسيًّا للتحليل:

- Howe Marvine, Morocco: the Islamist awakening and other challenges, (New York: Oxford University Press, 2005)

- Lawrence Adria, 'Social Movements, Parties, and Political Cleavages in Morocco A Religious Divide?', in Melani Cammett, and Pauline Jones (eds), The Oxford Handbook of Politics in Muslim Societies (Oxford Academic, 2 Sept. 2020), available: https://rb.gy/w9iu6) consulted the 26/04/2023.

(29) Voir: Paul F. Lazarsfeld , Bernard Berelson ,and Hazel Gaudet, The People'S Choice: How the Voter Makes Up His Mind in a Presidential Campaign, (Columbia University Press/ New York, 2022)

- Voir: Loïc Blondiaux, Mort et résurrection de l'électeur rationnel. Les métamorphoses d'une problématique incertaine, " Revue française de science politique 1996/5, Vol. 46 ".

(30) Tournier Vincent, Le rôle de la famille dans la transmission politique entre les générations: Histoire et bilan des études de socialisation politique. In: "Politiques sociales et familiales, N°99, 2010". En particulier, p 61-62.

(31) مصطفى إنشاء الله، المجتمع المدني: حدود المفهوم عند يورغن هابرماس، (بيروت: منتدى المعارف، 2017)، ص 100.

(32) عبـد الله العـروي، مفهوم الإيديولوجيا، ط5 (بيروت: المركز الثقافي العربي، 1993)، ص 53.

(33) العروي.، مفهوم الإيديولوجيا، م س، ص 53.

(34) François Duparc, Vie et mort des idéologies, " Le Journal des psychologues 2009/2 ,N° 265 ", P 66.

(35) الانفعالات التي يحدثها التواصل السياسي قد تفرز عن غير وعي محددات السلوك السياسي للمواطنين، وقد تلعب دورًا بالغ الأهمية يحفز على المشـاركة السياسـية والانضمام إلى الأحزاب السياسية وتكثيف العضوية داخل هياكلها، خصوصًا عبر وسائل التواصل الاجتماعي؛ حيث تصبح هذه الأخيرة ضمن هذا السـياق أحد الدوافع التي تسـهم في الانخراط الحزبي، لكن هذا الأمر

لم نصادفه ضمن أجوبة العينة المبحوثة، إضافة إلى أن نسبة متابعة صفحات الأحزاب السياسية المغربية والتفاعل مع أنشطتها على وسائل التواصل الاجتماعي في التجربة المغربية خصوصًا منصة "فيسبوك"، تبقى ضعيفة جدًّا لا تتجاوز 50 فردًا متفاعلاً، رغم اعتماد هذه الأحزاب على خاصية الترويج المدفوع أي الممول (Sponsorisés).

(36) Pour plus de détails, Voir: Brewer Marilynn and Hong Ying Yi and Li Qiong, Dynamic Entitativity: Perceiving Groups as Actors, Sur le lien Suivant, https://short-link.me/NjJV, consulté le 24/09/2024

(37) Lyes Dris et Bugnon Sébastien, L'engagement des jeunes étudiants en politique, (Université de Strasbourg, Mémoir, 2009), Disponible sur: https://bit.ly/3XMVpmaf, consulté le 20/01/2024.

(38) محمد بنهلال، السلوك الانتخابي بالمغرب: حالة الشباب الجامعي، دراسة قيد النشر.

انظر أيضًا دراسة أخرى خلصت تقريبًا إلى نفس النتائج التي خلصت إليها دراسة محمد بنهلال:

- Saloua Zerhouni, Jeunes et politique au Maroc: les motifs de la non-participation institutionnelle, en "Revista de Estudios Internacionales Mediterráneos, N 26, 2019 ".

(39) Jacques Coenen-Huther, Sociologie des élites, (paris: Armand colin, 2004), p 2.

(40) خليل العناني، داخل "الإخوان المسلمين": الدين والهوية والسياسة، ترجمة، عبد الرحمن عياش، ط1(بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2018).

* لجأنا إلى توظيف هذه الدراسة فقط لبيان قدرة التنظيمات الإسلامية على جعل العضو المستقطب ينخرط بسرعة داخل التنظيم ويجد مكانة له تخوله الحضور والوجود بصفة دائمة ومستمرة في هياكل الحركة، وما دام الحزب السياسي بدوره تنظيمًا يحتوي على هياكل وبه أفراد وله أنشطة، حاولنا إسقاط تجربة الحركة الإسلامية لنوضح أن الأعضاء المنتسبين لها هم أعضاء في الجملة نشيطون. وإن كانت هذه التجربة خاصة بحركة لا تنتمي إلى البيئة المغربية، فإننا لم نعثر على دراسة ميدانية حديثة عن وضعية الأفراد داخل الحركة الإسلامية بالمغرب في الحقل الأكاديمي المغربي، باستثناء دراسة عبد الإله السطي التي سلطت الضوء على دراسة الحركة الإسلامية من جانب تتبع جذور الحركة والأفراد المنتمين لها والتغير الذي طرأ على مسارها، للاطلاع على

الدراســة بشــكل مفصل، انظر: عبد الإله السطي، الأصول الاجتماعية والفكرية للحركة الإسلامية بالمغرب: دراسة في سيرورة التحول من الراديكالية إلى الاعتدال "1969-2016"، (الرباط: جامعة محمد الخامس-أكدال- أطروحة دكتوراه، 2019).

(41) تحضرنا هنا الأنشطة التي تقوم بها "جماعة العدل والإحسان"، باعتبارها حركة إسلامية، إذ تجد أعضاءها ملتزمين وموجودين بصفة دائمة ومســتمرة، على الخصوص في الاحتجاجات التي تدعو لها؛ ما يعطي انطباعًا عامًّا بإرجاع نجاح الاحتجاجات إلى قوة انضباط أعضائها والتزامهم.

انظــر: بعــض المقالات الصحفية، "مســيرة الرباط، مســيرة جماعة العدل والإحســان بامتياز"، "مســيرة حراك الريف تبرز الحجم الحقيقي لجماعة العدل والإحســان"، الرابط، https://bit.ly/3Y4VTEg، (تاريخ الدحول: 28 يناير/كانون الثاني 224)

(42) توجد دراســة حديثة للباحث محمد ســموني عن انفصال الأعضاء عن تنظيماتهم الحزبية والانخراط في صفوف الحركات الاحتجاجية، حيث يدرس الباحث عينة من الأفراد الذين انسحبوا من تنظيماتهم الحزبية، نتيجة مشاركتهم في حراك 20 فبراير. انظر: محمد سموني، بعد الانفصال: دراسة حول سيرورة الانفصال التنظيمي والتحول النضالي بعد حراك 20 فبراير بالمغرب، سلسلة أوراق عمل المجلس العربي للعلوم الاجتماعية، ورقة عمل 30، سبتمبر/أيلول 2024.

(43) بخصوص نتائج الانتخابات التشــريعية لســنة 2021 بالنســبة للأحزاب موضوع هذه الورقة كانت على الشكل التالي: حزب التجمع الوطني للأحرار تبوأ الانتخابات بحصوله على 102 مقعد، حزب الأصالة والمعاصرة 87 مقعدًا، حزب الاستقلال 81 مقعدًا، حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشــعبية 34 مقعدًا، حزب الحركة الشــعبية 28 مقعدًا، حزب التقدم والاشتراكية 22 مقعدًا، حزب الاتحاد الدستوري 18 مقعدًا، حزب العدالة والتنمية 13 مقعدًا. في هذا الصدد من المهم الإشارة إلى أن بعض الدراسات تربط نتائج الانتخابات بنظريات السلوك الانتخابي وتعتبرها مدخلاً لقياس فاعلية الأحزاب من عدمها وموجبًا لتحليل تراجع الأحزاب السياسية، للاستفاضة أكثر، انظر: حسن قرنفل، أصوات الفقراء، (الرباط: دار أبي رقراق للنشر، 2020). ومحمد شقير، السلوك الانتخابي بالمغرب: بين الشفافية السياسية والمقاطعة الشعبية، ط 1(الدار البيضاء، النجاح الجديدة، 2015).

*ملحق

يخص أسئلة الاستمارة الستة الموظفة في الدراسة

س. 1- كيف انتميت إلى هذا الحزب؟ وما الأسباب التي جعلتك تقر بالانخراط داخله؟

1.عن طريق صديق أو أحد أفراد عائلتك	
2.المنظمات الموازية للحزب	
3.عن طريق وعد تم تقديمه لك لهدف الاستفادة من مصلحة خاصة	
4.مرجعية الحزب	
5.تبوء الحزب لمراتب متقدمة في الانتخابات	
6.اطلاعك على برنامج الحزب	

أسباب أخرى، اذكرها.....

س. 2- ما مكانتك الاجتماعية؟

1.طالب	
2.موظف في القطاع العام	
3.مستخدم في القطاع الخاص	
4.عمل حر	
5.عاطل عن العمل	

س. 3- ما مستواك الدراسي؟

1.لم يسبق لي أن دخلت المدرسة من قبل	
2.تعليم غير رسمي في المنزل أو في أقسام محو الأمية	
3.المستوى الابتدائي	
4.المستوى الإعدادي	
5.المستوى الثانوي	
6.المستوى الجامعي (الإجازة)	
7.دراسات عليا (ماجستير، دكتوراه)	

س. 4- هل تشارك باستمرار في أنشطة الحزب؟

نعم	1. بصفة دائمة ومنتظمة	
	2. في بعض الأحيان	
	3. فقط في الحملة الانتخابية	
منذ أن انخرطت لم أشارك		

س. 5- هل انخراطك في الحزب الذي انتميت إليه رفع من منسوب الثقة عندك في العمل السياسي والمشاركة السياسية؟

نعم	
لا	

س. 6- هل ما زلت منخرطًا في الحزب الذي انتميت له، أم غادرته؟

نعم، ما زلت عضوًا في الحزب	
لا، غادرت الحزب	

لماذا؟.....

الأحزاب السياسية والاحتجاج: من "الاتصال" إلى "الانفصال"

The Political Parties and Protest in Morocco: From Connection to Disconnection

عادل النجار – Adel Anejjar*

ملخص

تقدم هذه الدراسة تحولات علاقة الأحزاب السياسية المغربية بالاحتجاج في نمطين مبنيين، هما: نمط "الاتصال"، ويمتد زمنيًّا من عام 1934 إلى بدايات التسعينات، ثم نمط "الانفصال"، بدءًا من أواخر التسعينات إلى 2022. ولا يعبِّر هذا التنميط عن مسار خطي بقدر ما حكمته مساع منهجية ممثلة في الفهم والانفتاح على فرضيات تفسيرية كغاية وهدف، ما دامت تمظهرات "الاتصال" و"الانفصال" هذه اختلفت باختلاف السياقات، والنمط الواحد يشمل أصنافًا يمكن التمييز بينها أفقيًّا. ومن أجل تحقيق هذا المسعى، تم الاستناد إلى مقاربة منهجية كيفية تستحضر السياقات السياسية والمعاني التي يضفيها الفاعلون على الأحداث والوضعيات الاحتجاجية، انطلاقًا من إطاراتهم المرجعية

كلمات مفتاحية: الأحزاب السياسية، الاحتجاج، "الاتصال"، "الانفصال"، المغرب.

Abstract

This study presents two patterns that describe the transformation in the relationship of Moroccan political parties with protest in two built patterns: the connection pattern, which continues from 1934 to the beginning of the 1990s, and the disconnection pattern, starting from the 1990s to 2022.

This pattern doesn't reflect a complete scheme but it is guided by methodological endeavor represented in understanding and openness to explanatory hypotheses, as long as these dimensions of connection and disconnection differed according to different contexts, and the single pattern includes categories that can be distinguished horizontally. To accomplish this endeavor, we used a qualitative_methodological approach that focuses on the political contexts and the meanings that actors give to protest events based on their frames of reference.

Keywords: Political Parties, Protest, Connection, Disconnection, Morocco.

* د.عادل النجار، باحث في العلوم السياسية، جامعة محمد الخامس، الرباط – المغرب
Adel Anejjar, Researcher in Political Science, Mohammed V University, Rabat - Morocco

مقدمة

ليس من المبالغة أن يوصف الشارع المغربي بأنه لا يهدأ حتى يتحرك من جديد؛ لأن الاحتجاج أضحى ظاهرة مألوفة لا تغيب عن المشهد العام بالمغرب.

شهد الاحتجاج المغربي تناميًا كميًّا ونوعيًّا ملحوظًا منذ ما يزيد عن العقدين من الزمان، فبعد أن كانت الاحتجاجات في حدود 700 وقفة في سنة 2005، بمعدل وقفتين في اليوم، ارتفع هذا العدد إلى 5.000 في 2008، بمعدل 14 فعلاً احتجاجيًّا في اليوم، ليبلغ 8.600 في حدود 2010، أي ما يعادل 23 حركة يوميًّا. وأسهمت التظاهرات الجماعية لحركة 20 فبراير التي كانت أسبوعية تقريبًا في ارتفاع عدد الاحتجاجات سنة 2011. وبعد "الربيع العربي" استمر عدد الاحتجاجات في الارتفاع، فقد وصل هذا العدد سنة 2012 إلى 17.000 احتجاج(1). في حين سجلت سنة 2018 معدلاً وصل إلى 46 شكلاً احتجاجيًّا في اليوم، أي إن عدد الاحتجاجات تضاعف بحوالي 24 مرة مقارنة بسنة 2005(2). أما أماكن الاحتجاج فاتسعت لتشمل الوسط القروي والحضري بنسب متفاوتة، وتأتي المدن الكبرى في المرتبة الأولى بنسبة 50٪ ما بين 2010 و2013، بعدها المدن الصغيرة بنسبة 24٪، ثم احتجاجات الوسط القروي بنسبة 18٪، تليها المدن المتوسطة بـ8٪(3). علاوة على ذلك، تنوعت مطالب الاحتجاج بين الاجتماعي والقيمي والسياسي، وتوزعت فضاءاته بين الشارع العام والفضاء الافتراضي لشبكات التواصل الرقمي.

يثير تنامي الاحتجاج وتوسعه المجالي إشكالية علاقته بالأحزاب السياسية، باعتبار أن التوسط بين الدولة والمجتمع، وتمثيل الطبقات والفئات الاجتماعية، وعقلنة مطالبها، وتدبير التوترات الاجتماعية، من صميم وظائف التنظيمات الحزبية. وانطلاقًا من كون العلاقة بين الحركات الاحتجاجية والاجتماعية والأحزاب السياسية متعددة الأوجه؛ بحيث يمكن أن يتعاونوا وأن يؤثروا في بعضهم البعض، كما يمكن أن يكون لديهم قضايا ورؤى متضاربة، وكون هذه العلاقة تتأثر بعوامل مختلفة؛ تسعى هذه الدراسة إلى فهم تحولات علاقة الأحزاب السياسية المغربية بالاحتجاج خلال المدة الممتدة ما بين 1934 و2022 والانفتاح على الفرضيات التفسيرية الممكنة. فهذه الإشكالية التي تظهر للوهلة الأولى آنية ومستجدة يصعب فصلها عن سيرورة

التطور السوسيولوجي للاحتجاج المغربي، وعن مسار الأحزاب السياسية، وتحولات النسق السياسي عمومًا.

استعنَّا في هذه الدراسة بالنمط المبني لهاورد بيكر (Howard S.Becker)، الذي يرى أن أهميـــة النمط تتجلى فـــي قدرته على تنظيم الوقائع بطريقة تجعلها قابلة للمقارنة والتفسير، وليس في مدى تلاؤمه مع الواقع(4). كما نجد المنهج الكيفي مناسبًا لدراسة تمظهرات التغير لدى الفاعلين السياسيين والاجتماعيين، والرؤى التي يحملونها عن الواقـــع الاجتماعي، والإحاطة بتعقد الســـلوكات انطلاقًا من مقاربة الســـياقات التي تجـــري فيها(5). وانتصارًا للأداء الكيفي، تم الاعتماد على تحليل مضمون معطيات نوعيـــة أخذت من أثـــر الحركات الاحتجاجية، والاجتماعية، والأحزاب السياســـية، والمنظمات النقابية، الموثق كتابة، والمنشور على شبكات التواصل الرقمي والمواقع الإلكترونية. ومن أجل إعادة قراءة الأحداث، وتتبع سلســـلة من اللحظات التاريخية التي مرت بها علاقة الأحزاب السياسية المغربية بالاحتجاج، حاولنا تحقيق التكامل بين المســـتويين "الماكرو" و"الميكرو" للدراسات التي تناولت الظاهرة الاحتجاجية بالمغرب في شـــموليتها، وتلك التي ركـــزت على احتجاجات بعينها. وبما أن الحد الزمني للدراســـة يمتد عدة عقود، كان من الضروري التركيز على "العينات الكبرى" للاحتجاج المغربي.

تنقسم هذه الدراسة إلى ثلاثة أجزاء، الأول تأطير نظري لمفهومي الاحتجاج والحزب السياســـي، ومختلف الفوارق الموجودة بين الثـــورة، والتمرد، والحركة الاجتماعية، والاحتجاجية. ويتناول الثاني والثالث قراءة في ســـيرورة علاقة الأحزاب السياســـية المغربية بالاحتجاج والتحولات التي عرفتها منذ 1934 إلى 2022، مع التركيز على أهم الأحداث وسياقاتها. ولغاية الفهم والانفتاح على فرضيات تفسيرية نقترح نمطين مبنييـــن يصفان تحولات علاقة التنظيمات الحزبية بالاحتجاج، هما: نمط الاحتجاج السياسي (ثانيًا)، ثم نمط الاستقلال الاحتجاجي (ثالثًا).

أولًا: حول الاحتجاج والحزب السياسي

الاحتجـــاج أصنـــاف عدة مثـــل التمرد، والعصيـــان، والخروج، والثـــورة، والحركة الاحتجاجية، والاجتماعية، وبقدر ما تختلف هذه الظواهر بقدر ما تختلط فيما بينها، مما يفرض محاولة بيان الفوارق القائمة بينها. تثير مفردة الثورة كثيرًا من الالتباس،

ونشاطر عزمي بشارة التعريف الذي اقترحه في المجال السياسي: "المقصود بالثورة هو تحرك شعبي واسع خارج البنية الدستورية القائمة، أو خارج الشرعية، يتمثل هدفه في تغيير نظام الحكم القائم في الدولة"(6). بهذا المعنى، تتحقق الثورة إذا تم استبدال النظام والتأسيس لشرعية أخرى مكان القائمة الفاقدة لمبررات وجودها، بينما كل من الحركة الاجتماعية، والاحتجاجية، والتمرد لا يستلزم تحققها على أنها ظواهر استبدال بالنظام؛ لأنها تظهر وتستمر في نطاق النظام القائم، حتى وإن كانت ذات نزوعات ثورية.

ويحيل التمرد إلى أفعال جماعية عنيفة لفئات غير مندمجة اجتماعيًّا، وغالبًا ما يتخذ شكل المواجهة المباشرة مع الأجهزة الإكراهية للدولة. وباختصار، يتميز التمرد بعنفه، وبعفويته، وبسرعة زواله، وبضعف تنظيمه (7)، خلافًا للحركة الاجتماعية والاحتجاجية اللتين تتميزان بالتنظيم والاستمرارية والسلمية.

تُحدَّد الحركة الاجتماعية، إجمالاً، على أنها فعل جماعي منظم ومتضافر، في سبيل الدفاع عن المصالح المادية والمعنوية لفئة أو أكثر من فئات المجتمع، في حين تسعى الحركة الاجتماعية الجديدة إلى الدفاع عن القيم السائدة، أو وضعها موضع سؤال (8)، بينما تحيل الحركة الاحتجاجية إلى التعبير عن موقف أو قضية معينة، في إطار حركة جماعية، وبواسطة أشكال تعبيرية، توجه عبرها فئة أو فئات اجتماعية رسالة إلى جهة مسؤولة عن التزامات وواجبات تجاه المحتجين(9). ولأن الإطار الزمني لهذه الدراسة مدته طويلة، عرف خلالها المغرب أصنافًا مختلفة من الاحتجاج، مثل الانتفاضات والحركات الاحتجاجية، سنوظف لأغراضٍ منهجيةٍ المفهومَ العامَ للاحتجاج، الذي يشمل كل تلك الأصناف.

قدم علماء السياسة تعاريف متباينة للحزب السياسي، ونذكر هنا تعريف الثنائي جوزيف لاباومبارا (Joseph Lapalombara) وميرون وينر (Myron Weiner) للحزب السياسي باعتباره تنظيمًا مترابطًا من الوحدات الوطنية والمحلية، يسعى إلى تجميع الأنصار، والقيام بعملية صنع القرار عبر الانتخابات، وليس مجرد التأثير على ممارسة السلطة (10). في حين اهتم موريس ديفرجيه (Maurice Duverger) بالبروز التاريخي للأحزاب السياسية، وطبيعة بنيتها، وتصنيفاتها، وميزها عن التنظيمات الأخرى بالسعي إلى ممارسة السلطة (11). أما عند جيوفاني سارتوري (Giovani

Sartori)، فالحزب السياسي هو أي تجمع سياسي محدد باسم رسمي، ويشارك في العملية الانتخابية، عبر تقديم مرشحين لولايات سياسية(12)، مركزًا بذلك على الوظائف الانتخابية للحزب السياسي وممارسته لعملية صنع القرار.

على الرغم من انعدام الإجماع على مفهوم الحزب السياسي، إلا أن الأدبيات النظرية تتفق، ولو بشكل ضمني، على كون الأحزاب السياسية مسألة جوهرية في الأنظمة الديمقراطية وحتى في بعض الأنظمة السلطوية(13)، لما تلعبه من أدوار أساسية، سواء أكان في المنظومة التمثيلية الحديثة، أم في التغيير والانتقال الديمقراطي. ويؤكد عدد من الباحثين أن الأحزاب السياسية عرفت تحولات في توجهاتها، وتراجعًا في امتداداتها المجتمعية، وأن منظمات أخرى أصبحت تنافسها على الأدوار التي كانت تحتكرها في الماضي. وذهب آخرون إلى حد القول: إن الأحزاب السياسية أصبحت متجاوَزة.

في الواقع، يتعلق الأمر بالتحديات الراهنة لهذه المؤسسات، ما دام لا يوجد حتى الآن بديلٌ للأحزاب السياسية وللنظام الديمقراطي(14). وتؤكد مسألتان هذا الافتراض. أولاً: لا يزال لهذه التنظيمات حضور سواء في الأنظمة الديمقراطية أو غير الديمقراطية. وثانيًا: يواجه الافتراض القائل بأن الأحزاب السياسية متجاوزة، واستنفدت مبررات وجودها، مأزق الإجابة عن مجموعة من الإشكاليات النظرية والعملية بشأن المنظومة الديمقراطية؛ لأن التنظيمات الحزبية تقترن بها، وتعد إحدى آلياتها التنظيمية التي يستحيل أن تعمل بدونها.

ثانيًا: نمط الاحتجاج السياسي

اختلفت تأصيلات الباحثين في الاحتجاج وتاريخه خلال الدولة السلطانية في تعريفه بين من ينظر إلى ظاهرة "السيبة" (التمرد على السلطة المركزية، وخروج مناطق من سلطتها، تسمى "بلاد السيبة") على أنها شكل أولي للاحتجاج المغربي، وبين من يعد ذلك استعمالاً لوقائع تاريخية معزولة عن سياقاتها(15). الأمر نفسه استعصى على فهم الكولونياليين الفرنسيين، الذين عاشوا مفارقة الاندهاش والانبهار، لما عجزوا عن فهم كيفية تأليف المغاربة بين الطاعة و"الثورة" (السيبة) في زمن واحد(16). ورغم أن المغرب عرف تاريخيًّا نماذج من التمرد والاضطراب، غير أنه يصعب

فصلها عن البنية الانقسامية التقليدية، ولا ترقى إلى مستوى الاحتجاج المنظم، الذي لن يبرز إلا في سياق مواجهة السلطة المستعمرة، ليتحول بعد الاستقلال إلى صراع سياسي بين المؤسسة الملكية، التي هيمنت على الحياة السياسية، وأحزاب الحركة الوطنية الساعية إلى دمقرطة اللعبة السياسية، وتقييد ممارسة السلطة.

1. بروز الاحتجاج المغربي ببُعد سياسي

قادت النخبة الوطنية خلال بدايات الثلاثينات، بعد إخفاقها في مواجهة الاستعمار عسكريًّا، ثقافة وطنية ضد الحماية داخل فضاء "تجميعي" يمزج بين الأبعاد السياسية والدينية والوطنية. بدأت هذه الثقافة بقراءة "دعاء اللطيف"، عام 1930، بمساجد مجموعة من المدن بعد صدور ما سُمي بـ"الظهير البربري" (اسمه الأصلي الظهير المنظم لسير العدالة في المناطق ذات الأعراف البربرية (الأمازيعية) التي لا توجد بها محاكم شرعية)، احتجاجًا على قرار الحماية. ولم تكن النخبة القائمة بتدبير الاحتجاج سوى النواة الأولى للحركة الوطنية، التي ستؤسس لاحقًا كتلة العمل الوطني(17)، ليولد أول حزب سياسي من رحم أول احتجاج منظم.

أمام اختلال ميزان القوى بين الحركة الوطنية والحماية، وحالة الحصار المعدل بفترات من التسامح المفروض على المغاربة من 1914 إلى 1952 من طرف سلطات الحماية(18)، جعل الوطنيون من الاحتجاج سلاحًا سياسيًّا، ومارسوه بأشكال مختلفة: مقاطعة صلاة الجمعة بعد نفي السلطان محمد الخامس (20 أغسطس/ آب 1953)، وإلغاء الاحتفال بعيد الأضحى(19)، ومقاطعة البضائع الفرنسية، وتوزيع منشورات وتعليقها على الجدران، ونشر أغان وطنية للتعبئة وتنمية الوعي الوطني ضد الاضطهاد الاستعماري(20). كما نهج الوطنيون إستراتيجية التظاهر للضغط على الحماية وفرض الإصلاحات، ثم للمطالبة بالاستقلال بعد ذلك.

استغلت النخبة الوطنية فرصة زيارة السلطان لمدينة فاس في الفترة من 8 و11 مايو 1934 للتظاهر ضد الحماية(21)، بينما شهدت عدة مدن في 1936 مثل سلا، وفاس، والدار البيضاء، ووجدة، وتازة، احتجاجات ضد سلطات الحماية إثر اعتقال زعماء كتلة العمل الوطني في نوفمبر/ تشرين الثاني من السنة نفسها(22). وفي 1937، شارك حزبا "كتلة العمل الوطني" و"الحركة القومية" في المظاهرات التي عمَّت عدة مناطق

من التراب الوطني، جرَّاء ما يُعرف بـ"ثورة الماء الحلو" في مدينة مكناس خلال شهر ديسمبر/كانون الأول من السنة نفسها، احتجاجًا على تحويل مياه وادي بوفكران لمصلحة المستوطنين الزراعيين، وقد انتهت بنفي الزعيمين علال الفاسي ومحمد بن الحسن الوزاني(23). وشهدت مدن الرباط، وسلا، وفاس، بين 29 يناير/كانون الثاني و8 فبراير/شباط 1944، احتجاجات عنيفة على اعتقال مجموعة من الوطنيين(24) بعد مدة قصيرة على تقديم حزب الاستقلال وثيقة المطالبة بالاستقلال في 11 يناير/كانون الثاني ثم الحركة القومية في 13 يناير/كانون الثاني.

اتخذ العمل النقابي بدوره صبغة احتجاجية على الاضطهاد الاستعماري؛ لأن الحركة النقابية كانت جزءًا من العمل الوطني منذ ظهورها ابتداء من 1934. فكتلة العمل الوطني كان من مطالبها إقرار حق العمال المغاربة في التنظيم والعمل النقابي(25)، والحزب الوطني عمل بزعامة علال الفاسي بعد انشقاق كتلة العمل الوطني، في 1937، على تأسيس تنظيمات نقابية وطنية، لكن الحماية رفضت ذلك، ليشكل الحزب لجانًا لتأطير العمال، وتنمية وعيهم الوطني، ودفعهم إلى المطالبة بحقوقهم(26).

إذا حاولنا رصد الاحتجاج النقابي خلال هذه الفترة، سنجد أنه منذ 1925 تظاهر العمال المغاربة بفرنسا تضامنًا مع المقاومة المسلحة (27). ورغم أن الحماية لم تقر بحق المغاربة في إنشاء منظمات نقابية في 1930، إلا أن العمال المغاربة اتجهوا إلى النشاط النقابي، عبر نضالهم ضد ظروف العمل، والتمييز في الأجور، والتضييق النقابي، وهو ما شكَّل نقطة التقائهم مع الحركة الوطنية (28). ومن ذلك، إضرابات يونيو/حزيران 1936 التي عبَّرت عن سخط العمال من الأزمة الاقتصادية وسياسة سلطات الحماية (29). أما في 1937، فتميز بالنشاط النقابي الكثيف، وبموجة من الإضرابات، انطلقت من فاس، شهر يناير/كانون الثاني، بعد إضراب عمال البناء، لتشمل مجال النقل بمدينة الدار البيضاء، ثم المراكز المنجمية بخريبكة. وفي شهر فبراير/شباط 1937، ظهرت إضرابات أخرى بمجال النقل بالدار البيضاء (30)، واحتجاج الحرفيين بمدينة سلا، قبل أن يعتقل عدد كبير منهم، ويعترفون بعلاقتهم بالوطنيين، وأن هؤلاء من دلهم على طرح مطالبهم النقابية (31).

في فترة لاحقة، وبعد التسامح الفعلي للحماية مع انخراط العمال المغاربة في النقابات الفرنسية ابتداء من 1943، ارتبط العمل النقابي للعمال المغاربة بالحزب

الشـيوعي المغربي وحزب الاسـتقلال بدرجات متفاوتـة؛ لأن الحزبين عملا على توظيـف العمل النقابـي وربطه بالعمل الحزبي (32). وقد نجح حزب الاسـتقلال بشـكل كبير في استقطاب العمال، خلافًا للحزب الشيوعي المغربي، رغم مساهمته المهمة في النشاط النقابي.

وصل تنظيم العمال والنقابيين المغاربة المنخرطين في النقابة العامة للشغل منذ 1947 درجـة متقدمة، وأخذت تتكاثر المظاهرات والمناسـبات التي كان العمال يواجهون فيها السـلطات الاسـتعمارية(33)، وتميز عام 1948 بسلسلة من الإضرابات، بدأت بالإضـراب الكبير لعمال السـكك الحديدية في مـارس/ آذار للمطالبة بالزيادة في الأجـور، وإقـرار الحق النقابي للجميع، تلاه إضراب الموظفين في الشـهر نفسـه، وإضرابات عمال التعدين في أبريل/ نيسـان، ثم إضرابات في مراكز الفوسـفات، ما بين 22 أبريل/ نيسان و23 مايو/ أيار، التي قوبلت بالعنف من سلطات الحماية(34). ولعبت النقابات دورًا أساسـيًّا في هذه الإضرابات، ورافقها فعالية ومشـاركة حزب الاستقلال والحزب الشيوعي، ودعم السلطان محمد الخامس (35).

وتصاعد المد النقابي والوعي الوطني، فكانت التجمعات العمالية في مايو/ أيار 1951 مناسـبة للمطالبة بإلغاء معاهدة الحماية (1912) باعتبارها الطريق الوحيد للاستجابة لمطالب العمال، وتحقيق الاستقلال الوطني (36). وفي 18 يناير/ كانون الثاني 1952، انطلقـت احتجاجـات من الدار البيضاء إثر مقتل الزعيم النقابي التونسـي، فرحات حشـاد، وضد رفض مطالبة السلطان بالاستقلال، واجهتها سلطات الحماية بالعنف، مـع اعتقـال الآلاف من النقابيين المنتمين لحزب الاسـتقلال والحزب الشـيوعي المغربـي(37). هكـذا توجت الدينامية النقابية بتأسـيس أول نقابة وطنية مسـتقلة، الاتحاد المغربي للشـغل في 1955. لاحقًا، تراجع النضال السياسـي السلمي، وعاد الوطنيون إلى حمل السلاح، واسـتمروا على هذا المنوال إلى غاية حصول المغرب على الاستقلال في أكتوبر/ تشرين الأول 1956.

قبـل الاسـتقلال، كانت الاختيارات والتوجهات العامة للـبلاد من القضايا المؤجلة حزبيًّا، ولم يكن العمل النقابي منصبًّا على المطالب الفئوية والقطاعية فحسب، كما لم توجد بعد سلطة سياسية مسؤولة يُحتج عليها سوى الحماية.

2. الاحتجاج في سياق بناء "الدولة الوطنية"

بعد نجاح المؤسسة الملكية في التحكم في المسار التطوري للمجال القروي، والحد من دور نخبه الاجتماعية، لتفادي أي توترات محتملة، وتضخم سكان المدن بفعل الهجرة القروية(38)، تراجع الاحتجاج بالمجال القروي مقارنة مع فترة النضال من أجل الاستقلال، مع بروز احتجاج اتخذ في علاقته بالفاعلين السياسيين شكل التسييس المتبادل من طرف السلطة السياسية وحزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية إلى غاية السبعينات، التي شهدت متغيرات سياسية جديدة. أما السياق السياسي فتميز بالتوتر الحاد، ومحاصرة السلطة للمجتمع والتنظيمات السياسية، فلم تكن السلطة تتوانى عن الاعتقال والتعذيب. وباختصار، دخل المغرب بعد سنوات قليلة من الاستقلال فيما سُمي في الخطاب السياسي والحقوقي بسنوات "الجمر والرصاص".

أمام الحصار المفروض عليه، لجأ الحزب إلى إستراتيجية توظيف الاحتجاج والإضراب لمواجهة السلطة السياسية، وظل يرى في الاحتجاج تعبيرًا عن تناقضات النظام السياسي واختياراته، بينما استغلت السلطة فترات الاحتجاج والإضراب لإضعاف الأحزاب المعارضة عن طريق القمع والاعتقالات. من أمثلة العلاقة السابقة ما شهده عام 1959 بعد تأسيس حزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية، في 6 سبتمبر/ أيلول 1959، من احتجاج مجموعة من المقاومين السابقين الذين أصروا على مقابلة الملك شخصيًّا لمطالبته بتحسين ظروفهم، وعدم مغادرة القصر الملكي بالرباط قبل ذلك، وتضامن معهم الحزب، على أساس أن عدم الاستجابة لمطالبهم "اضطهاد لهذه الفئة"، لترد السلطة بحجز جريدة الحزب واعتقال بعض أعضائه(39).

بعد إسقاط حكومة عبد الله إبراهيم، في مايو/ أيار 1960، ورئاسة الملك للحكومة، لجأ الحزب إلى تكثيف الاحتجاج عبر دفع نقابة الاتحاد المغربي للشغل إلى خوض الإضرابات. من ذلك إضراب، في 6 يونيو/ حزيران 1961، بجهة سوس ماسة، والدار البيضاء، وطنجة، تلاه إعلان الاتحاد النقابي للموظفين والجامعة الوطنية للتعليم عن الإضراب، في 19 يونيو/ حزيران 1961، وجامعة موظفي وعمال البريد، في ديسمبر/ كانون الأول 1961، مع استمرار إضرابات التجار والصنَّاع الصغار والإضرابات القطاعية في النقابات التي يوجد بها أعضاء الحزب(40). وقد ساند الإضرابات، وحاول إضفاء الطابع السياسي عليها، وأصدر، يوم 20 يونيو/ حزيران، بيانًا جاء فيه:

"إن السبب الحقيقي في تدهور الحالة ببلادنا سواء أكان في الميدان السياسي أم الاقتصادي والاجتماعي والإداري، يرجع إلى أن الحكم الفردي أخذ صبغته النهائية بصفة واضحة"(41). وكل ذلك في إطار الضغط الذي حاول الحزب ممارسته على السلطة السياسية.

إثر دخوله في مواجهة شبه شاملة مع النظام السياسي، أشار الاتحاد الوطني للقوات الشعبية إلى تبنيه "الخيار الثوري"(42)، واستغل الحزب الحملات الانتخابية التي شارك فيها والقدرات الخطابية لقادته للاحتجاج على السلطة. كما حدث في 15 مايو/ أيار 1963، لما نظم الحزب بالدار البيضاء تجمعًا انتخابيًّا قرأ فيه المهدي بن بركة عبارة تضمنها بيان أصدره الحزب في 2 مايو/ أيار 1963، جاء فيها: "لا سبيل لإصلاح النظام الاقطاعي الرجعي القائم وعلاجه وتركيزه، لا مجال للتهادن، فأحرى الانسياق معه، بل لا دواء له غير زواله"(43).

دعمت نقابة الاتحاد الوطني لطلبة المغرب الحزب في صراعه مع النظام السياسي، لأنها كانت بمنزلة قطاع مواز للحزب منذ المؤتمر الرابع للمنظمة، في أغسطس/ آب 1959، ويظهر ذلك جليًّا في مساندة المنظمة الطلابية للحزب خلال حكومة عبد الله إبراهيم وبعد إسقاطها، في 1960، ودعوتها إلى "النضال الجماهيري"، في 1961، على منوال الاتحاد الوطني للقوات الشعبية(44). وبعدما لوح بما سماه "الخيار الثوري" ستتناغم النقابة الطلابية تمامًا مع الصراع المعتاد بين الحزب والسلطة السياسية، لتدعو في مؤتمرها الثامن المنعقد، في فاتح أغسطس/ آب 1963، بشكل صريح إلى "العمل على إسقاط النظام"(45). وكما هو معلوم، فالمنظمة الطلابية -سترتبط لاحقًا بالحركة الماركسية- من أبرز الحركات ذات الطبيعة الاحتجاجية خلال تلك الفترة، نظرًا للسياق الخارجي المحفز خاصة بعد حركة 1968 بفرنسا.

نظرًا لضيق هوامش التعبير العلني، لم تشهد تلك الفترة احتجاجات كثيرة، باستثناء لجوء الحزب إلى دفع النقابة للإضراب، واحتجاجات نقابة الطلبة ذات الارتباط الوثيق بالحزب داخل فضاء الجامعة، واستغلال الحملات الانتخابية التي شارك فيها الحزب لإعلان معارضته للسلطة السياسية، والاحتجاجات ذات الطبيعة التضامنية مع القضايا الخارجية. هكذا وجب انتظار شهر مارس/ آذار 1965 لتندلع الاحتجاجات العنيفة بالشارع العام.

تعــد انتفاضة 23 مارس/ آذار 1965 من أكثر الاحتجاجات التي تعرضت للتأويلات السياسية؛ إذ تعلل السلطة السياسية لجوؤها إلى العنف بضرورة حفظ النظام وحماية الدولة، بينما وظفت الحركة الماركسية الانتفاضة لبناء شرعيتها السياسية، وإن كانت الحركة لم توقد شرارة الانتفاضة ولا أشرفت على تنظيمها؛ لأنها نشأت بعد الانتفاضة وليس قبلها. ورغم أن العوامل التي يمكن أن تفسر اندلاع الاحتجاج العنيف متعددة، يبقى العامل السياسي حاضرًا، خاصة في سياق سلطوي تميز بالمجابهة والصراع بين السلطة والمعارضة التي حرصت على أن يكون لها امتداد في صفوف فئات مختلفة، بما فيها الطلبة والتلاميذ.

جاءت الانتفاضة في جو سياسي متوتر، بعدما توالت مجموعة من الأحداث السياسية: إقالة حكومة عبد الله إبراهيم في 1960، ثم تبني الاتحاد الوطني للقوات الشــعبية "الخيار الثوري"، ومقاطعة الحزب للاســتفتاء على أول دســتور في 1962، فاعتقال ومحاكمــة قادة الحزب في 1963، ثم تقديم أحزاب المعارضة لملتمس الرقابة ضد الحكومة في 1964، وأخيرًا، اختفاء المهدي بن بركة في 1965.

تواصلت إســتراتيجية التوظيف السياسي للاحتجاج مع انتفاضة 23 مارس/ آذار، لما أعلنت نقابة الاتحاد المغربي للشغل، في 28 مارس/ آذار، أن الانتفاضة تتجاوز قطاع التعليم، لتشمل الإشكالات السياسية والمؤسساتية، وتعبِّر عن "إرادة الطبقة العمالية [...] للنضــال بجميع الوســائل من أجــل تغيير راديكالي لاتجاه السياســة الوطنية ومناهج الحكومة"(46). أما الاتحاد الوطني للقوات الشعبية، فقد ساند موقف النقابة، وأعلــن، فــي 31 مارس/ آذار، أن "كل العمال يدركون اليوم: أن الحقوق الشــرعية للطبقــة العماليــة لا يمكن ضمانها إلا بإيجاد تصور سياســي واقتصادي واجتماعي قادر على الاستجابة لما تطمح له كل الجماهير الشعبية"(47). أما الحزب الشيوعي المغربــي فكانت الانتفاضة "تعبيــرًا جماهيريًّا وعفويًّا ضد عدم إنجاز الثورة الوطنية الديمقراطيــة[...] واختلال في موازين القوة لصالــح الإقطاع"(48). وعلى المنوال نفســه، طالب الفريق النيابي للاتحاد الوطني للقوات الشعبية داخل البرلمان بتشكيل لجنة برلمانية لتقصي الحقائق في الأحداث، لكن الحكومة لم تسمح لها بزيارة مدينة الدار البيضاء.

موازاة مع توظيف المعارضة السياسي للانتفاضة، لجأت السلطة إلى القمع الحاد، واستغلت الحدث لاعتقال أعضاء من الحزب الشيوعي المغربي، والاتحاد الوطني للقوات الشعبية، والاتحاد الوطني لطلبة المغرب. أما الملك، الحسن الثاني، فوجَّه خطابًا شديد اللهجة إلى الأساتذة، في 29 مارس/آذار 1965، أي في اليوم الموالي لبيان الاتحاد المغربي للشغل، وقبل يومين من بيان الاتحاد الوطني للقوات الشعبية.

عرف المغرب، بعد انتفاضة 23 مارس/آذار 1965، وقائع جديدة غيَّرت من مسار الأحداث، وأثَّرت على طبيعة الاحتجاج، وعلى علاقته بالأحزاب السياسية.

3. الاحتجاج "الراديكالي" و"المتنكر"

اتخذ الاحتجاج السياسي شكلاً جديدًا خلال السبعينات، في سياق تميز بانغلاق سياسي شبه تام، وتنامي القمع الحاد، الذي وصل إلى أقصى درجاته. أما حزبيًّا، فقد انفصل الاتحاد الوطني للقوات الشعبية عن نقابة الاتحاد المغربي للشغل في 1972، ودخل رفقة الأحزاب المعارضة في "توافق وطني" حول قضية الصحراء مع المؤسسة الملكية.

أسهمت المتغيرات الجديدة في تراجع الاحتجاج النقابي-الحزبي إلى غاية نهاية السبعينات، مقابل بروز احتجاج "راديكالي" واحتجاج "متنكر" بتعبير جيمس سكوت (James Scott).

طبع هذه المرحلة احتجاج "راديكالي" لأعضاء المعارضة غير المؤسساتية داخل المعتقلات والسجون لمقاومة العقاب الشديد الذي لجأت إليه السلطة السياسية، على الإضراب عن الطعام، ورفض الاعتراف؛ مما أدى إلى وفاة بعض المحتجين، كما حدث لسعيدة المنبهي، من منظمة "إلى الأمام" بعد إضرابها عن الطعام. ونتج عن ارتفاع عدد المعتقلين والمختطفين بروز حركة عائلات المعتقلين والمختطفين، في 1972، التي لجأت إلى الاحتجاج عن طريق التظاهر والاعتصام أمام السجون والإدارات(49). وإلى حدود اليوم، لا تزال امتدادات هذه الحركات تستحضر احتجاج أعضائها و"تضحياتهم" باعتبارها إرثًا رمزيًّا على شكل ذكرى سياسية، صور، شعارات، مقولات، وغيرها.

على غرار العمل السياسي السري، ساد احتجاج يجمع بين الطابع المباشر والضمني، وتجلى هذان الشكلان من الاحتجاج في انتشار الكتابات والرموز على الجدران داخل فضاءات المدارس والجامعات، والأغنية والرواية الاحتجاجيتين(50). وتشترك هذه الأشكال من الاحتجاج في بعدها السياسي، وفي تأثرها بالسياق السياسي السائد، الذي صاغ الرأي العام الوطني.

4. النقابية السياسية وإستراتيجية توظيف الاحتجاج

عقد حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية مؤتمره الاستثنائي في 1975، ليبرز الحزب مرة أخرى فاعلاً في الصراع السياسي، وإن بشكل جديد. ولملء الفراغ الذي خلَّفه الانفصال عن نقابة الاتحاد المغربي للشغل تم تأسيس نقابة الكونفيدرالية الديمقراطية للشغل في 26 نوفمبر/ تشرين الثاني 1978(51). ومنذ البداية، برزت النقابة الفتية نقابة سياسية للحدِّ من عدم الانسجام بين العمل النقابي والسياسي، الذي شهدته الفترات السابقة(52).

طبع نهاية السبعينات إلى بداية التسعينات شكلان مترابطان من الاحتجاج، هما: الإضراب بشقيه القطاعي والعام، والانتفاضات الحضرية العنيفة، التي لعبت النقابة فيها دور المعبئ للاحتجاج، والحزب دور المسيس. ومن أبرز هذه الاحتجاجات انتفاضتا 1981 و1990.

استمرت الإضرابات والاحتجاجات القطاعية، والطلابية، والتلاميذية طيلة الفترة الممتدة ما بين 1879 و1981، وكان لنقابة الكونفيدرالية الديمقراطية للشغل، والاتحاد المغربي للشغل، ومنظمة الاتحاد الوطني لطلبة المغرب، دور مهم في التعبئة(53). وأمام تصاعد وتيرة الإضرابات، فتحت الحكومة باب الحوار مع النقابات، غير أن الكونفيدرالية الديمقراطية للشغل تجاهلت المفاوضات، ونظمت في 10 و11 أبريل/ نيسان 1979 إضرابًا في قطاعي التعليم والصحة؛ الأمر الذي تزامن مع الثورة الإيرانية، ليتخذ الإضراب طابعًا سياسيًّا؛ إذ طالب المضربون برحيل شاه إيران من المغرب، قبل أن تلجأ السلطة إلى اعتقال عدد كبير من أعضاء النقابة(54).

تُوِّجت سلسلة الإضرابات القطاعية والطلابية بانتفاضة 1981، وعودة الاحتجاج العنيف، والاتهامات المتبادلة بين السلطة السياسية والمعارضة بشأن مسؤولية كل

طرف على الأحداث. فبعد الزيادة في أسعار المواد الأساسية، طالبت الكونفيدرالية الديمقراطيــة للشــغل "بالتراجع الفــوري عن كل الزيادات في الأســعار في ظرف أسبوع" ووعدت باللجوء إلى الإضراب في حالة عدم الاستجابة لهذا المطلب(55). أما الاتحاد الاشــتراكي فدعا بدوره، في 16 يونيو/ حزيران، عبر فريقه النيابي داخل البرلمان، إلى إلغاء الزيادات(56). ولأن الحكومة لم تتراجع عن قرارها، نفذت النقابة إضرابًا عامًّا، يوم 20 يونيو/ حزيران، لمدة 24 ساعة.

نظرًا للســياق الاجتماعي المشــحون، والتعبئة الميدانية التي تقوم بها الكونفيدرالية الديمقراطية للشــغل، أتبع الإضرابَ انتفاضة حضرية بالدار البيضاء، في 20 يونيو/ حزيــران 1981، واحتجاجــات عنيفة في مدن أخرى منهــا العاصمة الرباط، خلَّفت خســائر كبيــرة واعتقال عدد من أعضــاء حزب الاتحاد الاشــتراكي والكونفيدرالية الديمقراطية للشغل وإغلاق مقرات التنظيمين.

حمَّلت الحكومة مسؤولية الأحداث العنيفة للحزب والنقابة(57)، بينما تبنى الاتحاد الاشــتراكي الإضراب، ورأى في الأحداث "نتيجة لتعثر التجربة الديمقراطية، وفشل الاختيارات الرســمية في مختلف المجــالات"(58). ومن جهته، صرح الأمين العام لحزب التقدم والاشــتراكية بأن الانتفاضة نتيجة "للسياســة اللاشــعبية المتبعة منذ الاستقلال"(59).

بسبب أحداث 1981 وما نتج عنها من خسائر واعتقالات، تراجع الاحتجاج عن طريق الإضراب، ودخلت أحزاب الاتحاد الاشــتراكي، والتقدم والاشتراكية، والاستقلال، في مسلســل الإعداد والمشــاركة في الانتخابات المحلية لـ10 يونيو/ حزيران 1983 والتشريعية لـ14 سبتمبر/ أيلول 1984، وما يرتبط بها من إشكاليات(60). كما بدأت العلاقــة بين المعارضة والمؤسســة الملكية تصبح أقل توترًا من المرحلة الســابقة. وخلافًا لاحتجاج 1981، لم ترتبط انتفاضة 1984 بأي إضراب نقابي، ولم يُعبِّئ لها هذه المرة لا الحزب ولا النقابة، بل بدأت بإضراب واحتجاج التلاميذ، وسرعان ما شمل فئات اجتماعية مختلفة، وعمَّ عدة مدن(61). ثم إن السلطة لم تحمِّل المسؤولية لهــذه التنظيمــات، في الوقت الذي حمَّل النظام جماعــات المعارضة غير الحزبية، ســواء أكانت اليسارية (منظمة إلى الأمام)، أم الإسلامية (منظمة الشبيبة الإسلامية)، المســؤولية وبعض الأحزاب السياســية(62). بينما أصدرت منظمة "إلى الأمام"، في

21 يناير/ كانون الثاني، بيانًا تعزو فيه المظاهرات والإضرابات إلى رفع أسعار المواد الغذائية. وفي بيان آخر، انتقدت المنظمة ما أسـمته "القوى السياسـية المتواطئة مع السلطة" في إشارة إلى الأحزاب السياسية(63). وفي اليوم الموالي لبيان منظمة "إلى الأمام"، وجَّه الملك الحسـن الثاني، في 22 يناير/ كانون الثاني 1984، خطابًا شديد اللهجة إلى المتظاهرين، رأى فيه أن الانتفاضة مؤامرة بين جهات داخلية وخارجية.

مع بداية التسعينات، وفي سياق ساد فيه النقاش حول الإصلاح السياسي والدستوري، دخل حزبا الاستقلال والاتحاد الاشتراكي في تنسيق وعمل مشترك، وقدما رفقة باقي الفرق البرلمانية للمعارضة (التقدم والاشـتراكية، منظمة العمل الديمقراطي الشعبي) ملتمـس الرقابة ضد الحكومة، يوم 14 مايو/ أيار 1990. ونقابيًّا، دعت الكونفيدرالية الديمقراطية للشـغل والاتحاد العام للشغالين بالمغرب في بيان مشترك إلى إضراب عام، يوم 14 ديسـمبر/ كانون الأول 1990(64). وعلى غرار سـنة 1981، نتج عن الإضـراب انتفاضة حضرية وأعمال عنف في عـدة مدن. هذا وكان قرار الإضراب واردًا أزيد من سـنة، وسـبقته حملة إعلامية واسعة انخرطت فيها صحافة الأحزاب المعارضة من أجل توفير شروط إنجازه(65). ويعد الإضراب العام رمزًا على التوتر، ويكاد يعني اندلاع الانتفاضة والاحتجاجات العنيفة.

وفر الاتحاد الاشتراكي الغطاء السياسي للإضراب، واتهم فريق الحزب داخل البرلمان الحكومة بالمسؤولية عن الأحداث لانتهاجها سياسات تفقيرية، وتهميشها المؤسسات الديمقراطيـة، ورفضها الحوار، وعدم تجاوبها مع مطالب النقابات، وطالب الحزب بفتح تحقيق في الأحداث(66)، في حين حمَّل أيضًا حزب منظمة العمل الديمقراطي الشعبي وحزب الاستقلال المسؤولية للحكومة(67). من جانبهما، أعلنت الكونفيدرالية الديمقراطية للشـغل والاتحاد العام للشـغالين بالمغرب أن الإضراب عرف استجابة واسـعة تفوق نسـبة 80٪، وأن السلطات الحكومية تتحمل "المسؤولية الكاملة" في "الاشتباكات الدامية بين عموم الجماهير وقوات الأمن"(68).

والمؤكد أن احتجاج سنة 1990 جزء من إستراتيجية الضغط على السلطة من طرف الأحزاب المعارضة من أجل تحقيق مكاسـب سياسـية، فالاتحاد الاشتراكي خلال مؤتمره الوطني الخامس، المنعقد في أبريل/ نيسـان 1989، طالب بتعديل الدستور، ودعا إلى "العمل الموحد" بين "القوى الحية في البلاد"(69). وبعد أشهر قليلة من

الإضـــراب، أعلنت أحزاب المعارضة، في 17 مايو/ أيار 1992، عن تشـــكيل الكتلة الديمقراطية، وطالبت بمجموعة من الإصلاحات.

ثالثًا: نمط الاستقلال الاحتجاجي

بعدما تميزت الحياة السياســية بالمغرب منذ فجر الاســتقلال بالتقاطب السياســي، اتســمت نهاية التســعينات بتراجع النضال الجماهيري المرتبــط بالتنظيمات الحزبية بانخــراط أغلــب مكونات الكتلة الديمقراطية في تجربــة حكومة "التناوب"، مع ما أفضــى إليــه ذلك من ضمور دورها في التعبئة النضالية للشــارع. ودخل الاحتجاج مرحلة جديدة، سواء من حيث المضمون والمطالب، أو من حيث علاقته بالأحزاب، والنقابات، والسلطة السياسية.

1. اقتحام الفاعلين الجدد للساحة الاحتجاجية

عرف المغرب خلال التســعينات انفتاحًا سياســيًّا نســبيًّا، وتغيرت نظرة المواطنين للسياســة؛ إذ لــم تعد كما كانت في الســابق، مجالاً صعــب الولوج، بل أصبحت بشكلٍ ما مادة يومية للمواطنين(70). بصفة عامة، تراجعت إلى حدٍّ ما مظاهر الانغلاق السياسي شبه التام الذي ميز الفترات الماضية.

في ســياق المتغيرات الجديدة للنسق السياسي، الذي تتحرك الحركات الاحتجاجية والاجتماعيــة داخلــه، تحول الإضراب العام إلى "ذكرى تاريخية" وشــيء لا يلفت الانتبــاه، ولــم تعد منظمة الاتحاد الوطني لطلبة المغــرب لتناقضاتها الداخلية قادرة على الفعل الاحتجاجي المنظم. وحزبيًّا، قبل جزء مهم من المعارضة بقيادة الاتحاد الاشتراكي الإشراك في السلطة بحصة شكلية، ومراجعة منظورها للإصلاح السياسي. بالمقابــل، ظهر فاعلون جدد على الســاحة الاحتجاجية مكان الاحتجاجات العنيفة بقيادة المعارضة الحزبية وامتداداتها النقابية والطلابية.

هكــذا بــرزت حركات اجتماعية ذات نزعة احتجاجيــة كانت خلال فترة الاحتجاج السياســي تابعة للأحزاب السياســية أو متواضعة من حيث حضورها، مثل الحركة النســائية التي تشــكلت بوادرها الأولى داخل التنظيمات الحزبية المعارضة، قبل أن تستقل عنها، والحركة الإسلامية التي انتقلت من "الدعوة" و"الوعظ" إلى الاحتجاج

العلني. ويسري الأمر نفسه على الحركة الأمازيغية التي عرفت خلال التسعينات دينامية مهمة في سيرورة تطورها، أفضت إلى تنويع أساليب عملها بين الاحتجاج في الشارع العام والعمل الثقافي والامتداد الجمعوي، قصد الضغط على السلطة للاستجابة لمطالبها. فضلاً عن حركات المعطلين حاملي الشهادات التي تطالب بالحق في الشغل.

في الوقت الذي يتنافس فيه الفاعلون الجدد على احتلال الفضاء العام، تبين أن المعارضة الحزبية التي لا تراهن على اللعبة الانتخابية غير قادرة على مسايرة التزايد المستمر لكثافة الاحتجاج، وامتداده الجغرافي، وتعدد مطالبه، ولا على توظيفه سياسيًّا كما في فترة الاحتجاج السياسي؛ لأنها لم تتمكن من مواكبة التحولات السياسية والاجتماعية المتسارعة، لتتموقع على هامش الحقل السياسي.

2. حركة 20 فبراير: التنظيمات الحزبية على محك الاختبار

في سياق "الربيع العربي"، ظهرت البوادر الأولى لما سيسمى لاحقًا بـ"حركة 20 فبراير"، لما طرحت مجموعات شبابية مطالب سياسية واجتماعية واقتصادية للنقاش على مواقع التواصل الاجتماعي. وحاولت هذه المجموعات في البداية تجاوز الاختلافات الأيديولوجية بين الفرقاء السياسيين وتشكيل حركة مستقلة.

لاحقًا، انضمت التنظيمات السياسية والحقوقية والنقابية المعارضة إلى الحركة في إحدى مراحل تشكلها (حزب النهج الديمقراطي، الحزب الاشتراكي الموحد، جماعة العدل والإحسان، الحركات الأمازيغية، الجمعية المغربية لحقوق الإنسان، حزب الطليعة الديمقراطي الاشتراكي، بعض فصائل وطلبة الاتحاد الوطني لطلبة المغرب، الكونفيدرالية الديمقراطية للشغل...)، فضلاً عن بعض المنتسبين إلى أحزاب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، والتقدم والاشتراكية، والعدالة والتنمية. ورغم أن الحركة نجحت في تشكيل نوع من التنظيم وآليات للتنسيق، من قبيل الجموع العامة، المجلس الوطني، التنسيقيات المحلية، واللجان الوظيفية، إلا أنها كانت، وفقًا لعبد الرحمن رشيق، تبحر دون بوصلة، وتحاول الحفاظ على توازنات هشة بين المكونات الحزبية والسياسية المتنافرة(71)؛ الأمر الذي أثَّر على فاعلية الحركة، ومنح الفرصة للسلطة السياسية لإعادة ترتيب أوراقها وتوجيه الأحداث لمصلحتها.

إن حركة 20 فبراير حركة سياسية، بناء على نوع المطالب المعلنة، والحضور المهم للتنظيمات المعارضة باختلاف مرجعياتها الأيديولوجية. كما لعبت الأحزاب والتنظيمات المشاركة فيها دورًا مهمًّا في تأطير وتوجيه الاحتجاج، وتدبير مواجهة السلطة. وإذا أردنا موضعة حركة 20 فبراير ضمن سيرورة الاحتجاج المغربي، فهي بتناقضاتها الداخلية تمثل عودة السياسي إلى الفضاء الاحتجاجي، عبر نقاش طبيعة السلطة السياسية والتعاقد الاجتماعي بين الدولة والمجتمع. أما وظيفة الوساطة التي حاولت الأحزاب والتنظيمات السياسية المشاركة في الحركة القيام بها، فيظهر أنها عكست إشكالات أخرى، مثل عدم قدرة هذه القوى على تدبير اختلافاتها، والاتفاق على برنامج سياسي بديل أو أهداف واضحة.

كشفت حركة 20 فبراير أن الفاعلين الجدد (الشباب المستقلون، الحركة الإسلامية، الحركة الأمازيغية) استطاعوا التمرس على احتلال الفضاء العام، وأن تأثيرهم قد يتجاوز تأثير الأحزاب السياسية المعارضة، لضعف قدراتها التعبوية وامتداداتها المجتمعية.

بعد سنة 2011 ازدادت وتيرة الاحتجاج كما سبقت الإشارة إلى ذلك. ولعل أبرز ما ميز الفضاء الاحتجاجي منذ 20 فبراير هو حراك الريف وحركة "أكال للدفاع عن حق الساكنة في الأرض والثروة".

3. حراك الريف يرفض الأحزاب السياسية

تميز حراك الريف، الذي بدأ في 2016 بعد مقتل شاب سمَّاك من مدينة الحسيمة شمال المغرب داخل شاحنة لجمع النفايات، بعلاقته المتوترة مع الأحزاب السياسية باختلاف توجهاتها، فقد رفضها منذ البداية ورأى فيها مجرد "دكاكين سياسية"، وأعلن قادة الحراك في أرضيتهم المطلبية أنهم بعيدون عن أي تصور حزبي أو سياسي كيفما كان نوعه(72). لكن رغم استقلالية قيادة الحراك، واحتكارها توجيه الاحتجاج، ظلت الأحزاب المعارضة، وجماعة العدل والإحسان، والحركات الأمازيغية، والجمعية المغربية لحقوق الإنسان، تصدر بيانات تضامنية مع الحراك، مع تنظيمها لاحتجاجات بمدن أخرى، في إطار ما سُمي بـ"تنسيقيات دعم حراك الريف".

اتسمت علاقة الحراك بالأحزاب السياسية المعارضة بالتضامن، والدعم، والمشاركة، في الوقت الذي يؤكد قادة الحراك باستمرار استقلالهم عن جميع القوى السياسية، وحديثهم، تارة، عن "الدكاكين السياسية" بصيغة الجمع، وتارة أخرى، عن "دكاكين أحزاب الحكومة"(73). في المقابل، تصادمت أحزاب الأغلبية الحكومية مع الحراك، لما وصف ممثلوها الحراك بالانفصال، وأن له ارتباطًا بجهات خارجية، في تصريح للقناة الأولى والثانية عقب لقاء مع وزير الداخلية في 14 مايو/ أيار 2017، قدم خلاله تقريرًا عن حراك الريف(74). من جهته، قال ناصر الزفزافي -أبرز قادة الحراك: إن تصريحات ممثلي هذه الأحزاب "أوامر تلقتها" وإن "دور الدكاكين السياسية هو نسف الحراك والحركات الاجتماعية"(75). واستمر قادة الحراك في مخاطبة المؤسسة الملكية، ورفض أي وساطة، سواء أكانت من طرف الحكومة والأحزاب المشكِّلة لها، أم من بعض المؤسسات الدستورية مثل المجلس الوطني لحقوق الإنسان.

يكشف تصادم الأحزاب السياسية التي كانت توظف الاحتجاج في مرحلة سابقة، مثل الاتحاد الاشتراكي والتقدم والاشتراكية مع حراك الريف، مستوى التحول الذي طرأ على علاقة هذه التنظيمات بالاحتجاج والسلطة السياسية، وعلى الأدوار التي كانت تلعبها في الماضي، بعدما انتقلت، من المجابهة والتصارع، إلى الاندماج السلبي في الدولة. ولعل ذلك من بين ما يفسر عدم تمييز قادة الحراك بين هذه التنظيمات والسلطة السياسية، وجمعهم في خانة واحدة تحت مسمى "المخزن"، واختيارهم مخاطبة المؤسسة الملكية.

4. حركة "أكال"

بدأت حركة "أكال"(76) في التشكل بعد تجربة حركة 20 فبراير(77)، إلا أن الحركة لم تعرف دينامية احتجاجية وتنظيمية كبيرة إلا سنة 2018، بعد تنامي إشكالية الرعي غير المنظم بجهة سوس ماسة، وما خلَّفه من تصادمات عنيفة بين المواطنين المتضررين والرعاة الرحل. وفي بيانها الصادر في 25 نوفمبر/ تشرين الثاني 2018، حددت الحركة مجموعة من المطالب التي تحتج من أجلها(78)، تشمل مجالات التشريع والقانون، وتدبير الغطاء النباتي، والسياسات العامة للدولة تجاه المجال القروي.

تحاجج الحركة في التعبير عن مطالبها بالمرجعية الدولية لحقوق الإنسان، الممثلة في المواثيق والآليات الدولية، خاصة المتعلقة بالحقوق الثقافية واللغوية وحقوق الشعوب الأصلية، زيادة على مرجعية أيديولوجية ممثلة في خطاب الحركة الأمازيغية، الذي يدور حول إشكالات الهوية والأرض والسياسات العامة للدولة. ويمكن هنا التأكيد على أن حركة "أكال" تعبير عن تحول في مجالات نشاط الحركة الأمازيغية، من التركيز على العمل الثقافي ودسترة اللغة الأمازيغية، إلى الاهتمام بمجالات وقضايا أخرى لم تكن في الماضي ضمن أولوياتها، مثل: الأرض، والمجال الغابوي، والمشاكل الاجتماعية والاقتصادية.

تميزت علاقة حركة "أكال" بالأحزاب السياسية على غرار حراك الريف بالتوتر، فرغم أن الأحزاب السياسية الحكومية لم تتصادم مع المحتجين هذه المرة، إلا أن الحركة تقدم نفسها على أنها حركة احتجاجية مستقلة عن جميع القوى السياسية والمؤسسات الرسمية. وعقب اقتراع 8 سبتمبر/ أيلول 2021 الخاص بالانتخابات التشريعية والجماعية، صرَّح الناطق الرسمي باسم الحركة بأن الأحزاب السياسية إما "متواطئة مع السلطة" أو "غير مبالية بقضية الأرض"، وأن "لا حزب يمثل المنطقة" (جهة سوس ماسة)(79). ودعت الحركة عبر ناطقها الرسمي إلى إلغاء الأصوات، معللة ذلك بكون الأحزاب السياسية أقصت قضية الأرض من برامجها السياسية، وأنها لم تعارض القانون رقم 113.13 المتعلق بالترحال الرعوي وتهيئة وتدبير المجالات الرعوية والمراعي الغابوية(80).

وجهت الحركة نقدًا حادًّا للأحزاب السياسية، خاصة الممثَّلة في مجالس الجماعات الترابية والغرفة الفلاحية بجهة سوس ماسة، واصفة إياها عبر بياناتها بـ: "تجار الانتخابات"، و"الأحزاب الإدارية"، و"الزوايا السياسية"، و"الدكاكين السياسية"، و"التنظيمات المخزنية"(81). وقبل أولى مسيراتها الاحتجاجية الوطنية بالدار البيضاء، في 25 نوفمبر/ تشرين الثاني 2018، أعلنت الحركة أن "كل لافتات الجمعيات مقبولة شريطة انسجامها مع المطالب المعلنة للمسيرة"، مقابل "رفض لافتات الأحزاب السياسية وكل من يسعى إلى ركوب المسيرة لأغراض سياسية وانتخابية"(82).

بيد أن الحركة أعادت إنتاج سلوك المذكرة لدى الأحزاب السياسية، الذي لجأت إليه الحركة الأمازيغية في فترات سابقة، لما قدمت إحدى تنسيقياتها الفرعية مذكرة

تتضمن مجموعة من المطالب إلى حزب التقدم والاشتراكية بعد اجتماع بين ممثلي الطرفيــن داخل البرلمان يوم 23 مايو/ أيار 2022(83). ومن جهتها، ظلت الأحزاب السياسية المعارضة (النهج الديمقراطي، أحزاب فيدرالية اليسار سابقًا) تصدر بيانات داعمة لاحتجاجات الحركة، وتدعو أعضاءها إلى المشاركة فيها، فيما ساندت الجمعية المغربية لحقوق الإنسان الحركة، وانخرطت في ديناميتها الاحتجاجية.

خاتمة

عبر هذا الرصد والتتبع "للعينات الكبرى" للاحتجاج المغربي، وموضعتها في سياقاتها، يتضح أن تحولات علاقة الأحزاب السياســية المغربية بالاحتجاج تنقسم عمومًا إلى نمطين أساسيين، هما: نمط "الاتصال"، بدأ منذ الظهور المتزامن والعضوي للأحزاب السياسية والاحتجاج العام 1934، ليستمر بأشكال مختلفة، مع بروز فاعلين حزبيين واختفاء آخرين، وتغير الســياقات، وتوالي الأحداث، إلى غاية أواخر التسعينات، ثم نمط "الانفصال" بعد ذلك. وبطبيعة الحال لا يعبِّر التنميط الســابق عن مســار خطي لعلاقة الأحزاب السياســية بالاحتجاج، ما دامت تمظهرات "الاتصال" و"الانفصال" هذه اختلفت باختلاف الســياقات، والنمط الواحد يشــمل أصنافًا يمكن التمييز بينها أفقيًّا.

بناء على ما ســبق، يمكن تقديم ثلاث فرضيات تفسيرية لهذا التحول النوعي، تدور حول الآتي:

- في سيرورة تفاعله مع محيطه الخارجي، من جهة، وحفاظه على تحصنه الذاتي ومنطقه الداخلي، من جهة أخرى، شــهد الحقل السياسي المغربي دينامية مهمة خلال الفترة المدروســة، تتجلى في تحوله، من الانغلاق السياســي شــبه التام، إلى الانفتاح السياســي النســبي، مع ظهور فاعلين جدد مثل الحركة الإســلامية والأمازيغية والحركة الحقوقية.
- تعيش التنظيمات الحزبية المغربية، بما فيها المعارضة، إشــكالات ذاتية متعددة، تتعلق بتعطيل المنهجية الديمقراطية في اشــتغالها الداخلي وتنظيم هياكلها وفي علاقــات أفرادها، مما يؤدي إلى عدم تجدد التنظيمات الحزبية وأحيانًا تفككها، وانكفائهــا علــى شــؤونها الداخلية، على حســاب القضايــا المجتمعية، ويؤثر

هــذا المعطــى بالضرورة على علاقة التنظيمات الحزبيــة بالحركات الاجتماعية والاحتجاجية.

- يعرقل هيمنة المؤسسة الملكية على مفاصل الحياة السياسية المغربية واحتكارها للقرار السياسي على المستوى العملي، عبر التدخلٍ الفعلي في مختلف المجالات، ورفضهــا أي وســاطة تتجاوز الحــدود التي تمكنها من الهيمنــة، ولجوئها إلى إضعاف الأحزاب السياسية المعارضة، تارة، وتهميشها ومحاولة استقطابها، تارة أخرى، عبر آليات مختلفة وفق الســياقات السياســية (تكريس الوثائق الدستورية لهامشــية الأحزاب السياســية، تسويق رواية ســلبية عنها...)، ممارسة الأحزاب السياســية لوظيفة الوساطة بين الدولة والمجتمع وقيامها بتأطير الفئات المحتجة وعقلنة مطالبها والتعبير عنها.

المراجع

(1) عبــد الرحمن رشــيق، الحــركات الاحتجاجية في المغرب: من التمــرد إلى التظاهر، ترجمة الحسين سبحان، (الرباط، منتدى بدائل المغرب، 2014)، ص 38.

(2) المجلس الوطني لحقوق الإنســان، "التقرير الســنوي عن حالة حقوق الإنسان بالمغرب لسنة 2019: فعلية حقوق الإنســان ضمن نموذج ناشــئ للحريات"، (الرباط: المجلس الوطني لحقوق الإنسان، 2020)، ص 26.

(3) رشيق، الحركات الاحتجاجية في المغرب، ص 39.

(4) مادلين غراويتز، مناهج العلوم الاجتماعية، ترجمة ســام عمار، ط1 (دمشــق، المركز العربي للتعريب والترجمة والتأليف والنشر، 1993)، ص 82.

(5) جمــال فزة، حســن أحجيج، البحث الكيفي في العلــوم الاجتماعية: نظريات وكيفيات، ط 1 (مراكش، فضاء آدم للنشر والتوزيع، 2019)، ص 51.

(6) عزمــي بشــارة، في الثورة والقابليــة للثورة، ط1 (بيروت، المركز العربي للأبحاث ودراســة السياسات، 2012)، ص 29.

(7) رشيق، الحركات الاحتجاجية في المغرب، ص 10.

(8) عبد الرحمن رشيق، المجتمع ضد الدولة: الحركات الاجتماعية وإستراتيجية الشارع بالمغرب، ترجمة عز الدين العلام، (الدار البيضاء، منشورات ملتقى الطرق، 2021)، ص 39-40.

(9) الحبيب إستاتي زين الدين، الحركات الاحتجاجية في المغرب وديناميـة التغيير ضمن الاستمرارية، ط 1 (بيروت، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2019)، ص 27-28.

(10) أسامة الغزالي حرب، الأحزاب السياسية في العالم الثالث، سلسلة عالم المعرفة 117، (الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1978)، ص 17.

(11) للاستزادة، راجع: موريس ديفرجيه، الأحزاب السياسية، ترجمة علي مقلد وعبد المحسن سعد، (القاهرة، الهيئة العامة لقصور الثقافة، 2011).

(12) Émilie Van haute and Nicolas Sauger, "Partis Politiques et Systèmes Partisans," in Manuel de Science Politique, ed. C. Roux and E. Savarese (Bruxelles: Bruylant, 2018(, 49.

(13) رونالد ألفارو ريدوندو، "هل الأحزاب السياسية في تراجع؟ المساهمات الأخيرة في الحقل، ترجمة محمد ضريف"، مجلة تكامل للدراسات والأبحاث متقاطعة المعارف (مركز تكامل للدراسات والأبحاث، المغرب، العدد 1، 2021)، ص 151.

(14). Stefano Bartolini and Peter Mair, "Challenges to Contemporary Political Parties," in Political Parties and Democracy, ed. Larry Diamond and Marc F. Plattner)Baltimore: The Johns Hopkins University Press, 2001(, 342.

(15) إدريس بنسعيد، مقدمة للحركات الاحتجاجية بالمغرب: مؤشرات الاحتقان ومقدمات السخط الشعبي، عبد الرحيم العطري، سلسلة دفاتر وجهة نظر 14، (الدار البيضاء، منشورات دفاتر وجهة نظر، 2008)، ص 10.

(16) نور الدين الزاهي، "المغاربة والاحتجاج"، وجهة نظر (د.ن، المغرب، العدد 19-20، 2003)، ص 11.

(17) محمد ضريف، الأحزاب السياسية المغربية 1934-1975، (الدار البيضاء، منشورات المجلة المغربية لعلم الاجتماع السياسي، 1993)، ص 21-34.

(18) روبيرت ريزيت، الأحزاب السياسية في المغرب، ترجمة محمد ضريف ومحمد كرامي ومحمد شقير، (الدار البيضاء، منشورات المجلة المغربية لعلم الاجتماع السياسي، 1992)، ص 45.

(19) حسن رشيق، سيدي شمهروش: الطقوسي والسياسي في الأطلس الكبير، ترجمة عبد المجيد جحفة ومصطفى النحال، (الدار البيضاء، إفريقيا الشرق، 2010)، ص 10.

(20) علال الفاسي، الحركات الاستقلالية في المغرب العربي، ط 1 (القاهرة، مطبعة الرسالة، 1948)، ص 173.

(21) محمد القبلي وآخرون، كرونولوجيا تاريخ المغرب: من عصور ما قبل التاريخ إلى نهاية القرن العشرين، ط 1 (الرباط، المعهد الملكي للبحث في تاريخ المغرب، 2012)، ص 184.

(22) عبد اللطيف أكنوش، تاريخ المؤسسات والوقائع الاجتماعية بالمغرب، ط 1 (الدار البيضاء، إفريقيا الشرق، 1989)، ص 139.

(23) أحمد تفاسكا، تطور الحركة العمالية في المغرب: 1919-1939، ط 1 (بيروت، دار ابن خلدون، 1980)، ص 158.

(24) القبلي وآخرون، كرونولوجيا تاريخ المغرب، ص 193.

(25) عبد اللطيف المنوني، محمد عياد، الحركة العمالية المغربية: صراعات وتحولات، سلسلة المعرفة الاجتماعية، ط 1 (الدار البيضاء، دار توبقال للنشر، 1985)، ص 18.

(26) الفاسي، الحركات الاستقلالية في المغرب العربي، ص 235-237.

(27) المرجع السابق، ص 146.

(28) المنوني، عياد، الحركة العمالية المغربية، ص 32.

(29) تفاسكا، تطور الحركة العمالية في المغرب، ص 164.

(30) ألبير عياش، الحركة النقابية في المغرب، ترجمة نور الدين سعودي، ط 1 (الدار البيضاء، دار الخطابي للطباعة والنشر،1988)، ج 1، ص 185-189.

(31) العربي واحي، "المقاومة السياسية بسلا خلال الثلاثينات"، (بحث قدم في ندوة المقاومة المغربية ضد الاستعمار 1904-1955: الجذور والتجليات، أكادير، 13-14-15 نوفمبر/ تشرين الثاني 1991).

(32) ريزيت، الأحزاب السياسية في المغرب، ص 53-55.

(33) "بصدد نشأة الظاهرة النقابية بالمغرب"، وجهة نظر (د.ن، المغرب، العدد 6، 2000)، ص 24.

(34) ألبير عياش، الحركة النقابية بالمغرب، ترجمة نور الدين سعودي، ط1 (الدار البيضاء، مجلة "أمل" للتاريخ والثقافة والمجتمع،1997)، ج 2، ص 139-170.

(35) فارس أشـــتي، "الجذور التاريخية للحركات الاحتجاجية في البلدان العربية"، في الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي (مصر-المغرب-لبنان-البحرين-الجزائر-ســـوريا-الأردن)، تحرير: عمرو الشوبكي، ط 2، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2014)، 119.

(36) الطيب بن بوعزة، ميلاد الحركة النقابية العمالية الحرة بالمغرب، ترجمة عبد الله رشد، (الدار البيضاء، دار النشر المغربية، 1992)، ص 55-56.

(37) أشتي، "الجذور التاريخية للحركات الاحتجاجية في البلدان العربية"، ص 120.

(38) ريمي لوفو، الفلاح المغربي المدافع عن العرش، ترجمة محمد بن الشيخ، سلسلة أطروحات وبحوث جامعية 2، ط 1 (الدار البيضاء، منشورات وجهة نظر، 2011)، ص 4.

(39) محمد عابد الجابري، في غمار السياسة فكرًا وممارسة، سلسلة مواقف 1-4، ط 1 (بيروت، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2009)، ج 1، ص 128-135.

(40) تجـــذر الإشـــارة إلى أن الاتحـــاد النقابي للموظفين ألغى الإضـــراب المقرر تنفيذه بعد فتح الحكومة باب الحوار؛ مما أدى إلى توتر علاقة الاتحاد الوطني للقوات الشعبية بالاتحاد المغربي للشـــغل، حيـــث عمل الحزب علـــى توظيف الإضراب من أجل الضغط على الســـلطة بعد رفض انتخاب مجلس تأسيسي والاتجاه نحو احتكار المؤسسة الملكية للسلطة التأسيسية لوضع الدستور. انظر: محمد عابد الجابري، في غمار السياسة فكرًا وممارسة، سلسلة مواقف 5-8، ط1 (بيروت، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2009)، ج 2، ص 39-48.

(41) المرجع السابق، ص 42.

(42) قدَّم المهدي بن بركة، في مايو/ أيار 1962، إلى الكتابة العامة لحزب الاتحاد الوطني القوات الشعبية عقب المؤتمر الوطني الثاني للحزب تقريرًا حمل اسم "الخيار الثوري بالمغرب"، يتضمن تقييمًا لعمل الحزب خلال المراحل السابقة وأفق اشتغاله واختياراته في المستقبل. انظر: المهدي بن بركة، الاختيار الثوري في المغرب، ط 2 (بيروت، دار الطليعة، 1966). كما أصدرت الأمانة العامـــة للحـــزب، في 2 مايو/ أيار 1963، بيانًا عـــن انتخابات مجلس النواب، جاء فيه: "إن قرارنا هذا لا يمكنه أن يترك مجالاً للبس أو التأويلات المغرضة، ما دام الاتحاد الوطني للقوات الشعبية

هــو المنظمــة الثورية التي تواجه النظام الإقطاعــي الفردي بالعداء الصريح [...] إننا نعلم أن هذه المعــارك ليســت إلا جانبًا من جوانب نضالنا الثوري". انظــر: "بيان الكتابة العامة للحزب في 2 مايو/ أيار 1963"، الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، 27 أغسطس/ آب 2016 (تاريخ الدخول: 7 أبريل/ نيسان 2024)، https: / /2u.pw /2jkbTSs9.

(43) الجابري، في غمار السياسة فكرًا وممارسة، ج 2، ص 74-75.

(44) محمــد ضريف، الحركــة الطلابية المغربية: قراءة في أزمة الاتحــاد الوطني لطلبة المغرب 1956-1996، ط 1 (الدار البيضاء، منشورات المجلة المغربية لعلم الاجتماع السياسي، 1996)، ص 47-49.

(45) المصطفى بوعزيز، "الحركة النقابية الطلابية المغربية واليسار الجذري"، في الاتحاد الوطني لطلبة المغرب: النشأة المسار والمآل، تحرير: عبد الصمد بلكبير، ط 1 (الدار البيضاء، مركز محمد بن سعيد آيت إيدر للأبحاث والدراسات، 2017)، ص 194-195.

(46) عبــد الغنــي أبو هاني، "الحركات النقابية والإضرابات الحضرية والصراعات السياســية في المغرب"، وجهة نظر (د.ن، المغرب، العدد 19-20، 2003)، ص 36.

(47) المرجع السابق، ص 37.

(48) عزيز خمليش، الانتفاضات الحضرية بالمغرب: دراسة ميدانية لحركتي مارس 1965 ويونيو 1981، (الدار البيضاء، إفريقيا الشرق، 2005)، ص61.

(49) عبد العزيز بناني، "الظروف التاريخية لنشــأة وتطور الحركة المغربية لحقوق الإنســان"، في قضايا التحول الديمقراطي في المغرب مع مقارنة بمصر والأردن، (القاهرة، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، 2001)، ص 99.

(50) حول هذا الصنف من الاحتجاج الذي عرفه المغرب خلال الســبعينات، انظر على ســبيل المثال المراجع التالية: محمد شــقير، النص الغنائي بالمغرب بين بناء الدولة وتمجيد الســلطة، ط 1 (الدار البيضاء، إفريقيا الشرق، 2012)، أحمد شراك، الكتابة على الجدران المدرسية: مقدمات في سوسيولوجيا الشباب والهامش والمنع والكتابة، ط 1 (الرباط، دار التوحيدي للنشر والتوزيع، 2009)، عبد الحميد عقار، "ثقافة السبعينات خطاطة أولى"، نوافذ (د.ن، المغرب، العدد 37-38، 2008).

(51). Ghassane Lamrani, L'USFP Crise Passagère ou Prémisses d'un Déclin Annoncé ? Sociologie Électorale de l'Union Socialiste des Forces Populaires)Casablanca: Itissalat Sabou, 2009(, 82.

(52) يتجلى ذلك بوضوح في بيانها التأسيسي الصادر في 26 نوفمبر/ تشرين الثاني 1978 الذي جاء فيه: "يجب أن تناضل الطبقة العاملة بجانب الفئات الشعبية الأخرى من أجل تصفية الجو السياسي وتوسيع الحريات الديمقراطية وذلك بإطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين وعودة المنفيين إلى أرض الوطن وبفرض الحقوق النقابية وتوسيعها". انظر: الكونفيدرالية الديمقراطية للشغل، صمود واستمرار: بيانات ونداءات الكونفيدرالية الديمقراطية للشغل 1978-2000، ط 1 (الدار البيضاء، الكونفيدرالية الديمقراطية للشغل، 2000)، ج 1، ص 14.

(53) لتراجع في موضوع الإضرابات والاحتجاجات خلال هذه الفترة: عبد الحميد عقار، "جدول بأهم النضالات الجماهيرية خلال سنتي 1979-1980"، الجسور (د.ن، المغرب، العدد 1، 1981)، ص 44-52. وانظر أيضًا: عبد الحميد عقار، "جدول بأهم النضالات الجماهيرية خلال يناير-يونيو 1981"، الجسور (د.ن، المغرب، العدد 2 ،1981)، ص 178-183.

(54) أبو هاني، "الحركات النقابية والإضرابات الحضرية والصراعات السياسية في المغرب"، ص 38.

(55) الكونفيدرالية الديمقراطية للشغل، صمود واستمرار، ص 93.

(56) خمليش، الانتفاضات الحضرية بالمغرب، ص 79.

(57) المرجع السابق، ص 81.

(58) المرجع السابق، ص 85.

(59) المرجع السابق، ص 87.

(60) للاستزادة، راجع: بيرنابي لوبيس كارسيا، الانتخابات المغربية منذ 1960 إلى الآن: دراسة علمية موثقة، سلسلة تعريبات، ترجمة بديعة الخرازي، ط 1 (الدار البيضاء، منشورات الزمن، 2009)، ص 132-209.

(61). Mounia Bennani-Chraïbi, Partis Politique et Protestation au Maroc 1934-2020 (Rennes: Presses Universitaires de Rennes, 2021), 132.

(62) عصام الرجواني، الديناميات الاحتجاجية بالمغرب: دراسة للسلوك الاحتجاجي للحركات الإسلامية-جماعة العدل والإحسان نموذجًا، (أطروحة دكتوراه، جامعة محمد الخامس،2020)، ص 166.

(63) سارة فايز، الأحزاب والقوى السياسية في المغرب، (لندن، رياض الريس للكتب والنشر، 1990)، ص 146-147.

(64) الكونفيدرالية الديمقراطية للشغل، صمود واستمرار، 339-340.

(65) المصطفى بوعزيز، الوطنيون المغاربة في القرن العشرين: الارتباط العضوي بين السياسي والاجتماعي 1873-1999، (الدار البيضاء، إفريقيا الشرق، 2019)، ج 1، ص113.

(66) خمليش، الانتفاضات الحضرية بالمغرب، ص 112.

(67) المرجع السابق، ص 112.

(68) الكونفيدرالية الديمقراطية للشغل، صمود واستمرار، ص 354-355.

(69) "بيان المؤتمر الخامس 1989"، الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، 20 أغسطس/ آب 2016، (تاريخ الدخول: 7 أبريل/ نيسان 2024)، https: / /2u.pw /UCUYBq11.

(70) عز الدين العلام، "الدولة والحرية: حالة المغرب"، مركز تكامل للدراسات والأبحاث، 15يونيو/ حزيران 2021 (تاريخ الدخول: 7 أبريل/ نيسان 2024)، https: / /2u.pw /BdQgRAd.

(71) رشيق، الحركات الاحتجاجية في المغرب، ص 32.

(72) عمر إحرشان، "حراك الريف: السياق والتفاعل والخصائص"، سياسات عربية (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، العدد 21، 2018)، ص 79.

(73) صرح أحد أبرز قادة الحراك، ناصر الزفزافي، في حوار له مع موقع الأول وفي معرض إجابته عن سؤال: "هل تعتبر فيدرالية اليسار والنهج الديمقراطي وجماعة العدل والإحسان دكاكين سياسية؟" بأن الحراك "لا يقبل بجميع الإطارات كيف ما كانت"، معللاً ذلك بالحفاظ على استقلالية الحراك، وتجنب "تهمة" أن قوة سياسية توجه الاحتجاج. انظر: "حوار.. الزفزافي يقول كل شيء عن حياته وعن إلياس ولماذا يستفرد بالحراك ولماذا ظهر رفقة الحراس"، الأول، 20 مايو/ أيار 2017 (تاريخ الدخول: 7 أبريل/ نيسان 2024)، https: / /2u.pw /lQjkExAw.

(74) أصــدرت أحــزاب التحالف الحكومي (العدالة والتنمية، التجمــع الوطني للأحرار، الحركة الشــعبية، الاتحاد الدســتوري، الاتحاد الاشتراكي للقوات الشــعبية، التقدم والاشتراكية)، يوم 14 مايو/ أيار 2017، بيانًا لا يتضمن ما صرح به ممثلوها ســابقًا، ومما جاء فيه أن "أحزاب الأغلبية تؤكد على أهمية التعامل مع الاحتجاجات الاجتماعية بما يحقق حاجات الساكنة والتنمية والعيش الكريم". انظر: "أحزاب الأغلبية الحكومية تخرج ببلاغ رسمي حول حراك الحسيمة"، دليل الريف، 15 مايو/ أيار 2017 (تاريخ الدخول: 7 أبريل/ نيسان 2024)، https: / /2u.pw /fx2yONDT.

(75) "رد المناضــل ناصــر الزفزافي على الحكومة/ الانفصال/ الريف"، Youtube، 25 مايو/ أيار 2017 (تاريخ الدخول: 7 أبريل/ نيسان 2024)، https: / /2u.pw /TkVDHbFC .

(76) "أكال" كلمة أمازيغية تعني الأرض.

(77) مقابلة خاصة أجراها الباحث مع المحفوظ فارس، أحد مؤسسي الحركة، 15 يونيو/ حزيران 2021، المغرب.

(78) بيان صادر عن حركة "أكال"، الصفحة الرسمية للحركة على الفيسبوك، 25 نوفمبر/ تشرين الثاني 2018 (تاريخ الدخول: 7 أبريل/ نيسان 2024)، https: / /2u.pw /OMx5kFWW.

(79) تصريح حمو حســناوي الناطق الرســمي لحركة "أكال"، الصفحة الرســمية للحركة على الفيســبوك، 5 سبتمبر/ أيلول 2021 (تاريخ الدخول: 7 أبريل/ نيسان 2024)، https: / /2u.pw/ / oFzP3Q.

(80) المرجع السابق.

(81) تكــررت هــذه العبارات في البيانات الصادرة عن الحركة وتنســيقياتها الفرعية خلال الفترة الممتدة ما بين 2018 و2022.

(82) بيان صادر عن حركة "أكال"، الصفحة الرسمية للحركة على الفيسبوك، 25 نوفمبر/ تشرين الثاني 2018 (تاريخ الدخول: 7 أبريل/ نيسان 2024)، https: / /2u.pw /S2nVUe.

(83) بلاغ صادر عن حركة "أكال"، الصفحة الرسمية للحركة على الفيسبوك، 23 مايو/ أيار 2022 (تاريخ الدخول: 7 أبريل/ نيسان 2024)، https: / /2u.pw /RN630W.

قراءة في كتاب

رأسمالية المحسوبية: كيف تلاعبت النخب بالسلطة السياسية

Capitalismo de amiguetes: Cómo las élites han manipulado el poder político

عبد الرفيع زعنون – Abderrafie Zaanoun*

ملخص

حاول كارلوس سانشيز في هذا الكتاب استقصاء الأسباب الجوهرية للتخلف التاريخي لإسبانيا، والتي يُرجعها بالأساس إلى الأدوار السلبية للنخب السياسية والاقتصادية، في ظل تحالفات موضوعية بين شبكات المصالح المصرفية والصناعية وجماعات الضغط التي رعتها الأوليغارشيات الإقليمية في منطقتي الباسك وكتالونيا، التي انساقت وراء حلم الحكم الذاتي للإقليمين لتثبيت السياسة الحمائية التي اتخذتها في الواقع غطاء للسيطرة على الأسواق مع تغليف مساعيها بمسوح قومية لتحصين امتيازاتها

بحكم تخصصه في الصحافة الاستقصائية فقد تتبع الكاتب ارتدادات التواطؤ بين منصات القرار وشبكات المصالح على القرار الاقتصادي للبلاد وعلى تكريس الزبونية والمحسوبية في تدبير الشؤون الوطنية والمحلية. تكمن أهمية الدراسة في طابعها العملي؛ إذ حلَّلت آليات تأثير النخب على المسالك التشريعية والسياسية في صنع وتدبير السياسات الاقتصادية بإسبانيا باعتبارها نموذجًا للدول التي تأخرت في إنجاز ثورتها الصناعية وعانت عسر الانتقال إلى الديمقراطية

الكلمات المفتاحية: الزبونية، النخب الاقتصادية، شبكات المصالح، السلطة السياسية

Abstract

In this book, Carlos Sanchez tried to investigate the fundamental causes of Spain's historical backwardness, which is mainly due to the negative roles played by political and economic elites, in the light of objective alliances between networks of banking and industrial interests and pressure groups sponsored by the regional oligarchies of the Basque and Catalonia, which

* د. عبد الرفيع زعنون، باحث مشارك بالمعهد المغربي لتحليل السياسات، أستاذ زائر بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بتطوان- المغرب.

Dr. Abderrafie Zaanoun, research associate at the Moroccan Institute for Policy Analysis, visiting professor at the Faculty of legal, economic and Social Sciences in Tetouan - Morocco

coordinated behind the dream of autonomy of these regions to install the protectionist policy that they had already taken as a cover to control the markets while wrapping their endeavors with national surveys to fortify their privileges.

By virtue of his specialization in investigative journalism, the writer traced the repercussions of collusion between decision platforms and reformist vehicles on the country's economic decision and on the dedication of the section of clientelism and nepotism in the management of national and local affairs. The importance of the study lies in its practical nature, referring the mechanisms of influence of elites on the legislative and political tracks in the making and management of economic policies in Spain as a model for countries that delayed the completion of their industrial revolution and suffered from a difficult transition to democracy.

Keywords: clientelism-elites-networks of interests-economic decision-political power.

عنوان الكتاب

رأسمالية المحسوبية: كيف تلاعبت النخب بالسلطة السياسية

Capitalismo de amiguetes: Cómo las élites han manipulado el poder político

المؤلف: كارلوس سانشيز سانز (Carlos Sánchez Sanz)

قراءة: عبد الرفيع زعنون

دار النشر: هاربر كولان إيبيريا (Harper Collins Ibérica)

تاريخ النشر: فبراير/شباط 2024

اللغة: الإسبانية

الطبعة: الأولى

عدد الصفحات: 173

يقع كتاب "رأسمالية المحسوبية"(*)، الصادر عن الفرع الإيبيري لدار النشر الأميركية، هاربر كولينز (Harper Collins)، في ثمانية فصول تناقش أربعة محاور كبرى عن سياقات التخلف التاريخي لإسبانيا وتشكّل الأرستقراطية الاقتصادية الجديدة، وانعكاسات سياسات الانغلاق والانفتاح الاقتصادي على مسارات "التنخيب" (Processes of elitization)، وطبيعة العلاقة بين مختلف شبكات المصالح وآليات تأثيرها على الأنظمة السياسية والتشريعية والمالية، وكذا الرهانات الزبونية المُغذِّية لنزعات الحكم الذاتي والانفصال وخاصة في إقليمي الباسك وكتالونيا.

درس المؤلف، الذي وُلد في مدريد سنة 1956، العلوم السياسية والاقتصاد الدولي والسياسات المالية. بدأ مساره المهني في الإعلام والصحافة الاستقصائية، حيث بدأ مسيرته الإعلامية في سنة 1984، وتقلب في عدة مناصب في الصحافة المكتوبة والتليفزيون وتخصص في الصحافة الاستقصائية.

عُرف سانشير بأنه من الباحثين الذين حاولوا التصدي لتضارب المصالح واستغلال مواقع المسؤولية العمومية لمراكمة الامتيازات، من خلال عدة تقارير ومساهمات بكتب جماعية. وكتابه الذي نحن بصدده هو آخر كتاب في ثلاثيته التي عبَّر فيها عن رؤيته لتحولات الأرستقراطية الاقتصادية الإسبانية ومستويات تأثيرها في القرار العمومي الاسباني.

صدر الكتاب الأول من الثلاثية في 2003 تحت عنوان "أموال جديدة" (Dinero Fresco)، ليصدر بعد أربع سنوات كتابًا ثانيًا عن الآمال الجديدة لإسبانيا (Los Nuevos Amos de España).

يناقش المحلل السياسي، كارلوس سانشيز سانز (Carlos Sánchez Sanz)(1)، في هذا الكتاب الجذور المُورِّثة لمعضلات الديمقراطية والتنمية بإسبانيا، وفق مقاربة تزاوج بين التحليل السياسي باستعراض التمايزات بين جماعات الضغط وشبكات المصالح وآليات تأثيرها على الأجندة العمومية، وبين الاستقصاء الصحافي بتقديم إطار سردي يرصد تطور أنماط الفساد والزبونية التي تنخر النسق السياسي/ الاقتصادي في إسبانيا، انطلاقًا من بيانات تم تجميعها على فترات زمنية متباعدة امتدت من مرحلة ديكتاتورية بريمو دي ريبيرا (1923–1930) إلى مرحلة استعادة الديمقراطية

مرورًا بالجمهورية الإسبانية الثانية (1931–1939) ونظام فرانكو (1939–1975).

حاول كارلوس سانشيز في هذا الكتاب الإجابة عن سؤال مؤرق ظل يشغل بال الباحثين في التاريخ السياسي والاقتصادي: لماذا تأخرت إسبانيا عن ركب الثورة الصناعية؟ لضبط متغيرات هذه الإشكالية انطلق الكاتب من فرضية تربط التخلف الاقتصادي في إسبانيا بغياب المنافسة وترسخ الأصول الريعية للاقتصاد و"ترسيم" مسالك المحسوبية في إسناد مناصب المسؤولية، مع الاستئناس بالنتائج التي توصل إليها بعض المتخصصين في التاريخ الاقتصادي الإسباني مثل الاقتصادي وعالم السياسة، خواكين كوستا (1846–1911)، الذي استخلص من خلال دراسته لعوامل الانحطاط في إسبانيا استمرار نمط الزعماء المحليين (Caciquismo) بصيغ جديدة، وهو النمط الذي كان بموجبه يمنح النظام السياسي حكم المناطق والمقاطعات إلى زعامات محلية تمتلك الموارد المادية والرمزية التي تُخوِّل لها الحصول على تفويض من السلطة المركزية لخدمة المصالح المشتركة، وكأن الأمر يتعلق بتعاقد من الباطن (Subcontratación) لصالح التاج(2).

ضمن المنحى نفسه، يرى البروفيسور، خوسيه ماريا جوفر (José María Jover)، أن النظام الاجتماعي في إسبانيا ظل حبيس التحالف المصلحي بين النظام الملكي والأقليات المتنفذة في ظل موانع عديدة حالت دون بروز أي صيغة إسبانية لميثاق أعظم (Magna Carta) تضع الملك وحكومته تحت القانون، وتؤطر العلاقة بين الأنساق السياسية والاقتصادية والاجتماعية (3). كما انتهى وينسيسلا فرنانديز فلوريس (1885–1964) من خلال عمله في الصحافة البرلمانية إلى أن الرأسمالية الصناعية في إسبانيا ظلت لصيقة بمعاطف الوزراء على نحو رسَّخ نموذج الشركات التي لا تستطيع الاستمرار بدون محاباة من السلطة. كما استشهد الباحث على امتداد الدراسة بباحثين آخرين للاستدلال على يسميه بـ"الاختطاف المستمر للسلطة" من طرف تكتلات زبونية تمتلك نفوذًا يتجاوز الدولة: البرجوازية الباسكية والاتالونية، والطوائف الدينية، واتحادات المحامين والمهندسين، ومنتجي الحبوب القشتاليين (los cerealistas castellanos)، وغيرها من التشكيلات التي رسَّخت نظامًا زبائنيًّا (Sistema Clientelar) يتغذى على الفساد السياسي والمحسوبية وتعبئة الموارد العمومية لخدمة المآرب الفئوية (ص 13).

ينتمي الكتاب إلى أدبيات دراسة النخب التي تدرس كيفيات تأثير الأقليات على المقدرات العمومية، معتمدًا على تعريف ماكس فيبر (Max Weber) للنخب بكونها مجموع جماعات المصالح المحيطة بالسلطة (ص 24)؛ إذ تناول التاريخ الاقتصادي لإسبانيا في ضوء دور جماعات الضغط في توجيه إدارة الشؤون العامة لخدمة المنافع الخاصة، مع التركيز على نخب المصرفيين الذين شيدوا النظام البنكي على هواهم، والمهندسين المدنيين الذين تحولوا تدريجيًّا إلى قوة فعلية داخل الدولة جعلتهم يتحكمون في برمجة أشغال عامة "فرعونية" (obras públicas faraónicas) لا يحتاجها اقتصاد البلاد، وفي بناء طرق لا تفضي إلى أي مكان(4).

لدرء أي خصوصية مزعومة في دراسة تأثير الأقلية على الموارد العمومية في إسبانيا، أقر الكاتب منذ البداية أن كل دولة لا تخلو من جماعات الضغط بما في ذلك الدول الصناعية الكبرى، وأن النظام الرأسمالي يقوم بحكم سياقات نشأته على قيم الزبونية، لكن الحالة الإسبانية تؤشر على وجود ما يسميه الباحث بميثاق ضمني (pacto tácito) كرَّس تحالفًا براغماتيًّا وليس أيديولوجيًّا بين النخب الاقتصادية والسلطة السياسية، فمن جهة تؤثر شبكات المصالح بشكل منهجي على السياسات العامة في ظل وزراء تُبَّع يوظفون امتيازات الدولة لخدمة مصالح أسيادهم الرأسماليين، ومن جهة أخرى كانت البرجوازية الصناعية والزراعية مجندة لمواجهة المخاطر التي تهدد النظام السياسي (كوارث، اضطرابات، مجاعات...). كما يتميز النموذج الإسباني بالتوظيف الزبوني للمصالح الاقتصادية في التأسيس للنزعة الانفصالية، مستشهدًا بالرموز الأولى للكتالونية السياسية كفرانسيسك كامبو (Francesc Cambó)(5) الذي أسهم في تعبئة رجال الأعمال الكتالونيين والباسكيين لمواجهة السلطة المركزية بمدريد؛ إذ تم استغلال دعاوى الخصوصية الإقليمية للتحكم في النظام المصرفي بموجب قانون تنظيم البنوك الذي دعَّم سطوة الأوليغارشيا المصرفية بكيفية رسمية ومؤسساتية عبر واجهة المجلس المصرفي الأعلى الذي أُسندت إليه لفترة طويلة صلاحيات ضبط القطاع المصرفي بدلاً من البنك المركزي. وعن هذه النقطة، يبدو أن المؤلف قد بالغ في تأكيد التأثير المصلحي لكامبو (1876–1947) على السياسة الاقتصادية مُهمِلاً الدور الفكري الذي قام به الرجل في التأسيس لخط سياسي توفيقي بين المحافظة والعقلانية، من خلال مسؤولياته رئيسَ وزراء ولايات

عديدة وعبر كتابات مختلفة عكست الرغبة في تحقيق التوازن بين المركز والمحيط عن طريق إصلاحات توخَّت استيعاب النخب الاقتصادية الإقليمية(6).

يحاجج الكاتب بأن تأخر إسبانيا عن ركب التقدم يرجع بالأساس إلى ضعف قاعدتها الإقليمية؛ إذ أفضت التحولات السياسية إلى تكريس دولة لا مركزية تتميز بالموقع الهش للعاصمة من النواحي الاقتصادية والسياسية مقارنة بالأطراف التي تحولت إلى مراكز جذب اقتصادي، وهو ما يعكسه متوسط الدخل الإقليمي بمدريد الذي كان دائمًا أقل من بلباو وبلنسية والبليار وبرشلونة التي استفادت من التوطين المبكر للمراكز الصناعية ومن تدابير الحماية الجمركية، أما الاقتصاد الأندلسي فقد ظل أكثر تخلفًا جرَّاء الافتقار إلى الرساميل الكافية واليد العاملة المؤهَّلة وضعف الاعتماد على المكننة (Mecanización)، ناهيك عن البعد عن المراكز التجارية ومصادر الطاقة في أوروبا. ارتباطًا بذلك، يتهم كارلوس سانشيز النخب الاقتصادية بكونها ترفل في نعيم الإيرادات الريعية تحت رداء الديمقراطية، فعلى عكس الرأسمالية الأوروبية التي استثمرت قيم المبادرة الحرة والمنافسة في مراكمة الثروات فقد غاب هاجس المنافسة الدولية عن رجال الأعمال الإسبان الذين آثروا -بدلاً عن ذلك- الهيمنة على السلطة السياسية للحصول على احتكارات طويلة الأمد في قطاعات الطاقة والزراعة والصناعة والمالية. وهي النزعة التي ستكرِّس لاحقًا ثقافة سائدة تمجد الريع والمحسوبية بدل التنافس وروح المبادرة التي حفزت ديناميات التحول الرأسمالي بالدول الأوروبية المتقدمة.

ويستمر المؤلف في المقارنة، فيرى أن التخلف التاريخي للاقتصاد الإسباني لا يمكن تشخيصه إلا بالمقارنة مع الدول التي أنجزت ثورتها الزراعية الخاصة مثل هولندا وإنكلترا، فيما ظلت إسبانيا أسيرة التقنيات القديمة ومسلكيات الاحتكار والاحتماء التي كرست تحكم اللوبي الزراعي في سلَّة الغذاء. ويسري الأمر نفسه على المواد المصنَّعة، فعلى عكس دول شمال أوروبا لم تحرص الحكومات الإسبانية المتعاقبة على قيادة التصنيع الذي يعد المحرك الاقتصادي للتاريخ، بل إن السلطة السياسية اختارت أيسر سبيل بالاستعانة بالمصادر الخارجية لرجال الأعمال المقربين من دوائر القرار، وهو ما ساعد على تشكل أرستقراطية اقتصادية جديدة ظلت تقاوم باستمرار كل محاولة لتخفيض التعريفات الجمركية والانفتاح على المنافسة الأجنبية التي تهدد مصالحها الخاصة حتى ولو كان في ذلك تدمير اقتصاد البلاد (ص 45).

مــن بين هذه المحاولات، يشــير الكاتب إلى تأســيس جمعيــة إصلاح التعريفات الجمركية التي تجندت لمواجهة لوبي الصناعيين الكبار بقيادة القس لويس رودريغيز (1804–1872)، وزير المالية وأحد رواد الاقتصاد السياســي في إســبانيا بإصداراته العديدة عن فلســفة الاقتراض ومعضلة الديون؛ إذ سيســهم كتابه عن "حرية البنوك" في إثارة الانتباه إلى إضرار لوبي المصارف الاحتكارية باقتصاد البلاد(7). ضمن هذا الســياق اندرجت جهود رائد التجارة الحرة بإســبانيا، لوريانو فيغيرولا (Laureano Figuerola)، وزيــر المالية في الحكومة المنبثقة عن "الثورة المجيدة" لســنة 1868 الذي كرس سياســة تجارية مفتوحة من خلال تخفيض التعريفات الجمركية وإبرام معاهــدات تجارية مع الدول الأوروبية. كما ســعى إلى الترويج لتوجهات الليبرالية الاقتصادية التي حفزت الثورة الصناعية الثانية بإنكلترا وخاصة طروحات آدم سميث (Adam Smith) وجان باتيست ساي (Jean Baptiste Say). غير أن نموذج إسبانيا الحمائية (la España proteccionista) ســرعان ما اســتُعيد على إثر آخر الحروب الكارلية (las guerras carlistas)، التي انطلقت في 1875 على يد أوليغارشية جديدة وجدت ضالتها في الطروحات الحمائية لفريدريش لست (Friedrich List) وألكسندر هاميلتون (Alexander Hamilton) لإضفاء مســوغات أيديولوجية على تدابير تقييد التجارة الخارجية.

بشكل عام، ساد النهج الحمائي في إسبانيا إلى حدود سنة 1953، تاريخ توقيع اتفاقية تعــاون مع إدارة رئيس الولايــات المتحدة الأميركية، ترومان، فُتح بموجبها المجال للرســاميل والسلع الاستهلاكية الأميركية، مقابل قروض ومساعدات اقتصادية سخية لنظام يبحث عن مخرج من الانهيار الاقتصادي(8)، مع تســهيل الاندماج في النظام المالي الدولي بإرجاع إســبانيا إلى الأمم المتحدة وانضمامها إلى مؤسســات بريتون وودز (Bretton Woods). وسيشــكل هــذا الواقع ســياقًا مُحفِّــزًا للبرجوازية العليا الكتالونية للمطالبة بتســريع الإصلاحات الاقتصادية على يد المصرفي والجمهوري الكتالوني، خوان ساردا ديكسيوس (Juan Sardà Dexeus)، وتلميذ جون مينارد كينز (John Maynard Keynes)، مفكر الديمقراطية الاجتماعية الذي أسهمت توصياته في إنقاذ النظام الرأسمالي بعد كارثة 1929؛ إذ وجَّه "ساردا" مذكرة إلى وزارة المالية، في فبراير/ شــباط 1959، دعا فيها إلى تثبيت ســعر الصرف وتخفيض قيمة عملة البيزيتا (Peseta) لتعزيز قوتها في أسواق التداول الدولية وكذا تقييد الائتمان المصرفي فضلاً

عن إلغاء دعم الأسعار وتوفير المرونة للاستثمارات الأجنبية، كما تصدى ساردا لطروحات الكنيسة والمحافظين الذين يعدون الليبرالية عقابًا إلهيًّا (ص 88).

ارتباطًا بذلك، يشير المؤلف إلى الدور السلبي للنخب الدينية في تأخير بروز الرأسمالية التجارية مُستندًا على خلاصات بعض الباحثين الأجانب، وخاصة مارجوري جريس هاتشينسون (Marjorie Grice-Hutchinson)، الخبيرة الإنكليزية المتخصصة في مدرسة "سالامانكا"، التي ترى أن محاكم التفتيش منحت الحصانة للمراقبين المقربين من السلطة للانتفاع من الوضع من خلال نهب ممتلكات المسلمين واليهود الذين فُرض عليهم الطرد (ص 34)، كما أن منع هؤلاء في المراحل السابقة من تملُّك الأراضي أجبرهم على التخصص في "المهن غير المسيحية" وخاصة الاقتراض المحظور بموجب القانون الكنسي، وقد أدى طرد اليهود إلى تصفية هذ النشاط المالي الذي كان يشكِّل عصب النشاط الاقتصادي. وبسبب معضلة السيولة المالية، فقد اضطرت إسبانيا إلى الاعتماد على قروض كبار المرابين في جنوة وفرنسا وإنكلترا. كما أن الأفكار التي روجت لها مدرسة سالامانكا (Escuela de Salamanca) أسهمت في تنفير الطبقات الغنية من الأعمال التجارية ومن التقدم العلمي(9).

وعن هذا الاستنتاج، يلاحَظ أن الكاتب يستحضر دور التيارات البروتستانتية في إسناد التقدم الاقتصادي بألمانيا في ضوء التفسير الذي قدمه ماكس فيبر في كتابه "الأخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية"، منتقدًا بذلك قراءة الكاثوليكية الإسبانية المحافظة للمسيحية من خلال جرد بعض المفارقات، من ضمنها أنه في السنة التي نشر فيها ديدرو (Diderot) ودالمبرت (d'Alembert) "الموسوعة" التي تلخِّص معرفة عصر الأنوار (1772) كانت جامعة سالامانكا لا تزال تناقش: هل يجوز تدريس نيوتن وهوبز وديكارت ولوك في الفصول الدراسية؟ ولذلك، فقد تأخر ظهور الأفكار الليبرالية في ظل توجس الكنيسة والتاج والنخب الاقتصادية والاجتماعية من قيم الثورة الفرنسية؛ بحيث طال الانتظار إلى سنة 1858 لإقرار نظام التعليم الحديث الإلزامي بموجب قانون "مويانو" نسبة إلى الفقيه كلوديو مويانو (Claudio Moyano) الذي أقنع الكنيسة بالتخلي عن احتكار التعليم (10). لقد حصلت الفجوة نفسها في إنشاء المعاهد العليا، بحيث لم تُحدَث الأكاديمية الإسبانية للعلوم الفيزيائية

والدقيقة إلا في 1847، أي بعد نحو قرنين من تأسيس الجمعية الملكية البريطانية (Royal Society)، وإذا كانت فرنسا قد أنشأت، منذ 1872، معهد العلوم السياسية (Sciences Po) فإن نظيره بإسبانيا لم يظهر إلا بعد عقود عديدة وبمواصفات أقل بكثير من النموذج الفرنسي، وهو ما يدل على تخوف النظام السياسي من تأثير مثل هذه المعاهد على إنتاج نخب "مزعجة" قد تؤثر على منظومة الحكم وعلى محيط اتخاذ القرار (ص 37).

من الناحية التاريخية كذلك، يزعم كارلوس سانشيز أن "رأسمالية التاج" كانت وراء تمركز مناطق الجذب الاقتصادي في إسبانيا في مثلث بلباو-برشلونة-مدريد، لكون معظم الألقاب مُنحت لنخب محلية ساعدتها على مراكمة الثروات وزيادة المشاريع مما أخل بالتوازن الاقتصادي والديمغرافي بباقي المناطق في الدخل التي أصبحت أكثر فقرًا وأمية، وجرَّاء ذلك فليس من باب الصدفة أن أكبر تجمعات رجال الأعمال وُلد في برشلونة وبلباو وهي التجمعات التي أصبحت تتحكم في سياسات إسبانيا، فقد عارض رجال الصناعة الكتالونيون الاتفاقيات التجارية التي تجرأت على تخفيف المستوى الحمائي لتعريفة سنة 1891. كما سعت العائلات الأرستقراطية القديمة إلى الإسهام في الصناعة المالية للتحكم في القرار السياسي، على غرار أوركويخو أوروتيا (Urquijo Urrutia) -المقرب من عائلة روتشيلد- الذي أصبح يتحكم في بعض الأنشطة الحساسة مثل المعادن والكهرباء بفضل إغراقه نخب مدريد بالقروض.

وفي هذا السياق، يرى الباحث أن انحطاط إسبانيا يعود إلى استيلاء القلة على الريع باسم المصلحة العامة؛ لأن التفاف الأغنياء حول الدولة أدى إلى نسج شبكة زبائنية لاستغلال الموارد الطبيعية والحصول على قروض تفضيلية والسيطرة الاحتكارية على الأسواق، وبسبب ذلك فقد سقطت الدولة ضحية اقتسام "الغنائم" بين شبكات المصالح في خضم الزواج الكاثوليكي بين المال والسلطة، الذي سيجعل الأوليغارشية الرأسمالية (Oligarquía capitalista) تتنافس على منافذ السطو على مراكز النفوذ بدل الانشغال بإنتاج الثروة. وعلى الرغم من ظهور بعض الإصلاحات الجريئة فإن التحالف المصلحي سرعان ما وأدها في المهد، على غرار محاولة زعيم التيار التقدمي بالحزب الليبرالي، سانتايغو ألبا بونيفاس (1872-1949)(11)، استغلال تداعيات الحرب العالمية الأولى لصالح الاقتصاد الإسباني؛ إذ قدم خلال

ولايته الثانية وزيرًا للمالية، في سنة 1918، خطة إستراتيجية لتقوية قدرات تحصيل الضرائب والحد من التهرب الضريبي، مع إجبار الشركات الكبرى المستفيدة من الموقف المحايد لإسبانيا خلال الحرب العالمية الأولى على دفع ضرائب جديدة على الأرباح، إسهامًا في تصحيح ضبط توازنات الميزانية العامة التي تضررت من سوء التدبير ومن الكلفة الباهظة لمواجهة ثورة الريف في المغرب بقيادة محمد بن عبد الكريم الخطابي خلال عشرينات القرن الماضي، كما حاولت خطة "ألبا" استلهام تجربة رئيس الوزراء البريطاني، لويد جورج (1863–1945)، لتلبية الحد الأدنى من المطالب العمالية وتعزيز التشريعات الاجتماعية. لكن هذه الإصلاحات قُوبِلت برفض عارم من طرف المجمعات الصناعية والمصرفية بالباسك وكتالونيا بحجة أن الخطة تخدم مصالح البرجوازية القشتالية وليس الاقتصاد الإسباني (ص 21).

واعتمادًا على التحليل نفسه، يرى كارلوس سانشيز أن الرأسمالية الصناعية في إسبانيا نشأت في معاطف السلطة وغير قادرة على الاستمرار بدون مساعدة دائمة من الدولة عبر الامتيازات ومختلف أشكال المحاباة، وسيؤدي تغلغل ثقافة الريع إلى جعل الحكومات المتعاقبة أسيرة المركب المصلحي الصناعي الذي شدَّد الخناق على كل وزير يحاول تحديث اقتصاد البلاد في إطار من التنافسية والشفافية، منذ الإرهاصات الأولى للتصنيع في عهد بريمو دي ريبيرا (Primo de Rivera) الذي حاول الانفتاح على الرساميل الأجنبية التي أبدت اهتمامها بالاستثمار في الصناعة الكهرومائية وصناعة الصلب والسكك الحديدية وهي القطاعات التي ظلت تحتكرها البرجوازية الباسكية والكتالونية عقودًا، التي وحَّدت جهودها في إطار اتحاد الصناعات الوطنية لمواجهة الرساميل الأجنبية بدعوى تهديد السيادة الإسبانية. أما في عهد فرانكو (Francisco Franco) فقد استفادت التجمعات الصناعية من سياسة الانكفاء في إعاقة كل انفتاح يهدد امتيازاتها وخاصة الشركات التي أسهمت في تمويل الانقلاب على الديمقراطية بشرط ابتعادها عن العمل السياسي المباشر، كما استغلت هوس نظام فرانكو باستدراك النقص الكبير في مجال التصنيع للاستحواذ على المحفظة العمومية عبر وساطة المصارف الست الكبرى التي مُنحت حصة 49٪ من الهيئة الوطنية للصناعة (INI) فيما ظلت تحتفظ الدولة بباقي الأسهم (ص 111).

يبدو أن الكاتب متأثر جدًّا بسطوة اللوبي المصرفي في إسبانيا، ولذلك انشغل برصد مسارات تطوره في مختلف محاور الكتاب؛ إذ أرجع تمركز المصارف بمنطقتي كتالونيا والباسك إلى كثافة التراكم الرأسمالي في ظل توطين معظم المراكز الصناعية بها، زيادة على الأموال الضخمة التي عاد بها التجار الكبار من القارة الأميركية منذ بداية القرن العشرين. وقد أفرزت عمليات الاندماج تحكم ثلاثة بنوك كبرى بالخريطة البنكية للبلاد بامتلاكها حوالي 60 بالمئة من سوق الائتمان. وهو ما سيجعل النظام المصرفي الوليد تحت رحمة الأوليغارشية المالية. وبشكل تدريجي ستسهم المصارف في ترسيخ الطابع الزبائني للرأسمالية الإسبانية في القرنين 20 و21 بحكم امتلاكها لأدوات تأثير مهمة على النظام السياسي. وللاستدلال على قوة اللوبي المصرفي يشير الكاتب إلى أن قانون البنوك ظل ساريًا بمقتضياته المُحابية للمصرفيين بدون أي تغيير على امتداد فترات طويلة استغرقت نظامين ديكتاتوريين وجمهورية وعدة ديمقراطيات إلى حدود 1994 لما ضغط الاتحاد الأوروبي وأوصى بمنح استقلالية للبنك المركزي في مواجهة السلطة السياسية والبنوك الخاصة. لكن الجرعة الإصلاحية التي جاء بها القانون المذكور سرعان ما أُبطل مفعولها تحت تأثير اللوائح التنظيمية وسياسات المحاباة التي نهجتها حكومات "المسار الديمقراطي" تجاه اللوبي المصرفي (ص 66).

قد يبدو في هذا التحليل تضخيم للتأثير السياسي لجماعات الضغط المصرفية، لكن المتتبع لتفاعلات المشهد السياسي المعاصر بإسبانيا يعرف جيدًا أن الطبقة السياسية بيمينها ويسارها لا تزال أسيرة لوبيات البورصة المعروفة إعلاميًّا بـIBEX35(12). ولعل هذا ما جعل التيارات السياسية الجديدة المنبثقة عن" الربيع الإسباني" تأخذ مسافة من كل ما يمت بصلة لشبكات المصالح المصرفية (13)؛ إذ ما فتئ بابلو إغليسياس (Pablo Iglesias)، أستاذ العلوم السياسية والرئيس المؤسس لحزب "قادرون" (Podemos)، يحذر من اللجوء إلى القروض لتمويل الحملة الانتخابية؛ لأن البنوك أصبحت لوبيات مالية تتحكم في المشهد السياسي(14). وبسبب ذلك، فقد تعرض الحزب لهجوم منسق من طرف "الديكتاتورية الاقتصادية" للبنوك، فقد عبَّر مدير بنك سابادیل (Sabadell) غير مرة عن قلقه من خطاب بوديموس المُهدِّد لمصالح الدوائر المالية الإسبانية داعيًا إلى ضخ المزيد من الدعم للأحزاب المؤيدة للمبادرة الحرة والتطور الاقتصادي(15)، في إشارة إلى حزب "مواطنون"

(Ciudadanos) الــذي ظــل متشــبثًا بالتمويل الذاتي لأنشــطته وحملاته(16)، لكن صعوبات التمويل في خضم فترة متقلبة شهدت إعادة الانتخابات مرات عدة عجَّلت بـ"اختفاء" هذين الحزبين من المشهد السياسي، مقابل استمرار هيمنة الحزب الشعبي والحــزب الاشــتراكي على الخريطة الانتخابية بفعــل تحالفهما الأبدي مع مركبات المصالح الصناعية والمالية والزراعية.

بــرزت المحاولات الأولى لمأسســة جماعات الضغط على يد التاجر والسياســي، بــوش إي لابــروس (Bosch i Labrús)، بطل الأفكار الحمائية والمدافع الكبير عن الصناعيين الكتالونيين (ص 26)، الذي كان قد أسس منظمة الترويج للإنتاج الوطني (Fomento de la Producción Nacional) وللدفــاع عــن امتيازات الأرســتقراطية المصرفية الإســبانية التي أصبحت تتحكم في المفاصل المالية للاقتصاد منذ أواخر القرن التاســع عشــر، ولتدعيم موقفه المعــارض للتجارة الخارجية اســتلهم بوش طروحات كبار المفكرين الحمائيين مثل فريدريش ليست (Friedrich List) وهنري تشارلز كاري (Henry Charles Carey). وبالرغم من تنصيص مشروع دستور 1978 على ضبط مســاطر إنشاء ومراقبة وتسجيل مجموعات المصالح فإن الصيغة النهائية للدستور قد خلت من أي مقتضى بهذا الخصوص، كما لم يصدر أي نص تشريعي لإضفاء الطابع المؤسسي على جماعات الضغط(17)، التي تحبذ الاستمرار في العمل بالظل مســتفيدة من الفجوات القانونية، على حد تعبير آدم ســميث "نادرًا ما تخلو اجتماعات أصحاب الأعمال من مدارســة كيفيات التآمر على الجمهور أو من أجل زيادة منسقة في الأسعار" (ص 166).

في تحليله لطبيعة الشخصيات المهيمنة على الحكم يُرجع الكاتب ضعف تأثير النخب التقنية إلى تأخر إحداث مدارس الهندسة وإدارة الأعمال مقارنة بالدول الغربية، فإذا كانــت كليــات إدارة الأعمال قد برزت منذ نهاية القرن 19 بفرنســا وألمانيا وأميركا فإن النظام البطريركي بإســبانيا (El patriarcado) قد أخَّر تدريس التنظيم الصناعي، بحيث لم تنشــأ أول كلية للاقتصاد إلا في 1943 فيما لم يتم الشــروع في تشــييد معاهد إدارة الأعمال إلا مع بداية الخمسينات على شاكلة المدارس الأنكلوسكسونية،

في محاولة لاستلهام تجربة مدرسة لندن للاقتصاد التي أُنشئت في 1895 بمبادرة من زعماء جمعية "فابيان" كبرنارد شو (Bernard Shaw) وبياتريس وسيدني ويب (Beatrice y Sidney Webb) الذين يُعدُّون من المهندسين الأوائل لما يسمى اليوم بدولة الرفاهية (welfare state). وبسبب خبرتها التقنية وافتقارها للحس السياسي -مقارنة بالصحافيين والمحامين والمدرسين- فقد أصبح المهندسون فاعلين أساسيين في "هندسة" السياسات العامة منذ "نظام فرانكو" إلى "نظام 1978" في ظل تواشج علاقات المصاهرة والشراكة بين عائلات المهندسين والسياسيين. وفي هذا الصدد يشير الكاتب إلى أن آخر لقب نبيل هو الذي منحه خوان كارلوس إلى قطب الأعمال والمهندس المدني، خوان ميغيل فيلار مير (Juan-Miguel Villar)، مالك أكبر شركة للبناء والأشغال العامة بإسبانيا (OHLA) التي نالت، في إطار كونسورتيوم دولي، صفقة مدِّ خط السكك الحديدية الفائق السرعة بمكة المكرمة مقابل عمولات غير قانونية لفائدة الملك الإسباني السابق، وهي الصفقة التي أثارت جدلاً كبيرًا بشأن تضارب المصالح انتهت بهروب خوان كارلوس من البلاد(18).

يرى الكاتب، بشكل عام، أن تواطؤ شبكات المصالح مع منصات القرار يظل عنصرًا محددًا للسياسة الاقتصادية بإسبانيا، إذا لم تحل استحقاقات الانتقال الديمقراطي دون استمرار تأثير النخب الاقتصادية في صنع السياسات العامة. لقد نشأ تحالف جديد بين النخب الاشتراكية التي صعدت إلى الحكم والأوليغارشية القديمة التي نمت. وقد أثَّرت ضغوط مجموعات المصالح على اختيارات أول حكومة اشتراكية بعد التحول الديمقراطي؛ فقد استبعد رئيس الوزراء، فيليبي غونثاليث (Felipe González)، في 1982 تأميم البنوك والشركات الكبرى مع تعهده بدعم المصرفيين لـ"شراء" الاستقرار المالي. وأكثر من ذلك فقد وجَّه المركَّب الصناعي/المالي السياسات الحكومية لخدمة أجندة معارضة للتوجه الاشتراكي للحكومة، التي قدمت حزمة حوافز للفاعلين الكبار في القطاع الطاقي لمواكبة قرارها استبدال الغاز الطبيعي بالطاقة النووية الطاقة لتوليد الكهرباء في 1989؛ إذ استغل المصرفي جوردي بوجول (Jordi Pujol)، رئيس الحكومة الإقليمية بكتالونيا وزعيم حزب التجانس والوحدة (Unio i Convergència) تحالفه مع "غونثاليث" وعلاقاته القوية بوزراء

الصناعة والاقتصاد للتأثير على السياسة الطاقية، خصوصًا أنه صاحب أكبر شركة للغاز الطبيعي. وكذلك شأن السياسي، دوران فاريل (Durán Farell)، صاحب شركة كتالونيا للغاز التي كان من المسهمين فيها وزراء اشتراكيون على رأسهم نائب رئيس الحكومة. وقد أسفر تضارب المصالح عن ضجة سياسية هائلة عندما وافق مجلس الوزراء على بيع 91 في المئة من الشركة الوطنية للغاز (Enagás) إلى شركة كتالونيا للغاز بدعم فيليبي غونثاليث الذي كان دائم الثناء على دوران فاريل لدوره في ضمان إمدادات الطاقة لشريان التصنيع الإسباني في كتالونيا (ص 11).

عود على بدء، أعاد الكاتب التأكيد في نهاية المؤلف على أن مسببات تأخير النهضة الصناعية في إسبانيا، وفي مقدمتها غياب المنافسة التي خنقت الاقتصاد وجعلته منكفئًا في ظل بنية مؤسسية مترهلة تسيطر عليها النخب الريعية (las élites extractivas)، أما السبب الثاني فيرجع للمقاربة المعتمدة في تحفيز الاقتصاد بالتركيز على تحصين شبكات النخب الملتفة حول السلطة بدل تحفيز النشاط الاقتصادي، وهما سببان سيسهمان في تشكيل منظومة المحسوبية (patronage) التي غذت قيم استغلال النفوذ والتحايل على القواعد وتبخيس الكفاءة الاقتصادية، معتبرًا أن الاقتصاد الإسباني المعاصر ابتلي بجمعيات أصحاب العمل والمنظمات الاجتماعية والنقابية ومجموعات الضغط التي تحولت إلى "إمبراطورية مجهولة" (El imperio anónimo) دفعت الدولة –من خلال شبكاتها الأخطبوطية المحيطة بمراكز القرار– إلى إصدار قرارات سيئة دمرت القطاعات الاقتصادية الواعدة، وتغاضت عن معاقبة الشركات الفاسدة والمحتكرة، كما كرست فسادًا منهجيًّا يولِّد باستمرار وضعيات الظلم والتمييز ويضر بمصداقية السلطات العامة.

في ضوء ذلك، أكد الكاتب أنه ليس من قبيل المصادفة أن الديمقراطيات الأكثر تقدمًا هي التي يقل فيها الفساد وتتعاظم بها مؤشرات الشفافية. وهنا يبدو أن الكاتب قد ناقض الحكم الذي انتهى إليه في السابق عند حديثه عن حكم "الطوائف الاقتصادية" (Las Castas Económicas) التي تشكل أساس الدولة العميقة في مختلف الفترات يستوي في ذلك حالات قوة الدولة أو ضعفها، والطابع الديمقراطي أو الديكتاتوري للنظام السياسي(19)، والحال أن إسبانيا قد مرَّت من تجربة ديمقراطية أصبحت مثالاً يُحتذى عبر العالم عبر إصلاحات متعاقبة قلصت الفجوة بين الدولة والمجتمع،

وارتقت بمؤشـــرات حكامة تدبير الشـــؤون العامة، ولذلك، فقد كان على الكاتب أن يبرز بالملموس الأعطاب المزمنة للنظام الديمقراطي في إســـبانيا التي تجعله –على حدٍّ تعبيره– غير قادر على لجم الشبكات الزبونية في سعيها للاستحواذ على النظام الاقتصادي.

لقد وقف كارلوس سانشـــيز على ملامح مهمة في رصد تأثيرات النخب الاقتصادية على السياسات العامة، لكنه لم يتمكن من الإحاطة بكامل الصورة؛ لأن تحليله توقف عند مرحلة التسعينات مهملاً الفترات اللاحقة التي شهدت متغيرات حاسمة في الحياة السياسية والاقتصادية في إسبانيا، وخاصة الأزمة الاقتصادية الكبرى (2008–2014) التي أرخت بظلالها على المشهد السياسي؛ حيث طفت على السطح حالات سافرة لمبلغ التأثير الذي تلعبه مركبات المصالح في "فبركة" الخريطة السياسية في إسبانيا، مثل قضية الصندوق الأســـود المخصص لتمويل الحزب الشـــعبي برعاية المصرفي لويس بارســـيناس، والتي ستطيح بحكومة ماريانو راخوي في 2018 بعد سلسلة من التحقيقـــات انطلقـــت منذ 2009. كما تميزت هذه الفترة بظهور فاعلين جدد في ظل واقـــع متغير ورفض اجتماعي جعل قطاعات واســـعة مـــن المجتمع تصطف خلف تيارات أقصى اليســـار واليمين التي تميز خطابها بمعاداة لوبيات المصالح. وبالرغم مـــن عـــدم معالجة الكاتب لهذه الأحداث فإن تحليلـــه يبدو صائبًا في جزء منه أمام اســـتمرار إمساك مركبات المصالح الاقتصادية بتلابيب اللعبة السياسية. والأمر نفسه بشأن الطابع البراغماتي للنخب الإقليمية إذا ما تجاوزنا حالة إعلان استقلال كتالونيا في 2018، وحتى مآلات هذه الأخيرة تبرز بالملموس تأثير الأوليغارشـــيات المالية والصناعية في المشـــهد السياســـي بكتالونيا وبإسبانيا بشـــكل عام؛ حيث لعبت دورًا ملحوظًـــا في التقارب الذي حصل بين اليســـار الجمهوري الكتالوني "ERC" وبين الحـــزب العمالي الاشـــتراكي (PSOE) بزعامة بيدرو سانشـــيز (Pedro Sánchez) في مســـعاه لتشـــكيل الحكومة المنبثقة عن انتخابات يوليو/ تموز 2023، مقابل فشل زعيم الحزب الشـــعبي الذي كان يسنده اللوبي الزراعي وجماعات الضغط القشتالية المناهضة للقوميات الإقليمية.

المراجع

(*) Carlos Sánchez Sanz, Capitalismo de amiguetes: Cómo las élites han manipulado el poder político, (Madrid :Harper Collins Ibérica, 2024).

(1) كارلوس سانشـيز سـانز: باحث في العلوم السياسية وصحفي متخصص في الاقتصاد الدولي والسياسـات المالية من خلال عمله مديرًا مسـاعدًا للصحيفة الليبرالية "إل كونفيدنسـيال" (El Confidenciale)، من أهم إصداراته: الآمال الجديدة لإسبانيا (2007)، وأموال جديدة (2003).

(2) Joaquín Costa, oligarquía y caciquismo..como la forma actual de gobierno en España: urgencia y modo de cambiarla,)Madrid: Biblioteca Omegalfa, 2021(, p.149-150.

(3) José María Jover. Política, diplomacia y humanismo popular: estudios sobre la vida española en el siglo XIX,)Madrid: Turner, 1976(, p. 262.

(4) Carlos Sánchez Sanz, p.14.

(5) فرانسيسـك كامبو (1876 –1947): سياسـي إسـباني عمل وزيرًا في عدة حكومات، عُرِف بدفاعه الشرس عن مصالح البرجوازية العليا بكتالونيا من خلال مسؤولياته وزيرًا في عدة حكومات متعاقبة ورئيسًا للرابطة الكتالونية (La Liga de Catalunya). لُقِّب بمنظِّر الديكتاتورية الإسبانية؛ حيث كان أول الداعمين لانقلاب بريمو دي ريفيرا، سـنة 1923، مقابل حماية مصالح الصناعيين الكتالونيين، كما أسهم في تمويل تمرد فرانكو على الجمهورية الثانية (1931–1939) بسبب توجسه من إضرار الإصلاحات الاشتراكية بامتيازاته.

(6) Borja de Riquer i Permanyer, "Francesc Cambó: un regeneracionista desbordado por la política de masas", Revista de Historia Contemporánea, No.28 (1997) ,p. 94.

(7) Pastor, Luis María, La libertad de banco y cola del de España, (Madrid :imprenta a cargo de B. Carranza, 1865) ,124-125.

(8) Carlos Sánchez Sanz, p.75.

(9) Ibid., p. 33.

(10) كلوديو مويانو (1809–1890): سياسي ليبرالي وفقيه قانوني إسباني دافع من خلال عضويته بالأكاديمية الملكية للفقه والتشريع والأكاديمية الملكية للعلوم الأخلاقية والسياسية وبالبرلمان عن

ضرورة تحديث التعليم، وقد أثمرت جهوده إصدار قانون التعليم العمومي، في 1857، الذي ظلت مقتضياته الخاصة بتنظيم وإصلاح التعليم سارية إلى حين صدور القانون العام للتربية في 1970.

(11) يعد المحامي والسياسي سانتياغو ألبا بونيفاس (Santiago Alba Bonifaz) الذي تولى لفترة طويلة عدة مناصب وزارية، من أبرز القادة البارزين لحركة التجديد (Régénérationnisme) التي حاولت التصدي للعوامل المكرِّسة لانحطاط إسبانيا.

(12) نبيل دريوش، إسبانيا الآن...تحولات المشهد السياسي الإسباني (2008–2023)، (الرباط: مطبعة المعارف الجديدة، 2024،)، ص 115.

(13) المرجع السابق، ص 15.

(14) Ana Marcos, "Podemos o cómo financiar campañas sin los bancos", EL PAIS, 20/03/2019, accessed August 11, 2024. https://bit.ly/3WXcWug

(15) دريوش، ص 77.

(16) Gregoria Caro, "Podemos quiere prohibir que los bancos financien campañas electorales y medios de comunicación", ABC, 25/03/2019, accessed August 01, 2024. https://bit.ly/46Bore7

(17) Galcerà, Irene Araguàs. "La regulación de los lobbies: hacia la consecución de la transparencia y el control de las actividades desarrolladas por grupos de interés", Revista Vasca de Administración Pública. no. 106 (2016) p. 253.

(18) Juan Martínez, Claves: "Qué es el caso del AVE a La Meca y por qué se involucra al rey Juan Carlos?", 20 minutos.es, 08/06/2020, accessed July 28, 2024. https://bit.ly/3WAPwJD.

(19) Carlos Sánchez Sanz, p.164.

أخلاقيات ومعايير النشر في مجلة لباب

- تتبنى مجلة لباب قواعد ومعايير لجنة أخلاقيات النشر العلمي (COPE).

ـ مسؤولية الباحث:

- الالتزام بمبادئ ومعايير أخلاقيات البحث والنشر المحددة التي تتوافق مع معايير النشر العالمية COPE (معايير النشر الأخلاقية للباحثين)

- تقديم أبحاث أصلية خالصة وتوفير قائمة بالمراجع التي تم الرجوع إليها في البحث.

- الالتزام بكتابة بحثه وفقًا لقواعد المجلة، بما في ذلك القواعد المنهجية وأسلوب تثبيت المراجع والهوامش.

- الالتزام بقواعد الاقتباس والتوثيق وأخلاقيات النشر، بما في ذلك نسب الاقتباس.

- عدم تقديم عمل نُشِر مسبقًا في مجلات أخرى إلا في حالة إجراء تعديلات جوهرية داخل البحث أو في العنوان، وعدم تقديم عمله إلى أكثر من جهة في وقتٍ واحد.

- لا يمكن للباحث نشر بحثه في منشورات أخرى، إلا بعد تلقيه رسالة من البريد الرسمي لمجلة لباب يتضمن الاعتذار عن النشر، أو في حال موافقة المجلة رسميًّا على طلب سحب البحث المقدم.

- تأكيد حصوله على موافقة جميع المؤلفين المشاركين الذين أسهموا بشكل ملموس في البحث قبل تقديمه للنشر.

- في حال وجود أكثر من مؤلف للبحث، يجري ترتيب أسماء الباحثين حسب الإسهام العلمي لكل منهم، وعدم إدراج أسماء باحثين غير مشاركين في البحث.

- الإفصاح لهيئة التحرير بالمجلة عن أي تضارب مصالح قد يؤثر على تقييم البحث المقدم للنشر.

- الابتعاد عن جميع أنواع السلوك غير الأخلاقي مثل الانتحال والافتعال والتزوير.

– إذا اكتشــف خطأً فادحًا في بحثه المنشــور يجب عليه إبلاغ هيئة التحرير بالمجلة بحذف الخطأ أو تصويبه.

– مراجعــة بحثــه وفقًا لمقترحات المحكمين، وفــي حال عدم موافقة الباحث على الأخــذ بالتعديلات المقترحــة؛ يجب عليه تقديم تبرير منطقيٍّ بذلك وفي حالة عدم تقديم أسباب مقنعة تحتفظ المجلة بالحق في رفض النشر.

ـ مسؤولية المحكَّم:

تعتمد مجلة لباب محكَّمين موثوقين من ذوي الخبرة بالجديد في اختصاصهم، دون تحديد للبلد أو الجنسية أو الخلفية الفكرية.

وتعد عملية تحكيم البحث العلمي مرحلةً رئيســةً من مراحل النشر العلمي، وتتمثل قواعدها فيما يأتي:

– التزام المحكمين بالقواعد التي تتوافق مع معايير النشــر العالمية COPE كما جاء في (دليل أخلاقيات المحكمين)

– إعلام إدارة التحرير في حال عدم استعداده لتحكيم البحث المقدم.

– عدم اســتخدام معلومــات حصل عليها من البحث الذي تــم تحكيمه لمصلحته الشخصية، أو في دراسات أو مقالات أو مساهمات منشورة أو مقدمة لجهات خاصة.

– التأكد من خُلوِّ الأبحاث من الانتحال أو السرقة الأدبية، كما يجب على المحكم أن يُعلم رئيس التحرير بأي تشــابه بين البحث الذي تم تحكيمه وأي أعمال أخرى منشورة يعرفها.

– الالتــزام بمعايير الســرية المتعلقة بعملية التحكيم فيجــب عليه معاملة الأبحاث التي تسلمها للتحكيم كوثائق سرية، ويجب عليه عدم الكشف عنها أو مناقشتها مع الآخرين.

– تحري الموضوعية في الأحكام والنتائج الصادرة عن عملية التحكيم.

– التعبير عن رأيه بنزاهة ووضوح مع ذِكر الحجج الداعمة.

– الالتزام بالوقت المخصص لعملية التحكيم.

- مسؤولية هيئة التحرير:

- تلتزم هيئة التحرير بدليل (مسؤوليات هيئة التحرير) المعتمدة في لجنة أخلاقيات النشر العلمي (COPE).

- يتولى رئيس التحرير ونائبه ومدير تحرير المجلة بالتعاون مع هيئة التحرير مسئولية اختيار المحكمين المناسبين وفقًا لموضوع البحث واختصاص المحكم بسرية تامة.

- تتحمل هيئة التحرير مسؤولية التصرف النهائي في جميع عمليات التقديم للنشر.

- يستند قرار النشر أو عدم النشر على تقارير المحكمين وملاحظاتهم والقيمة العلمية للبحث وأصالته وصلته بمجال تخصص المجلة، وكذلك نجاح الباحث في تعديل البحث بموجب ملاحظات التحكيم، أو تقديم مبررات علمية واضحة ومقنعة لعدم قيامه بذلك.

- من أجل التأكد من موضوعية التحكيم، وتجنب أي تضارب في المصالح، ترسل البحوث للمحكمين بعد حجب اسم الكاتب، كما ترسل ملاحظات المحكمين إلى الكاتب لمعالجتها، بدون ذكر أسمائهم.

- تلتزم هيئة التحرير بالتعامل مع جميع البحوث الواردة من الباحثين، وفق المعايير المعلنة والمعتمدة، بشكل عادل وبدون تمييز على أساس الجنس أو الجنسية، أو المعتقد الفكري، أو مضمون البحث، أو الشهادة العلمية، أو أي سبب آخر، ويمكنها الاعتذار عن قبول البحث مبدئيًا في حالتين: أن يكون موضوع البحث غير منسجم مع اتجاه المجلة وتخصصها، أو أن يفتقر البحث للمعايير المنهجية والعلمية والموضوعية أو للمعايير الشكلية المنصوص عليها في هذا الدليل، مما يستوجب رفضه وعدم إحالته للتحكيم، وفي كل الحالات يتوجب إعلام الباحث بسبب رفض البحث في رسالة مستقلة.

ويجب على المحررين:

- التأكد من الحفاظ على سرية عملية التحكيم والمعلومات الواردة من المحكمين.

- التأكد من أن الأبحاث المقدمة للتحكيم تتفق مع أخلاقيات النشر العلمي ومبادئه.

- معالجة شكاوى المؤلفين والاحتفاظ بأية مستندات ذات صلة بالشكاوى.

- التأكد من مراجعة الأبحاث بطريقة سرية.

-تتقيد بعدم جواز استخدام أيٍّ من أعضاء هيئتها أو المحررين المواد غير المنشورة التي يتضمنها البحث المُحال على المجلة في أبحاثهم الخاصة.

- يحتفظ مركز الجزيرة للدراسات بحقوق الملكية الفكرية للدراسات المنشورة في مجلة لباب، ولا يجوز إعادة نشرها جزئيًّا أو كليًّا، سواء باللغة العربية أو ترجمتها إلى لغات أجنبية، من دون إذنٍ خطي صريح من المركز.

- تلتزم مجلة لباب بمجانية النشر، وتُعفي الباحثين والمؤلِّفين من جميع رسوم النشر، كما أنها لا تقدم مكافآت مالية للباحثين مقابل نشر دراساتهم.

المتطلبات الشكلية

1. أن يكون البحث أصيلاً معدًّا خصيصًا للمجلة، وألا يكون قد نُشر جزئيًّا أو كليًّا أو نشر ما يشبهه في أيّة وسيلة نشر إلكترونية أو ورقية، أو قُدِّم في أحد المؤتمرات العلمية من غير المؤتمرات التي يعقدها مركز الجزيرة للدراسات، أو إلى أية جهة أخرى.

2. أن يُرفق البحث بالسيرة العلمية (C.V.) للباحث.

3. يجب أن يشتمل البحث على العناصر التالية:

- عنوان البحث باللغتين العربية والإنجليزية.

- ملخص تنفيذي باللغتين العربية والإنجليزية في نحو 60 كلمة، والكلمات المفتاحية (keywords) بعد الملخص.

- اسم الباحث وصفته العلمية باللغتين العربية والإنجليزية.

4. أن يتقيَّد البحث بمواصفات التوثيق وفقًا لنظام الإحالات المرجعية الذي يعتمده المركز.

5. يراوح الحد الأقصى لعدد كلمات البحث، بما في ذلك المراجع في الإحالات المرجعية والهوامش الإيضاحية، وقائمة المراجع وكلمات الجداول في حال وجودها، والملحقات في حال وجودها، بين 6000–10000 كلمة كحد أقصى، وللمجلة أن

تنشر، بحسب تقديراتها وبصورة استثنائية، بعض البحوث والدراسات التي تتجاوز هذا العدد من الكلمات.

6. في حال استخدام الباحث مقتطفات أو فصول من رسائل جامعية أُقرَّت من قبل، فعليه أن يشير إلى ذلك، ويقدم بيانات وافية عن عنوان الأطروحة وتاريخ مناقشتها والمؤسسة التي جرت فيها المناقشة.

7. أن يقع البحث في مجال أهداف المجلة واهتماماتها البحثية، وأن يكون كذلك متصلاً باهتمام الباحث وتخصصه العلمي.

8. ترحب المجلة بالمراجعات النقدية للكتب المنشورة بحدود لا تتجاوز (2000–2500) كلمة، وفي هذه الحالة يتوجب على الكاتب أن يذكر في أعلى الصفحة المعلومات التالية: عنوان الكتاب، اسم المؤلف، مكان النشر وتاريخه وعدد الصفحات. وتشمل مراجعة الكتب، عرضًا وصفيًّا لمحتوى الكتاب، وكذلك رؤية نقدية معززة بالبراهين العلمية الموثقة، وأن يرسل صورة لغلاف الكتاب مع المراجعة.

9. في حال وجود مخططات أو أشكال أو معادلات أو رسوم بيانية أو جداول، ينبغي إرسالها بالطريقة التي استغلت بها في الأصل بحسب برنامجَي إكسل (Excel) أو وورد (Word)، كما يجب إرفاقها بنوعية جيدة كصور أصلية في ملف مستقل أيضًا.

10. تكون جميع الشروحات والتعليقات على الجداول أو الرسوم أو تصاميم الإنفوغراف مكتوبة باللغة العربية، مع إحالات واضحة للمصدر الأصلي للجدول أو المخطط.

11. يجري ترتيب البحوث عند النشر على وفق مقتضيات فنية حصرًا.

أسلوب كتابة الهوامش والمراجع

سياسات عامة

- في الأوراق البحثية والدراسات، يجري تدوين الهوامش بشكل يدوي في نهايتها دون استخدام خاصية تنسيق الحواشي السفلية (Footnote). أما في الكتب فتُدوَّن الإحالات في أسفل كل صفحة عبر خاصية تنسيق الحواشي السفلية.

- عند الإحالة إلى مصدر للمرة الأولى، تُدرج المعلومات الكاملة المتعلقة بذلك المصدر وفق السياسات التفصيلية الواردة أدناه.

- عند تكرار المصدر مباشرة توضع العبارة التالية: "المرجع السابق"، وبخصوص الكتب الأجنبية توضع عبارة "Ibid" مع ذكر رقم الصفحة.

- عند تكرار المصدر، بعد ورود مصادر أخرى، يُذكر الاسم العائلي للمؤلف (دون الاسم الأول) متبوعًا بعنوان المصدر بصيغة مختصرة (دون العنوان الفرعي)، ورقم الصفحة.

- في حال عدم معرفة الناشر يُكتب (د. ن) وتعني دون ناشر، وفي حال عدم معرفة تاريخ النشر يُكتب (د. ت) وتعني دون تاريخ.

سياسات تفصيلية

أولًا: الكتب

1. كتاب لمؤلف واحد:

اسم المؤلف، عنوان الكتاب، رقم الطبعة (إن وُجد) (مكان النشر، الناشر، تاريخ النشر)، رقم الصفحة.

عبد الله فيصل علام، العلاقات المدنية-العسكرية والتحول الديمقراطي في مصر: يوليو/ تموز -1952 يوليو/ تموز 2013، ط 1 (بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون، 2018)، ص 5.

إذا كان الاقتباس يشمل أكثر من صفحة، يُكتب الهامش كالآتي:

صالح النعامي، العلاقات المصرية–الإسرائيلية بعد ثورة 25 يناير، ط 1 (بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون، 2017)، ص 5–7.

George Graham, *Philosophy of Mind: An Introduction*, 2nd ed. (Malden, MA: Blackwell, 1998), 87.

إذا لم توجد إشارة للطبعة، تُوَثَّق بيانات الكتاب كالآتي:

محمد السعيد إدريس، النظام الإقليمي للخليج العربي، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2000)، ص 24.

Wendy Doniger, *Splitting the Difference: Gender and Myth in Ancient Greece and India* (Chicago: University of Chicago Press, 1999), 23.

2. كتاب لمؤلِّف واحد من عدة أجزاء:

اسم المؤلِّف، عنوان الكتاب، (مكان النشر، الناشر، تاريخ النشر)، رقم الجزء، رقم الصفحة.

أبو الفداء بن كثير، البداية والنهاية، (بيروت، مكتبة المعارف، 1977)، ج 12، ص 126.

Manning Clark, *A History of Australia* (Carlton, Vic.: Melbourne University Press, 1962), 1: 243.

3. كتاب لمؤلِّفين اثنين:

اسم المؤلف الأول، اسم المؤلف الثاني، عنوان الكتاب، (مكان النشر، الناشر، تاريخ النشر)، رقم الصفحة.

صباح الموسوي، محمد السعيد إدريس، المشروع الإيراني في المنطقة العربية، (عمان، دار العماد، 2013)، ص 135.

Kurt Johnson and Steve Coates, *Nabokov's Blues: The Scientific Odyssey of a Literary Genius* (Cambridge, MA: Zoland Books, 1999), 167.

4. كتاب لأكثر من ثلاثة مؤلّفين:

اســم المؤلف الأول وآخرون، عنوان الكتاب، (مكان النشــر، الناشر، تاريخ النشر)، رقم الصفحة.

ســيار الجميل وآخرون، الطريق إلى ســايكس-بيكو: الحرب العالمية الأولى بعيون عربية، ط 1 (بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون، 2016)، ص 25.

Raymond Evans et al., *1901, Our Future's Past: Documenting Australia's Federation* (Sydney: Macmillan, 1997), 35.

5. كتاب لجهة حكومية أو مؤسسة دولية أو غيرهما:

اســم الجهة أو المؤسســة، عنوان الكتاب، (مكان النشر، الناشر، تاريخ النشر)، رقم الصفحة.

وكالة الأنباء القطرية، الإعلام الإلكتروني وتأثيره على الرأي العام، ط 1 (قطر، وكالة الأنباء القطرية، 2010)، ص 22.

World Health Organization, *Abortion Laws: A Survey of Current World Legislation* (Geneva: World Health Organization, 1771), 60-70.

6. كتاب لمحرر واحد:

اســم المحرر (محرر)، عنوان الكتاب، (مكان النشــر، الناشــر، تاريخ النشر)، رقم الصفحة.

- فاطمة الصمادي (محررة)، التقارب الإيراني-الأميركي: مستقبل الدور الإيراني، ط 1 (بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون، 2014)، ص 15.

Ken Stewart, ed., *The 1890s: Australian Literature and Literary Culture* (St Lucia, Qld.: University of Queensland Press, 1996), 97.

7. كتاب لمحررين اثنين:

اســم المحرر الأول، اســم المحرر الثاني (محرران)، عنوان الكتاب، (مكان النشر، الناشر، تاريخ النشر)، رقم الصفحة.

عــز الدين عبد المولى، نور الدين الميلادي (محرران)، الجزيرة في عشــرين عامًا: أثرها في الإعلام والسياسة والأكاديميا، ط 1 (بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون، 2016)، ص 26.

Arthur J. Knoll and Lewis H. Gann, eds., *Germans in the Topics: Essays in German Colonial History* (New York: Greenwood Press, 1987), 137.

8. كتاب مترجم أو مُترجَم ومحرَّر:

اســم المؤلف، عنوان الكتاب، ترجمة اســم المترجم، (مكان النشر، الناشر، تاريخ النشر)، رقم الصفحة.

بشــارة خضر، أوروبا والعالم العربي: رؤية نقدية للسياسات الأوروبية، ترجمة أكرم حمدان، ط 1 (بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون، 2016)، ص 15.

Rigoberto Menchú, Crossing Borders, Trans. and ed. Ann Wright (New York: Verso, 1999), 109.

9. كتاب لا يوجد اسم مؤلِّفه أو الجهة المسؤولة عن تحريره:

عنوان الكتاب، بدون مؤلِّف، (مكان النشر، الناشر، تاريخ النشر)، رقم الصفحة.

رســائل إخــوان الصفا وخلان الوفاء، بدون مؤلف، (بيــروت، دار صادر، 2004)، ص 39.

Conflict: A Nation Faces the Challenge (Brisbane: Freedom Publishing, 1961), 18.

10. كتاب لا يوجد اسم مؤلِّفه لكن اسم المترجم أو المحرر أو المحقق موجود:

اســم المترجم (مترجم)، أو اســم المحرر (محرر) أو اسم المحقق (محقق) عنوان الكتاب، (مكان النشر، الناشر، تاريخ النشر)، رقم الصفحة.

عبــد القادر بوباية (محقق)، تاريــخ الأندلس، (بيروت، دار الكتب العلمية، 2007)، ص 43.

Theodore Silverstein, trans., *Sir Gawain and the Green Knight* (Chicago: University of Chicago Press, 1974), 34.

11. كتاب في سلسلة علمية أو معرفية:

اســـم المؤلف، عنوان الكتاب، عنوان السلسلة ورقمها، (مكان النشر، الناشر، تاريخ النشر)، رقم الصفحة.

معتصم بابكر مصطفى، أيديولوجيا شبكات التواصل الاجتماعي وتشكيل الرأي العام، سلسلة كتاب التنوير 12، ط 1 (السودان، مركز التنوير المعرفي، 2014)، ص 121.

Kyriakos Nicolaou, *The Historical Topography of Kition*, Studies in Mediterranean Archaeology 43 (Goteborg: Astrom, 1976), 35.

12. كتاب إلكتروني:

اســـم المؤلف، عنوان الكتاب، (مكان النشر، الناشـــر، تاريخ النشر)، رقم الصفحة، الرابط (URL) أو مُعَرِّف الوثيقة الرقمي (DOI).

يكتب الرابط أو مُعَرِّف الوثيقة الرقمي مختصرًا بالرجوع إلى مُخْتَصِر الروابط (Bitly.com) أو (Google URL Shortener).

حسن عماد مكاوي، تكنولوجيا الاتصال الحديثة في عصر المعلومات، ط 1 (القاهرة، الدار المصرية اللبنانية، 1993)، ص 25، https: / /bit.ly /2DaBEgG

Claudia Schwabe, Ed., *The Fairy Tale and its Uses in Contemporary New Media and Popular Culture* (Basel: MDPI, 2016), 25, https://bit.ly/2RKqtR4.

13. فصل من كتاب محرَّر:

اسم الكاتب، "عنوان الفصل"، في عنوان الكتاب، تحرير: اسم المحرر، (مكان النشر، الناشر، تاريخ النشر)، رقم الصفحة.

حســـناء حسين، "الجزيرة وتطور تمثلات النساء وأدوارهن في المجال العام: دراسة في مضمون برنامجي للنساء فقط ورائدات"، في الجزيرة في عشرين عامًا: أثرها في الإعلام والسياســـة والأكاديميا، تحرير: عز الدين عبد المولى ونور الدين الميلادي، ط 1 (بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون، 2016)، ص 220.

Sabine Willis, "Made to be Moral: At Parramatta Girls' School, 1898-1923," in *Twentieth Century Sydney: Studies IN Urban & Social History*, ed. Jill Roe (Sydney: Hale & Iremonger, 1980), 180.

14. محرر مقدمة الكتاب:

اســم كاتب المقدمة، عنوان الكتاب، اســم الكاتب، (مكان النشر، درا النشر، تاريخ النشر)، رقم الصفحة.

الوليد آدم مابدو، مقدمة لـ حروب الترابي الشــيخ حســن: سياسي محترف أم مفكر إسلامي؟، صديق محيسي، ط 1 (القاهرة، الحضارة للنشر، 2016)، ص 7.

William Trevor, introduction to *Pride and Prejudice*, by Jane Austen (Oxford: Oxford University Press, 1999), vi.

ثانيًا: الرسائل الجامعية

اســم المؤلف، عنوان الرســالة أو الأطروحة، (نوعها: رســالة ماجستير أو أطروحة دكتوراه، اسم الجامعة، تاريخ الإجازة أو النشر)، رقم الصفحة (إذا كانت الرسالة أو الأطروحة منشورة على الإنترنت يوثق رابطها في نهاية الإحالة).

فاطمة الزهراء السيد، تقنيات توثيق المعلومات الصحفية في الصحافة المصرية (رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، 2011)، ص 83.

Neville Douglas Buch, "American Influence on Protestantism in Queensland since 1945" (PhD thesis, University of Queensland, 1994), 42.

ثالثًا: الوثائق الرسمية

وثائق حكومية أو تقارير منظمات حكومية وغير حكومية.

اسم المنظمة أو الجهة الحكومية، "عنوان الوثيقة"، رقمها التسلسلي، (مكان النشر: تاريخ النشر)، رقم الصفحة.

منظمــة العفو الدولية، "حالة حقوق الإنســان في العالم،" PLO 10/ 6700/ 2018، (بريطانيا: منظمة العفو الدولية، 2018)، 31.

Transparency International, "Corruption Perceptions Index 2019," CC BY-ND 4.0, (2018), 13, https://bit.ly/2SxUVlH.

رابعًا: المؤتمرات والندوات

اســم المؤلــف، "عنوان الورقة"، (قُدِّمت في/ إلى عنــوان الندوة أو المؤتمر، مكان الانعقاد، تاريخ الانعقاد)، الرابط إذا كانت الورقة منشورة على الإنترنت.

محمود فهمي حجازي، "علم اللغة الاجتماعي وتنمية الاستخدام اللغوي في المجتمع المدنــي المعاصــر"، (بحث أو ورقة قُدِّمت في/ إلى ندوة اللغة العربية ومؤسســات المجتمع المدني، القاهرة، 28 مارس/ آذار- 4 أبريل/ نيسان 2011).

Ronald A. Francisco, "The Dictator's Dilemma" (paper presented at the Conference on Repression and Mobilization, University of Maryland, June 21-24, 2001), https://bit.ly/2WMMNNK.

خامسًا: الدوريات والمجلات

1. دراسة من دورية أو مجلة:

اســم الكاتب، "عنوان الدراسة"، اسم المجلة (جهة النشر، البلد، المجلد و/ أو رقم العدد، تاريخ النشر)، رقم الصفحة.

معتز سلامة، "الدور السياسي للنخبة العسكرية في مصر الثورة"، مجلة الديمقراطية (مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، مصر، العدد 53، 2014)، ص 63.

Roland Quinault, "Afghanistan and Gladstone's Moral Foreign Policy," *History Today* 52, no. 12 (2002): 29.

2. إذا كانت الدراسة منشورة على الإنترنت يُنَوَّه إلى الرابط أو مُعَرِّف الوثيقة الرقمي كالآتي:

علــي عبد الهادي، "مصداقية المتحدث الرســمي للحكومة لدى الجمهور العراقي: دراسة مسحية"، مجلة الباحث الإعلامي (جامعة بغداد، العراق، العدد 41، 2018): 115، https: / /bit.ly /2t7no3J

Robert Dessaix, "Russia: The End of an Affair," Australian Humanities Review 6 (1997), https://bit.ly/2BmTdtI.

سادسًا: مقالات الصحف

اسم الكاتب، "عنوان المقال"، اسم الصحيفة، تاريخ النشر.

شفيق ناظم الغبرا، "شروط الاستقرار العربي"، القدس العربي، 7 فبراير/ شباط 2019.

Tony Stephens, "The Stain on Redfern's Past," *Sydney Morning Herald*, Spectrum, February 28-29, 2004.

سابعًا: صفحات المواقع والمنشورات الإلكترونية

اسم الكاتب، "عنوان المقال أو التقرير"، اسم الموقع الإلكتروني، تاريخ النشر (تاريخ الدخول:...)، الرابط.

سعيد الحاج، "تركيا وتحديات الانسحاب العسكري الأميركي من سوريا،" الجزيرة نت، 1 يناير/ كانون الثاني 2019 (تاريخ الدخول: 7 فبراير/ شباط 2019)، https: / / bit.ly /2DdLy12.

Dana Milbank, "The Democratic apology tour is a sorry spectacle," *The Washington Post*, February 6, 2019, "accessed February 24, 2019". https://wapo.st/2BnpYXS.

ثامنًا: المقابلات

1. مقابلة خاصة أجراها الباحث/ المؤلف مع المنصف شيخ روحه، عضو المجلس الوطني التأسيسي، 2 يونيو/ حزيران 2014، تونس.

2. مقابلة عبر الهاتف/ البريد الإلكتروني/ السكايب أجراها الباحث مع عماد بشير، مدير كلية الإعلام والتوثيق، 24 نوفمبر/ تشرين الثاني 2018.

من إصدارات المركز

لباب

للدراسات الاستراتيجية

دورية محكمة تصدر عن مركز الجزيرة للدراسات

العنوان

وادي السيل، الدوحة، قطر

صندوق البريد: 23123

للتواصل

lubab@aljazeera.net

هاتف: 40158384 974+

فاكس: 44831346 974+

مركز الجزيرة للدراسات
ALJAZEERA CENTRE FOR STUDIES

سعر النسخة: 15 ريالاً أو 4 دولارات